



حسب ما في كتابي من غير ان ياتي به احد منكم ولا ياتي به احد منكم ولا ياتي به احد منكم

[illegible]

مَطْمَعُ نَظَائِفِ الْكَافِرِينَ مَطْمَعُ

بسم الله الرحمن الرحيم

حمالك يا من عجزت من هذه السنة ذوى العقول والافهام واعترفت بالجزع عن حاطة وصفه العلم والاعلام وسلوة  
 على من هو افضل الوسائل للفوز الى الدرجات والايمان به اهل الذخائر والسعادات وعلى آله الذين اقتبست من فضله  
 سرادق تصديقاتهم قلوب العرفاء واصحابه الذين استنارت من انوار حقائق قصوراتهم نفوس الفضلاء  
 اما بعد فيقول السيد المقتصد محمد عبد القوي محمد عبد الجليل الانصاري الكوفي بن مولانا محمد امين المصطفوي  
 الى غاية تمناه ان يسلم العلوم لما كان معركته آراء ذوى الالباب الفهم من تصانيف الفاضل المصطفوي تاليا للكتاب  
 مولانا محب البهارى من تلامذة العارف الذي اكتسبت من تراب سدة علمه اصيل المعتقد في حق صفته وان  
 سرافات كماله حيله المتحققين الذي هو جده جدي مولانا قطب الدين الشهيد السهامي قدس الله سره  
 واعلى درجاتهم وكان من شرح الفاضل المحقق الكمال الموفق الذي هو عم جدي مولانا محمد حسن الكوفي  
 او ظهري في احدى جليلين رفع درجاتهم يوم الدين شرحا اودع في درج عباراته فرائد تقيقات يجب استماعها  
 الاذيان في سلك تفريراته لآلى تقيقات لم يسمعها الشرح لا جان فكتب عليه الفاضل المحقق تيسر الفضلاء  
 والى العالم الموفق في تلك العلامى واستاذى مولانا محمد يوسف فلهذا هذه حظه عن موجبات التماس تعليقات  
 كشفت استنار اشاراته واوضحت مغلطاته حتى لم يبق في وجهه معانيه استار الا انكشف وما لبث في غرض  
 الازمان ان لما التمس منى بعض من اشتغل على بوقه جعل اكثر الكتب في المولوى محمد على القادرى في هذه الكفاية  
 ان الكتب عليه حاشية غير محلة ارقا ما غير محلة فترقت عليه حاشية حسب تمناه تمسكا بحبل الهدى معتزفا بتصوره بالبنية  
 انه في البداية والنهاية واخففت اليها حررت عليه سالف الزمان من تعليقات شتات بعد ما وقع فيها من المحو  
 والاشابة بين ما بالقول الاسلام على شرح السلم وعليه الشك في ما ابرئ نفسي ان الانسان سلب وق السوء والنسيان

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



من السجود لا خير يشمل الكل للتعظيم شبه بالمركات الخارجية  
من إحقاق المتصلة فيستدل على إرباعا المستبحر هو العلة الفاعلية والقول  
والعمل الحال الاعتقاد كالعلة المادية وتخصيصاتها العاضتها  
من إظهار التبري عن كل علة منزهة العلة الصورية وغايتها الحكم  
اشقة التنزه إلى المتهنين بالكسوفان المنزهة بالفقر لا ينزه من منزهم  
بل هم ينزهون به وهكذا حال المحر والصلوة ما أعظم شأنه حال  
من ضمير سبحانه بتقدير القول أي مقوك في حقه ما أعظم شأنه لا يجد  
هذا القول بظاهرة يحتل أن يكون حاله من الشأن أو ضمير المعنى  
به الرجوع إلى الله سبحانه وعلى الأول يكون الظاهر من الحد  
يقف الحد عند أي شأنه تعالى لا يقف عند حد لا يتجاوز  
وعلى الثاني يكون الظاهر من الحد أما الطرف كالنقطة للخط والخط  
للسطح والسطح للجسم فيكون معنى الكلام أنه سبحانه وتعالى ليس له  
طرف ونهاية يخرج منه تعالى عن الكليات والتمكيمات أما الحق  
المعبر بالمركات لا يخرج الحقيقة كما يشترطه قوله في الحاشية لأنه

بسيط هذا وخارجا وبينا له وجه التحقيق بحيث لا يما حير بسفطة  
علم ادي اليه نظري هو ان الاجزاء الحقيقية للشي ما يدخل  
في قوام حقيقته اي ما يدخل في ذاته ولا شك ان الذات  
محفوظة في كل انحاء الوجود الذهني الخارجي بناء على حصول  
الاشياء بانفسها في الذهن كما هو التحقيق بالاجزاء الداخلة ببقية  
في ذات الشيء كون محفوظ في كل انحاء الوجود وحينئذ ثبت التلازم  
بالدهان بين الاجزاء الحقيقية الخارجية والذهنية مع قطع النظر  
عن القول بحصول الاشياء في الذهن بانفسها نقول على تقدير القول بالمثال  
في الذهن ايضا ان الاجزاء الحقيقية ما يكون داخلا في نفسها فاذا  
كان قوامها في الخارج فقط فاجزاؤها الحقيقية هي الاجزاء الخارجية  
فقط واما الاجزاء للمثال للشي فليس اجزاء للشي بل للذهن المبين له  
وبالكسلة ان المحددين المراد ههنا هو التحديد بالاجزاء الحقيقية  
وهي عين الاجزاء الخارجية او مستزمنة لها وعلى التقديرين يلزم  
من نفى الاجزاء الخارجية نفى التحديد الحقيقية المراد ههنا وبينا له

هذا هو الوجه الذي لا يخفى عليه من ان الاجزاء الحقيقية للشي ما يدخل في قوام حقيقته اي ما يدخل في ذاته ولا شك ان الذات محفوظة في كل انحاء الوجود الذهني الخارجي بناء على حصول الاشياء بانفسها في الذهن كما هو التحقيق بالاجزاء الداخلة ببقية في ذات الشيء كون محفوظ في كل انحاء الوجود وحينئذ ثبت التلازم بالدهان بين الاجزاء الحقيقية الخارجية والذهنية مع قطع النظر عن القول بحصول الاشياء في الذهن بانفسها نقول على تقدير القول بالمثال في الذهن ايضا ان الاجزاء الحقيقية ما يكون داخلا في نفسها فاذا كان قوامها في الخارج فقط فاجزاؤها الحقيقية هي الاجزاء الخارجية فقط واما الاجزاء للمثال للشي فليس اجزاء للشي بل للذهن المبين له وبالكسلة ان المحددين المراد ههنا هو التحديد بالاجزاء الحقيقية وهي عين الاجزاء الخارجية او مستزمنة لها وعلى التقديرين يلزم من نفى الاجزاء الخارجية نفى التحديد الحقيقية المراد ههنا وبينا له



الواجب  
بسيط ليس له  
أجزاء

دفع الواجب كذلك فلا يكون الواجب اجبا او متفارا هو ظاهر الجلال  
 ضرورة ان امتناع الاجزاء يستلزم امتناع الكل وواجب فيلزم تعدد  
 الواجب ايضا لزم ان لا يكون الواجب تعالى حقيقة محض بل مرا  
 اعتباريا فان الواجب لا يقل بينهما علاقة الافتقار ولا صارته  
 ممكنة والتركيب يبقى لا يعقل بدون الافتقار وهذا البيان ان  
 يقع به المناظر ولكن لا يفهم المناظر فان تعدد الواجب تعالى باطل في  
 نفس الامر بدليل شرعي وبيان عقلي خارج عن العقول المتوسطة لتعلق  
 القراء فانهم يعلون ذلك بالعقول ايضا في خلواتهم مراقباتهم صفاء  
 انهم ما ظهر لكن لم يقيم عليه برهان قوي بعد عالم العقول المتوسطة التي  
 كلامنا فيه ما وجد القول بحصول التركيب يبقى في الافتقار بين الاجزاء  
 غير مسلم بل يجب ان يكون بينهما علاقة خاصة في نفس الامر معجلى لكنه  
 بها يخرج عن الاعتبارية بمعنى الاختراع والافتقار فقط بل الحق ان  
 المجموعات المركبة من الاجسام المتبينة في الوضع كاجل ان مثالا لها  
 وجودات خارجية سواء بوجودات الاجزاء بمعنى كل واحد احدي احكام  
 المجموعات تتأخر في نفس الامر كاحكام الاجزاء معايرتها في الواقع ولا يفتقد  
 تلك المعنى ان احكام الارتفاع المتزعة واعتبار المعتد فلو كان  
 وجود الواجب تعالى كذلك لا يلزم الاستحالة على طريق العقل المتوسط



وان كان الامر على خلاف ذلك على لسان الشرع والعقول القدر  
للعرفاء فلا بد من إقامة الدبرهان المقنع للمناظر والمنصف من البيان  
الذي كثرته ولا نعم من الافاحش وهذا ابطال الاجزاء التحليلية  
المقدارية وغيرها من امور لا تراعى الحجة التي سموها اجزاء  
سبيل المساحة ببيانات اهمية فانه لا دخل لاثبات المطلوب ان كلام  
المنصف هنا خارج عن التحقيق دون المساحة والتحليل علان تلك  
الاجزاء فانما تبطل لو بطل كونه تعالى جسما بالبرهان ما بطل به بل انما تبطل  
ذلك بلسان الشرع وفي علم النظر ببيانات اشبه واخرى هذا  
في الاجزاء المقدارية وما غيرها فانما تبطل لو بطل كون امر واحد  
بسيط في الخارج بحسب ذاته منشأ لا تراعى امور متناهية وهو خلاف الواقع  
كما بينا في مقام اخر ولا يسع هذا المقام ولا يصور على صيغة الجمل  
اي لا يصور بالكنهه وبكفه اما الاول فقد ظهر بطلانه  
بما مر من ابطال الاجزاء الحقيقية فان العلم بالكنهه انما يكون بها

لا يصور بالكنهه  
وبكفه

[illegible]

ای شخص ناجی تو که فانی قلت  
 من بطلان کون ای شخص فانی  
 کی کلام الحق پسند بی منتقال  
 آن کوه نشانی را در حدش  
 و کون لاله در حدش  
 و کون لاله در حدش



في هذا المصنف لا لا شفاص بالذات للطبائع بالعرض فان قلت هذا  
 البيان ينبغي بسبيل حصول الاشفاص من خارجية في الازهان فكيف  
 سبيل العلم بما قلت سبيل العلم فيها اما باحوال مختصة او بحصول  
 طبائع الكلية في الذهن مع حصول الشخص هي لها ما تل للشخص  
 الخارجي وحينئذ يكون الشخص الذهني المحتال في الحقيقة للشخص الخارجي  
 كاشغاله فيستحفظ سبيل حصول الاشياء بانفسها اي بساكنيتها  
 الكلية بقدر الامكان وتبقى مطالبة البرهان على ان وجود الواجب  
 وتخصه عين ذاته وبيان ان الشخص الخاص الوجود كذلك لو لم يكن عينه  
 تعالى كان اما جاز او زائدا او اول باطل لما مر سابقا والثاني ايضا  
 باطل فان الزائدين في احتمالات ثلثة اما ان يكون قاشما منضمسا  
 او منزعجا او املا من فصلا ولا انفصال طاهر البطلان في الوجود والتشخص  
 كليهما محمولان على الواجب تعالى المنفصل لا يصل اصلا والقيام  
 يستلزم احتياج القاشم الى ما قام به والاحتياج ملازم للامكان  
 والممكن يستلزم العلة فوجود الواجب يستلزمان كمالا له ولا يكون  
 غيره تعالى ولا لم يكن الواجب واجبا ولا يكون العلة نفس  
 ذات الواجب من حيث هي فان العلية من خواص الوجود فالواجب

## وجود الواجب تشخصه عين ذاته

في هذا المصنف لا لا شفاص بالذات للطبائع بالعرض فان قلت هذا  
 البيان ينبغي بسبيل حصول الاشفاص من خارجية في الازهان فكيف  
 سبيل العلم بما قلت سبيل العلم فيها اما باحوال مختصة او بحصول  
 طبائع الكلية في الذهن مع حصول الشخص هي لها ما تل للشخص  
 الخارجي وحينئذ يكون الشخص الذهني المحتال في الحقيقة للشخص الخارجي  
 كاشغاله فيستحفظ سبيل حصول الاشياء بانفسها اي بساكنيتها  
 الكلية بقدر الامكان وتبقى مطالبة البرهان على ان وجود الواجب  
 وتخصه عين ذاته وبيان ان الشخص الخاص الوجود كذلك لو لم يكن عينه  
 تعالى كان اما جاز او زائدا او اول باطل لما مر سابقا والثاني ايضا  
 باطل فان الزائدين في احتمالات ثلثة اما ان يكون قاشما منضمسا  
 او منزعجا او املا من فصلا ولا انفصال طاهر البطلان في الوجود والتشخص  
 كليهما محمولان على الواجب تعالى المنفصل لا يصل اصلا والقيام  
 يستلزم احتياج القاشم الى ما قام به والاحتياج ملازم للامكان  
 والممكن يستلزم العلة فوجود الواجب يستلزمان كمالا له ولا يكون  
 غيره تعالى ولا لم يكن الواجب واجبا ولا يكون العلة نفس  
 ذات الواجب من حيث هي فان العلية من خواص الوجود فالواجب





*(Faint handwritten Persian script)*

[illegible][illegible]

فان قلت علم السواد بدون الحشم ممكن قلنا لا يمكن في علم الباربي تعالى  
لا ملاحظة الا هو كما لا يمكن وجود السواد في الخارج بدون الجسم  
لا ملاحظة الجسم ايضا **والثاني** قول اكثر المشائين من وجود الممكنات  
الموجودة في الدهر المعبر عنه في الواقع من غير تقدم وتأخر  
فالممكنات الموجودة في الدهر الحاضرة عند الله تعالى هو العلم بها  
وقيه انه لا يشمل العلم بالمتغيرات والممكنات المعدومة اذ لا وابدأ  
فانها لا وجود لها في الدهر اصلا الا ان يقال بالتوزيع بان يكون علم  
البعض بالوجود الدهري والبعض الاخر بطريق آخر وفيه ما فيه  
ويبطل هذا المذهب مع ما مر بابطال المعية الدهرية بالجراء براهين  
التسلسل فيه لوجود الامور الغير المتناهية بالفعل كما هو المقرر عندهم  
من ان الماضي والمستقبل كليهما موجود في الدهر المعبر عنه بالواقع  
بالفعل اما وجود الترتيب فلما ذكر في شق الانضمام انفا فلان المعتد  
فيها ترتيب طبيعي في الدهر في المتصلا كما حركه والزمان الغير المتناهيين  
يكفي الاتصال بالترتيب كما لا يخفى على من استبحر ال ترتيب آخر كما في الخط والسطح  
ولا يطل المعية الدهرية لذاتها بل في اخرى غيرية لا يتصلها التمام **والثاني**  
قول بعضهم من ان صور الاشياء كلها حاصل في العقل الاول هو علمهم  
كلها كما عرفت عند الباربي تعالى فالعقل الاول هو علم حقيقة الباربي تعالى

[illegible]

[illegible]

علم الواجب المنزه

لا استأذن منكم ان اقدم على هذه المذكرة لان من غير ان يكون  
 المذموب المذكور في هذه المذكرة ان من غير ان يكون  
 هذا على ما قاله في الاشارة على ان يكون  
 لا استأذن منكم ان اقدم على هذه المذكرة لان من غير ان يكون  
 المذموب المذكور في هذه المذكرة ان من غير ان يكون  
 هذا على ما قاله في الاشارة على ان يكون  
 لا استأذن منكم ان اقدم على هذه المذكرة لان من غير ان يكون  
 المذموب المذكور في هذه المذكرة ان من غير ان يكون  
 هذا على ما قاله في الاشارة على ان يكون



قوله في الشق الثاني لم يتحقق مذهب بقى الشق  
الاول سألنا عن المناقشات في تحقيق فيه مذهب ثلاثة الاول من  
الصوفية الصافية وبيانها على وجه لا يحال انه ليس في عالم الكون الا في  
واحدة بسيطة وهي الوجود ليست بجلية بمعنى القابل للتكثير  
حقيقة ولا جزئية بمعنى ان لا تقبل التكرار اصلا بل تلك الذات  
تتطلب بتطورات اعتبارية ان تراعية واقعية فهي بذاتها منشاء  
لا تتراخ التعينات الغير المتناهية ويترتب الاثار والحكام المختلفة  
على تلك التعينات الواقعية المنتزعة عن الذات الواحدة فالمتعين  
بكل تعين هو الحكم المعنى عنه هو الواجب فعلمه تعالى انه لا يتطوّر في علم  
الذات ذاته ليست مغايرة للمكانات بالذات بل بالاعتبار الواقعي وليس  
مشهد ببيانها هنا على التفصيل في المناقشات فوفى بوعده القائل بان اتحاد  
العقل والمعقول في علم الواجب تعالى بالممكنات وهذا بالحقيقة راجع  
الى مذهب الصوفية وهذا طور من تطور العقل المتوسط خارج عن  
البحث بالنظر الفكري مذهب ثالث في هذا الشق وهي ان يكون  
ذات البارى تعالى مع تبين حقيقته مع الممكنات كما شفه لها  
كشفاً تفصيلياً والقائلون به المتأخرون من الحكماء وهذا هو الحق  
عندنا في حسب النظر الدقيق في تحقيق مذهبهم ان ذات البارى تعالى

بالاعتبار الاول فاننا لا نترتب عليها  
كنايات الا في حال فاننا لا نترتب عليها  
الانوار الخمس المسمى بقوله هي اى  
فان الذات قوله في الشق الثاني لم يتحقق مذهب بقى الشق  
الاول سألنا عن المناقشات في تحقيق فيه مذهب ثلاثة الاول من  
الصوفية الصافية وبيانها على وجه لا يحال انه ليس في عالم الكون الا في  
واحدة بسيطة وهي الوجود ليست بجلية بمعنى القابل للتكثير  
حقيقة ولا جزئية بمعنى ان لا تقبل التكرار اصلا بل تلك الذات  
تتطلب بتطورات اعتبارية ان تراعية واقعية فهي بذاتها منشاء  
لا تتراخ التعينات الغير المتناهية ويترتب الاثار والحكام المختلفة  
على تلك التعينات الواقعية المنتزعة عن الذات الواحدة فالمتعين  
بكل تعين هو الحكم المعنى عنه هو الواجب فعلمه تعالى انه لا يتطوّر في علم  
الذات ذاته ليست مغايرة للمكانات بالذات بل بالاعتبار الواقعي وليس  
مشهد ببيانها هنا على التفصيل في المناقشات فوفى بوعده القائل بان اتحاد  
العقل والمعقول في علم الواجب تعالى بالممكنات وهذا بالحقيقة راجع  
الى مذهب الصوفية وهذا طور من تطور العقل المتوسط خارج عن  
البحث بالنظر الفكري مذهب ثالث في هذا الشق وهي ان يكون  
ذات البارى تعالى مع تبين حقيقته مع الممكنات كما شفه لها  
كشفاً تفصيلياً والقائلون به المتأخرون من الحكماء وهذا هو الحق  
عندنا في حسب النظر الدقيق في تحقيق مذهبهم ان ذات البارى تعالى

ثغية  
نعم الواجب المذهب  
فيها

فان الذات قوله في الشق الثاني لم يتحقق مذهب بقى الشق  
الاول سألنا عن المناقشات في تحقيق فيه مذهب ثلاثة الاول من  
الصوفية الصافية وبيانها على وجه لا يحال انه ليس في عالم الكون الا في  
واحدة بسيطة وهي الوجود ليست بجلية بمعنى القابل للتكثير  
حقيقة ولا جزئية بمعنى ان لا تقبل التكرار اصلا بل تلك الذات  
تتطلب بتطورات اعتبارية ان تراعية واقعية فهي بذاتها منشاء  
لا تتراخ التعينات الغير المتناهية ويترتب الاثار والحكام المختلفة  
على تلك التعينات الواقعية المنتزعة عن الذات الواحدة فالمتعين  
بكل تعين هو الحكم المعنى عنه هو الواجب فعلمه تعالى انه لا يتطوّر في علم  
الذات ذاته ليست مغايرة للمكانات بالذات بل بالاعتبار الواقعي وليس  
مشهد ببيانها هنا على التفصيل في المناقشات فوفى بوعده القائل بان اتحاد  
العقل والمعقول في علم الواجب تعالى بالممكنات وهذا بالحقيقة راجع  
الى مذهب الصوفية وهذا طور من تطور العقل المتوسط خارج عن  
البحث بالنظر الفكري مذهب ثالث في هذا الشق وهي ان يكون  
ذات البارى تعالى مع تبين حقيقته مع الممكنات كما شفه لها  
كشفاً تفصيلياً والقائلون به المتأخرون من الحكماء وهذا هو الحق  
عندنا في حسب النظر الدقيق في تحقيق مذهبهم ان ذات البارى تعالى

قوله في الشق الثاني لم يتحقق مذهب بقى الشق  
الاول سألنا عن المناقشات في تحقيق فيه مذهب ثلاثة الاول من  
الصوفية الصافية وبيانها على وجه لا يحال انه ليس في عالم الكون الا في  
واحدة بسيطة وهي الوجود ليست بجلية بمعنى القابل للتكثير  
حقيقة ولا جزئية بمعنى ان لا تقبل التكرار اصلا بل تلك الذات  
تتطلب بتطورات اعتبارية ان تراعية واقعية فهي بذاتها منشاء  
لا تتراخ التعينات الغير المتناهية ويترتب الاثار والحكام المختلفة  
على تلك التعينات الواقعية المنتزعة عن الذات الواحدة فالمتعين  
بكل تعين هو الحكم المعنى عنه هو الواجب فعلمه تعالى انه لا يتطوّر في علم  
الذات ذاته ليست مغايرة للمكانات بالذات بل بالاعتبار الواقعي وليس  
مشهد ببيانها هنا على التفصيل في المناقشات فوفى بوعده القائل بان اتحاد  
العقل والمعقول في علم الواجب تعالى بالممكنات وهذا بالحقيقة راجع  
الى مذهب الصوفية وهذا طور من تطور العقل المتوسط خارج عن  
البحث بالنظر الفكري مذهب ثالث في هذا الشق وهي ان يكون  
ذات البارى تعالى مع تبين حقيقته مع الممكنات كما شفه لها  
كشفاً تفصيلياً والقائلون به المتأخرون من الحكماء وهذا هو الحق  
عندنا في حسب النظر الدقيق في تحقيق مذهبهم ان ذات البارى تعالى

مقابلة بالذات لذوات المحكمات لكن لها خصوصية خاصة  
 مع كل واحد منها وبذلك الخصوصية تكون كاشفها كاشفها تفصيلا  
 ولذا كان هذا العلم صفة الكمال ان كان الكشف اجماليا صار علم ناقصا  
 قاسما سمي هذا العلم بالاجمالي لانه كما يكون في صورة العلم الاجمالي  
 للمحكمات امر واحد منشأ لاكتشاف الكثير كذلك يكون في علم  
 الهادي تعالى الاجمالي ذات واحدة منشأ لاكتشاف الكثيرين  
 ولكن بين الكشفين بونا بعيدا ففي الاول كشف ناقص اجمالي  
 وفي الثاني كشف تام تفصيلي فان قلت مع تبين ذات الكاشف  
 والمكتشف كيف يتصور الكشف فانه انما يتحقق بقدر الاتحاد  
 وايضا كيف يتصور التمايز في الكشف بين المحكمات مع اتحاد  
 ذات الكاشف قلت يتصور الكشف مع كون الكاشف مباينا  
 للمكتشف اذا كان الاول خصوصية مع الثاني انما يمتد ذلك فيما يليه  
 خصوصية اصلا بل الخصوصية قد تزيد على الاتحاد في حق الكشف ثم  
 بالنظر في التمايز الخصوصية يحصل تمايز العلوم فان قلت لا يخلو اما ان  
 يكون تلك الخصوصية انضمامية فيرجع الشق الانضمام او التراجعية  
 فيرجع الى شق التراجع وقد ابطالنا المثبتين فيما مر قلت فاختار  
 كونها التراجعية ولكن ليس مناظر الكشف على هذه المفهومات





قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له  
قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له  
قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له  
قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له

فانما جعل عندهم هو الجلالية وسمي  
بها سبب بالذات والوجود والصفات  
فوله ان لا شيء يكون له اثره  
الشيء لا يوجد فوله ان لا شيء  
يوجد له جلالا كبريا وجلا انفراديا  
يتحقق بمجلا ومجلا لا يكون له اثره  
فانما جعل عندهم هو الاشياء  
بوساطة الوجود والصفات  
اثران ليس من الاشياء  
اي الاشياء في الاشياء  
بيان جعل  
الاسم البسيط والمؤلف لا يستعمل  
على الاول  
فوله ان لا شيء يكون له اثره  
فوله ان لا شيء يكون له اثره  
فوله ان لا شيء يكون له اثره

[illegible]

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام في القلعة  
التي فيها كان يلقى ربه  
وكانت له من الدارين  
دورا



[illegible]

ان فرس الماشيه تروا ارجل العرس فلك  
 بالذات تسقى بالورد تفتقد  
 ان فرس الماشيه تروا ارجل العرس فلك  
 بالذات تسقى بالورد تفتقد

اصلا وهو بطلان الضرورة مع انه خلاف صريح المحقق الحاشي المشافهة  
والاشراقية واما ان تكون شرة الجعل بالتبع فتكون متأخرة عن الماهية  
الموجودة التي هي شرته بالذات ضرورة تاخرها بالتبع عما بالذات  
فيكون الماهية المطلقة متأخرة عن المخلوطة مع ان الامر على خلاف  
ذلك واما ان يكون الماهية شرته بالذات ففيه المثلون وجوابه باختصار  
الشق الثاني بان الماهية المطلقة متقدمة على المخلوطة بالذات من حيث  
هي ومتأخرة في وصف الجعل والاضايقه في ان يكون الشيء مقدما  
على الشيء بحسب الذات متأخر عنه في الوصف فظهر واستدل على  
المذهب الثاني بان الامكان انما يعرض للهيئة التركيبية فانه عبارة عن كيفية  
نسبة الوجود الى الماهية فالاحتياج الى الجعل ايضا انما يعرض من جهة  
الهيئة التركيبية ففي اثار الجعل وفيه ان الامكان لا يعرض  
الا للهيئة التركيبية بل انما يعرض للماهية من حيث هي فانه عبارة  
عن نفس صلاحية الماهية للعاولية ولو اطلق على المعنى المذكور  
في الدليل فلا يخفى ان الامكان علة للاحتياج بل علة الاحتياج ما ذكرنا  
علان التشكيك يقولون بان علة الاحتياج الى الجعل ليس الامكان  
بالمعنيين المذكورين بل علة الجعل وفيه ما فيه وان يقول في تعريف  
الدليل باننا سلمنا ان الامكان علة للاحتياج الى الجعل فيكون

[illegible]

1

الماتية قوله كل من غلبه على حاجته ان كان  
محتاج الى ارجاع من فضله وجعل الملك  
الله عز وجل كحوش وقديان من المؤمنين  
يعدون من حوش وقديان من المؤمنين  
الاستاذ العالم ابراهيم بن محمد  
اشهد اني انا

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

ان يكون الاحتياج فيما يرضه وهو الهيئة التركيبية وفي طرفيه  
 اعني الماهية والوجود على طريق خاص هو ان يكون المتبع  
 اعني الماهية محتاجا اليه بالذات اذ له كذلك والتابع عن  
 الوجود والهيئة التركيبية محتاجا اليه بالتبع وانما كذلك  
 فهذا المعنى يقرب الجمل البسيط والدلائل على المذهب الثاني ضعيفة  
 ضعيفة رايان تركها اجدها واحق ما اقول بتوفيق الله تعالى تايمده  
 وان كان مستنبط من كلامهم ويقتضي تمهيد مقدمة اولها وهي  
 ان الاثر للجاعل بالذات في الماهيات الحقيقية التي كلامنا فيها  
 لا بد ان لا يكون تابعا لاعتبار المعتبر وكما ظ الالخط فان  
 الماهيات الحقيقية تخرج من حيز العدم الى بقعة الوجود  
 بالضرورة سواء فرضنا وجود المعتبر ولا اعتبارا وعد مهم ان قلنا  
 بكون الاعتباريات اثارا للجاعل فبا اعتبار المنشأ الذي هو ليس  
 باعتباري واذا تم هذا فنقول ان لنا سبيلين الاول نفى وجود  
 الكل الطبيعي في الخارج كما هو الحق عندي وسنذكر به انما هو على  
 ذلك في مقامه وهو ان كان محالفا لجهول الكائنات لكني في مقام  
 التحقيق است من الذين تقلدوا بقلادتهم وعلى هذا التقدير ليس  
 في عالم الكون الا الشخصيات المحضة هي الوجودات الحقيقية

قوله ان الاحتياج فيما يرضه وهو الهيئة التركيبية وفي طرفيه  
 اعني الماهية والوجود على طريق خاص هو ان يكون المتبع  
 اعني الماهية محتاجا اليه بالذات اذ له كذلك والتابع عن  
 الوجود والهيئة التركيبية محتاجا اليه بالتبع وانما كذلك  
 فهذا المعنى يقرب الجمل البسيط والدلائل على المذهب الثاني ضعيفة  
 ضعيفة رايان تركها اجدها واحق ما اقول بتوفيق الله تعالى تايمده  
 وان كان مستنبط من كلامهم ويقتضي تمهيد مقدمة اولها وهي  
 ان الاثر للجاعل بالذات في الماهيات الحقيقية التي كلامنا فيها  
 لا بد ان لا يكون تابعا لاعتبار المعتبر وكما ظ الالخط فان  
 الماهيات الحقيقية تخرج من حيز العدم الى بقعة الوجود  
 بالضرورة سواء فرضنا وجود المعتبر ولا اعتبارا وعد مهم ان قلنا  
 بكون الاعتباريات اثارا للجاعل فبا اعتبار المنشأ الذي هو ليس  
 باعتباري واذا تم هذا فنقول ان لنا سبيلين الاول نفى وجود  
 الكل الطبيعي في الخارج كما هو الحق عندي وسنذكر به انما هو على  
 ذلك في مقامه وهو ان كان محالفا لجهول الكائنات لكني في مقام  
 التحقيق است من الذين تقلدوا بقلادتهم وعلى هذا التقدير ليس  
 في عالم الكون الا الشخصيات المحضة هي الوجودات الحقيقية

قوله ان الاحتياج فيما يرضه وهو الهيئة التركيبية وفي طرفيه  
 اعني الماهية والوجود على طريق خاص هو ان يكون المتبع  
 اعني الماهية محتاجا اليه بالذات اذ له كذلك والتابع عن  
 الوجود والهيئة التركيبية محتاجا اليه بالتبع وانما كذلك  
 فهذا المعنى يقرب الجمل البسيط والدلائل على المذهب الثاني ضعيفة  
 ضعيفة رايان تركها اجدها واحق ما اقول بتوفيق الله تعالى تايمده  
 وان كان مستنبط من كلامهم ويقتضي تمهيد مقدمة اولها وهي  
 ان الاثر للجاعل بالذات في الماهيات الحقيقية التي كلامنا فيها  
 لا بد ان لا يكون تابعا لاعتبار المعتبر وكما ظ الالخط فان  
 الماهيات الحقيقية تخرج من حيز العدم الى بقعة الوجود  
 بالضرورة سواء فرضنا وجود المعتبر ولا اعتبارا وعد مهم ان قلنا  
 بكون الاعتباريات اثارا للجاعل فبا اعتبار المنشأ الذي هو ليس  
 باعتباري واذا تم هذا فنقول ان لنا سبيلين الاول نفى وجود  
 الكل الطبيعي في الخارج كما هو الحق عندي وسنذكر به انما هو على  
 ذلك في مقامه وهو ان كان محالفا لجهول الكائنات لكني في مقام  
 التحقيق است من الذين تقلدوا بقلادتهم وعلى هذا التقدير ليس  
 في عالم الكون الا الشخصيات المحضة هي الوجودات الحقيقية

قوله ان الاحتياج فيما يرضه وهو الهيئة التركيبية وفي طرفيه  
 اعني الماهية والوجود على طريق خاص هو ان يكون المتبع  
 اعني الماهية محتاجا اليه بالذات اذ له كذلك والتابع عن  
 الوجود والهيئة التركيبية محتاجا اليه بالتبع وانما كذلك  
 فهذا المعنى يقرب الجمل البسيط والدلائل على المذهب الثاني ضعيفة  
 ضعيفة رايان تركها اجدها واحق ما اقول بتوفيق الله تعالى تايمده  
 وان كان مستنبط من كلامهم ويقتضي تمهيد مقدمة اولها وهي  
 ان الاثر للجاعل بالذات في الماهيات الحقيقية التي كلامنا فيها  
 لا بد ان لا يكون تابعا لاعتبار المعتبر وكما ظ الالخط فان  
 الماهيات الحقيقية تخرج من حيز العدم الى بقعة الوجود  
 بالضرورة سواء فرضنا وجود المعتبر ولا اعتبارا وعد مهم ان قلنا  
 بكون الاعتباريات اثارا للجاعل فبا اعتبار المنشأ الذي هو ليس  
 باعتباري واذا تم هذا فنقول ان لنا سبيلين الاول نفى وجود  
 الكل الطبيعي في الخارج كما هو الحق عندي وسنذكر به انما هو على  
 ذلك في مقامه وهو ان كان محالفا لجهول الكائنات لكني في مقام  
 التحقيق است من الذين تقلدوا بقلادتهم وعلى هذا التقدير ليس  
 في عالم الكون الا الشخصيات المحضة هي الوجودات الحقيقية

PN

واصل على ان الشخصيات هي الموجودات  
 قولكم لان الشخصيات هي الموجودات  
 الحقيقة قولكم كما هو رأي الفلاس في  
 قال في الحقيقة هي بعبارة اخرى  
 وخصوصية وجوده المفردة كمال  
 واحد يعني ان الحقيقة ذاتي بها لا يغير  
 الشئ بوجودها في الحقيقة هي بعبارة اخرى  
 شخصا متبدا وخصوصية وجوده كمال  
 بعبارة اخرى قولكم ان الشخصيات هي الموجودات  
 في هذا قولكم ان الشخصيات هي الموجودات  
 بعبارة اخرى قولكم ان الشخصيات هي الموجودات  
 واصل على ان الشخصيات هي الموجودات  
 قولكم لان الشخصيات هي الموجودات  
 الحقيقة قولكم كما هو رأي الفلاس في  
 قال في الحقيقة هي بعبارة اخرى  
 وخصوصية وجوده المفردة كمال  
 واحد يعني ان الحقيقة ذاتي بها لا يغير  
 الشئ بوجودها في الحقيقة هي بعبارة اخرى  
 شخصا متبدا وخصوصية وجوده كمال  
 بعبارة اخرى قولكم ان الشخصيات هي الموجودات  
 في هذا قولكم ان الشخصيات هي الموجودات  
 بعبارة اخرى قولكم ان الشخصيات هي الموجودات

لأن التحقيق أن الوجود إنما عين الشخص كما هو أي الفاعل أي أو  
مساوق له كما هو أي غيره ومعنى المساوقة ههنا أن لا يختلف  
أحد هاهنا عن الآخر بخلاف ما نبأنا أو ذاتيا فلو كان الوجود معارضا لها  
أوجزا أو منفصلا ليعتبرت العينية أو المساوقية كما لا يخفى على من له  
ادنى تأمل بل لا بد أن يكون عينا فإذا اتفقت العينية فلم يتحقق  
الطبيعة التركيبية بين الشيء ووجوده الكسحاك إلا في الذهن باعتبار  
انتماء معنى الوجود المصدري وانتسابه في الذهن اليه  
ومنشأ هذين الأمرين الاعتباريين نفس تلك الشخصيات  
في الخارج فهي ثمرات للفاعل بالذات وأما الوجود المصدري  
وانتسابه إلى تلك فهما ثمرتان بالنتيجة لكونهما اعتباريين  
محضين وهذا المعنى يحقق الجعل البسيط والثاني سبيل وجود  
الكلبي الطبيعي وهو الحق عندهم وحسبنا ما أن يكون الوجود الخاص  
والشخص عيناً للماهية فعرانه بطلانه لا يرفع التمايز بين الاشياء  
يثبت مطلقاً كما ذكرنا أنها أوجزا أو أفع بطلانه بهذا  
البيان يؤيد المطلوب أيضاً فإن الجعل المؤلف لا يمكن بين  
الشيء وذاتياته فإذا بطل المؤلف ثبت البسيط لعدم خالده  
الماهية عنهما وأما احتمال انفصال الشخص عن الوجود فمردده بطلانه أيضاً

[illegible]

قوله لا تؤمنوا بالله  
 حيان فان يؤمن  
 اللذان للذات  
 ضروري لا محقق  
 لا محقق لا محقق  
 قوله نعم ما  
 من الموقوت  
 والسيوط قوله  
 الفضل  
 الفضل  
 عن المايه

۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

والشخص فيكون له وجودا مستقلا  
 ان الوجود والشخص فيكونان على ما في  
 بالاشتقاق لا بالضرورة وانما هو  
 بالاشتقاق لا بالضرورة وانما هو  
 بالاشتقاق لا بالضرورة وانما هو  
 بالاشتقاق لا بالضرورة وانما هو

الاشياء فيكون له وجودا مستقلا  
 ان الوجود والشخص فيكونان على ما في  
 بالاشتقاق لا بالضرورة وانما هو  
 بالاشتقاق لا بالضرورة وانما هو  
 بالاشتقاق لا بالضرورة وانما هو  
 بالاشتقاق لا بالضرورة وانما هو

فانهما من محمولات الماهية والمنفصل لا يجعل على ما انفصل عنه  
 وايضا يلزم الترجيح بلا مرجح في نسبة الشخص الزيد دون عمر  
 فانه في جانب المنسوق اليه لم يكن حينئذ الا الماهية المشتركة بينهما  
 لا تمايز فيها اصلا فلو اعتبر تمايز بينهما بالمنفصلات الاخرى  
 يلزم التسلسل او الدور كما لا يخفى على من له ادنى فطنا وكمالا ان  
 لا يعتبر التمايز بالمنفصلات بل بالمتصلات فيعرج الى احد الشقوق  
 الباقية فنقول ان الضرورة شاهد بان المنفصلات مستقلة  
 في التحقق لا يكون احدها تابعة للآخرى تبعية تقضي الى الواسطة  
 في العرض ان عرض لها التبعية بمعنى الواسطة في التبعي وحينئذ  
 يتعدا اجعل بكل منهما بالذات بمعنى نفي الواسطة في العرض فلو يمكن  
 للجل المؤلف سبيل ههنا فان الاطراف حينئذ مجعولة بالذات في  
 المؤلف ليس كذلك وهذا البيان الاخير يفهم لنا طر وان لم يفهم لنا طر  
 لكن لا يضر اصل مقصودنا فان هذا الشق من البواطن ايضا  
 واما الانضمام فهو شرط ايضا فان انضمام شيء الى شيء سمي اذا كان  
 المنضم امرا شخصيا لا يقبل التكثر كالشخص والوجه الخاص  
 فرع لشخص المنضم اليه بالضرورة فيلزم الدور وسرا والتسلسل  
 فان قلت يجوز ان يكون الانضمام كانهما الصولة الى الحادثة

حقيقة  
 اجعل البسيط والدليل  
 عليه  
 ان الوجود والشخص فيكونان على ما في  
 بالاشتقاق لا بالضرورة وانما هو  
 بالاشتقاق لا بالضرورة وانما هو  
 بالاشتقاق لا بالضرورة وانما هو  
 بالاشتقاق لا بالضرورة وانما هو

ان الوجود والشخص فيكونان على ما في  
 بالاشتقاق لا بالضرورة وانما هو  
 بالاشتقاق لا بالضرورة وانما هو  
 بالاشتقاق لا بالضرورة وانما هو  
 بالاشتقاق لا بالضرورة وانما هو



[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله  
 وبعد  
 فإني قد تلقيت  
 منكم رسالة  
 فيها ما يدل على  
 حرصكم على  
 العلم والدين  
 وهذا مما يرضي  
 الله تعالى  
 ويحب إليه  
 ولعلكم توفقون  
 إلى ما ينفعكم  
 في الدنيا والآخرة  
 آمين

[illegible]

*(Faint handwritten notes in Arabic script)*

[illegible]





[illegible][illegible]

فان لما حصل قضي يستعمل في غير محله مراد الكائن بمعنى الموجود بعد العلم هو حاضر عند المدرك من التعريف يشمل جميع اشياء العالم من الخصوصي والخصوصي وعلم الواجب الممكن وعلم الشئ بالمكانه وغيره ولا بد من التخصيص بالخصوصي الحادث نظر الى تخصيصه الى البدعي والنظري ولا يفتقر الى كونه الظاهر من التفسير وما قيل من ان العلم بالخصوصي الحادث منقسم ومنحصر فيه ما قبل كماله لاختصاصه في مطلق العلم وفيه علمه اقول ان وجود قسم من اقسام مطلق العلم







۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

نفس ذات الواجب قيل ذوات الممكنات وقيل الصورة القائمة  
بالباري تعالى على ما مر من التفصيل فقد عرفت حال تصورها وأما  
في العكس فقيل الصورة الحاصلة وقيل قبول النفس لتلك الصفة  
وقيل التعلق بين العالم والمعلوم وعلى تقدير الصورة الحاصلة  
أما أن يكون حصول نفس المعلوم ما ومثاله ولم يتبين بعد قال المصنف  
في الحاشية المتعلقة على قوله في المتن كالنوم والسرور لا يحصل  
من الحسنيين والثاني من الوجود انيات الظاهر للتظهير ويمكن  
أن يجعل إشارة إلى ما هو المشهور في هذا المقام وهو أن يقال  
المعنى كالمعلم بالنوم والسرور وهذا علم خاص بدني بدرجة  
الخاص يستلزم بداهة العام ويرد عليه المعاني المشهورة أن  
من منع كون العام ذاتيا وكون الخاص مدركا بالكمه ولي  
من عند نفسي بطريق ذوقي لدفع هذين المنعين لكن خوف  
المجادلين لا يرضى إلى ذكره انتهى أقول على ما قربنا من بيان  
مراد المصنف يكون الطريق الذوقي له واضحا عند المصنف  
فإن علم النوم والسرور حصتان خاصتان للعالم بالمعنى المصديقا  
المطلق ولا شك أن بداهة الحصة الخاصة من المعنى المصديقا لا تلازم  
تستلزم بداهة مطلقة بكنهه فإن الحصة امر انداعي حاصل في الذهن

[illegible][illegible]



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]

قوله لا يرى الا بالادراك  
قوله لا يرى الا بالادراك  
قوله لا يرى الا بالادراك  
قوله لا يرى الا بالادراك

قوله لا يرى الا بالادراك  
قوله لا يرى الا بالادراك  
قوله لا يرى الا بالادراك  
قوله لا يرى الا بالادراك

قوله لا يرى الا بالادراك  
قوله لا يرى الا بالادراك  
قوله لا يرى الا بالادراك  
قوله لا يرى الا بالادراك

بل هو من عوارض الادراك كحصول السرور والغموم للنفس  
فهو من كفيات نفسانية اخرى سوى الادراك وهذا الكلام  
وان صدر عن القوم الذين يعتقد عليهم الا ناسى بالاعتقاد لكنه  
غلط فاحش فان الادراك عبارة عن منشأ الاكتشاف والامتيان  
للذهن وفي الاعتقاد كشف تام للمجهلي عنه الواقعي عند المعتقد  
كما يظهر لمن له بصيرة بالرجوع الى الوجدان كيف كان الانشيان  
هي التصديقات الالهية وانما كما ليتها بالنظر الى الكشف لتام  
نم هذا الكشف نوع مبان للكشف التصوري فان كان مرادهم  
الاصطلاح فقط على ان العلوم التصديقية ليست بعلم بمعنى  
العلم التصوري فلا ينفع اليقنة وان كان مرادهم انها ليست  
من جنس العلوم بمعنى منشأ الاكتشاف مطلقا فهو باطل ضرورة  
انه بعد التصديق سببا اليقين يحصل للذهن نوع به يتجلى الامر  
يقال له بالفارسية بدانش موله اسم في كل لغة فكيف يخرج من  
جنس الادراك بل التحقيق بان اقوى مراتب الاكتشاف اليقين شتم  
الجهل المركب ثم التقييد ثم الظن والعلوم التصورية من اضعف  
مدارج العلوم ثم العلم الحصري الذي جعله بعضهم العلم حقيقة  
فان فيه ليس قوة الكشف لا ترى ان المقس مع كمال شعوبها

قوله لا يرى الا بالادراك  
قوله لا يرى الا بالادراك  
قوله لا يرى الا بالادراك  
قوله لا يرى الا بالادراك

بيان الغاية اقسام العلم

قوله لا يرى الا بالادراك  
قوله لا يرى الا بالادراك  
قوله لا يرى الا بالادراك  
قوله لا يرى الا بالادراك

قوله لا يرى الا بالادراك  
قوله لا يرى الا بالادراك  
قوله لا يرى الا بالادراك  
قوله لا يرى الا بالادراك



فوقه فان كان الاول انما يستلزم الثاني فلا بد ان يكون الثاني في المشهور بان  
لكل واحد من ماهية التصديق ولوازمه خاصية منافية  
للوازم الاخرى وتنافي اللوازم يدل على تنافي الملازم ما لم يتصل  
يلزم اجتماع المتنافيين وفيه منع مشهور ايضا بان اللوازم  
يجوز ان تكون لوازم الصنف فالملازم ما لم يتصل بان يكون متباين  
منه في الاول من الضرورة يستلزم ان التصديق بماهية اياها كانت  
ماهية يستلزم ان يتعلق بمتعلق يلزم ان يكون النسبة  
الخبرية معتبرة فيه والتصديق من حيث ماهيته لا يستلزم  
ذلك فلا شبهة حينئذ في تنافي اللوازم وكذا في كونها لوازم  
الماهية فثبت ان المطلوب بلا كلفة ودرك الماهية الخارجية بكنها  
يجوز ان يكون من المنتهيات وانما سبيل اثبات تنافيها بدرك  
تنافي لوازمها بالضرورة والبرهان في هذا الطريق هو ما هو عليه  
بالضرورة لا ياتى في هذا يقول ان دعوى الضرورة فليكن به  
او لا كما نقول هذا يدعى الضرورة في المقدمات فلا يستلزم  
ضرورة المطلق نعم لا حرج في التصديق بمتعلق بكل شيء حتى بنفسه  
ونقيضه وكذا الواجب ان المراد بالتصديق مطلقه الشامل لا لاختصاص

[illegible]

انصودوا التصديق والمصدقين وقولهم  
لما اى التصديق والمصدقين وقولهم  
فان اصح من حيث القياس

نفس السکر و عرق و احوال حاصل آن شریح النسخ  
و الاضافه بکمال

والمصنفين  
الذين  
في المتن

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

انك الشاهد على قتل القاصد  
الذي سبطان

على تقدير حصول الاشياء بأشباها فحال اطلاق ان شئ  
التصديق والمصدق به مغاير لهما بالذات وان اتحد مع  
معلومه بالذات اعني نفس الشئ مع قطع النظر عن القيام  
تقال في الحاشية ثم اعلم انه قد تقرر الشبهة باعتبار نفس  
التصديق وحيدتها فيجب ان التعلق بكل شئ لا يستلزم التعلق  
بكل وجه فيجوز ان يستتبع تعلقه بحقيقة المصدق ولكنه ويجوز  
التعلق باعتبار وجهه ورسمه لا ترى ان حقيقة  
الواجب تعالى مما تنع تصورها بالكنه وانما يجوز بالوجه وان  
معنى الحروف يستتبع تصورها واحدا وانما يجوز بعد فهم حقيقة  
البرهان تدبر القول بتوفيق الله وتوقيفه ان القضية الشرطية  
لو تصور المصدق يلزم اتحاد احد المتباينين بالآخر باطلا بالضرورة  
لان صدق الشرطية يستلزم امكان الوجود بل لعدم العلاقة  
كما يحكم العقل بالضرورة بكذا ب قولنا لو تصور السواد بكنه يلزم ان يكون  
عين البياض هذه الشرطية المحذوبة لازمة للقول بالتباين مع انضمام  
بعض المقدمات الحققة اليه فذلك القول بطم فان استحالة الازدحام  
يستلزم استحالة الملزوم فتفكر فانه دقيق فتعيين القول في الشبهة  
بالتصديق بمعنى المصدق به كما وقع في الحاشية ان كانت

ان كان المبتطلان  
 تلك الشريعة على قديهم  
 استحالة تعقل التصور  
 كماله في كلامه  
 غيب فان المحال يستلزم  
 محالاً فيصدق تلك الشريعة  
 وتفصيل استلزام المحال محالاً  
 في ما لا يحل له ان يكون  
 في الوجود كماله كماله  
 العقل المسمى بالعدم الحلقية  
 بين المقدم والمستمى في قوله  
 هذه الشريعة اي قوله  
 محضين  
 الغاية التي لا ينوي  
 ان يكون كماله في قوله  
 والقياس على الواجب مع الفارق لان  
 التصديق بانه متعلق بالواجب  
 قائم بالانسان على ما يتصور  
 على ان يكون تصور كماله  
 تصور الحروف وهذا عدم استلزامها  
 والتصديق بكس الكمال في القياس عليها  
 قوله لا ارى كماله في قوله  
 نفس التصديق ورد كماله في قوله  
 اورد له لمحض من تصور التصديق  
 قوله لا تصور التصديق في كماله  
 من كماله كماله

[illegible]



[illegible]

[illegible]



[illegible]







[illegible]

فكما توقف على ذاته يتوقف فاعله على ما يحكمه المقدّر الثالث  
فيلزم توقف ذات على ذاتها والموقوف والموقوف عليه متغايران  
فيكون ذات أو ذات ذات متغايرين فيحصل ثلاثة أمور  
موجودة مرتبة وهكذا فيلزم أمر موجود غير متناهية  
مرتبة وهو التسلسل وحينئذ يلزم تقدم الشيء على نفسه بمراتب  
غير متناهية باستعانة تلك المقدمات بالضرورة وأورح  
عليه بأن الموقوف والموقوف عليه وإن كانا متغايرين في  
نفس الأمر ولكن لا يلزم على تقدير الفرق واجب بأن الفرق  
إذا وقع في نفس الأمر فيكون مجامعا لجميع المقدمات  
الواقعية فيلزم باستعانتها المطلوب وقيل إن الأمر  
المفروض في نفس الأمر لا يلزم أن يكون مجامعا لغيره بجمع قطع النظر  
عن الفرض ألا ترى أنا إذا فرضنا زيد أنا هنا في نفس الأمر  
فلا يجمع القضية الحقّة التي هي قولنا لا شيء من الإنسان ينطق  
أقول بتوفيق الله تعالى توقيفه أن كلام المصنف هنا أصح  
عن الكدورات فإن مقتضى أن لا اكتساب في نفس الأمر لا فرض  
الافتراض تقدير المقدّر إذا كان على طريق الدور فباستعانة تلك  
المقدمات الحقّة يلزم الاستمرار في نفس الأمر فما حصل كلامه أنه

فكما توقف على ذاته يتوقف فاعله على ما يحكمه المقدّر الثالث  
فيلزم توقف ذات على ذاتها والموقوف والموقوف عليه متغايران  
فيكون ذات أو ذات ذات متغايرين فيحصل ثلاثة أمور  
موجودة مرتبة وهكذا فيلزم أمر موجود غير متناهية  
مرتبة وهو التسلسل وحينئذ يلزم تقدم الشيء على نفسه بمراتب  
غير متناهية باستعانة تلك المقدمات بالضرورة وأورح  
عليه بأن الموقوف والموقوف عليه وإن كانا متغايرين في  
نفس الأمر ولكن لا يلزم على تقدير الفرق واجب بأن الفرق  
إذا وقع في نفس الأمر فيكون مجامعا لجميع المقدمات  
الواقعية فيلزم باستعانتها المطلوب وقيل إن الأمر  
المفروض في نفس الأمر لا يلزم أن يكون مجامعا لغيره بجمع قطع النظر  
عن الفرض ألا ترى أنا إذا فرضنا زيد أنا هنا في نفس الأمر  
فلا يجمع القضية الحقّة التي هي قولنا لا شيء من الإنسان ينطق  
أقول بتوفيق الله تعالى توقيفه أن كلام المصنف هنا أصح  
عن الكدورات فإن مقتضى أن لا اكتساب في نفس الأمر لا فرض  
الافتراض تقدير المقدّر إذا كان على طريق الدور فباستعانة تلك  
المقدمات الحقّة يلزم الاستمرار في نفس الأمر فما حصل كلامه أنه

فكما توقف على ذاته يتوقف فاعله على ما يحكمه المقدّر الثالث  
فيلزم توقف ذات على ذاتها والموقوف والموقوف عليه متغايران  
فيكون ذات أو ذات ذات متغايرين فيحصل ثلاثة أمور  
موجودة مرتبة وهكذا فيلزم أمر موجود غير متناهية  
مرتبة وهو التسلسل وحينئذ يلزم تقدم الشيء على نفسه بمراتب  
غير متناهية باستعانة تلك المقدمات بالضرورة وأورح  
عليه بأن الموقوف والموقوف عليه وإن كانا متغايرين في  
نفس الأمر ولكن لا يلزم على تقدير الفرق واجب بأن الفرق  
إذا وقع في نفس الأمر فيكون مجامعا لجميع المقدمات  
الواقعية فيلزم باستعانتها المطلوب وقيل إن الأمر  
المفروض في نفس الأمر لا يلزم أن يكون مجامعا لغيره بجمع قطع النظر  
عن الفرض ألا ترى أنا إذا فرضنا زيد أنا هنا في نفس الأمر  
فلا يجمع القضية الحقّة التي هي قولنا لا شيء من الإنسان ينطق  
أقول بتوفيق الله تعالى توقيفه أن كلام المصنف هنا أصح  
عن الكدورات فإن مقتضى أن لا اكتساب في نفس الأمر لا فرض  
الافتراض تقدير المقدّر إذا كان على طريق الدور فباستعانة تلك  
المقدمات الحقّة يلزم الاستمرار في نفس الأمر فما حصل كلامه أنه



قوله لا يثبت التضعيف في مقامه وعد التضعيف زائد  
قوله لا يثبت التضعيف في مقامه وعد التضعيف زائد  
قوله لا يثبت التضعيف في مقامه وعد التضعيف زائد  
قوله لا يثبت التضعيف في مقامه وعد التضعيف زائد

والا بطل الا لتقوية وقد ثبت في مقامه وعد التضعيف زائد  
على المضعف الثانية ان العدد الزائد لا يتصور زيادته على المزيد عليه  
الاعداد انصرام جميع احاد المزيد عليه وبيانها مرافقا في المثل الشرح  
والثالثة ان كل ما هو خارج من القوة الى الفعل معرض للعدد  
بالضرورة سواء كان متناهيًا او غير متناه مرتبا او غير مرتب  
واذا اتهم هذا فنقول يلزم بالنظر الى المقدمتين الاوليين ان كل  
عدد غير متناه قابل للتضعيف وعد التضعيف زائد ولا يتصور  
الزيادة الا بعد انصرام جميع احاد المزيد عليه وكذا انصرام يقتضي  
التناهي واذا ثبت تناهي جميع الاعداد يلزم تناهي جميع المعدلات  
بحكم المقدمة الثالثة فان الزيادة والتقصان والتناهي  
واللاتناهي من خواص الكبر بالذات المتكتم بالعرض وبهذا  
التقرير يندفع ما في الحاشية في ذيل قوله فتدبر اشارة الى منع  
وهو ان يقال لو لا يثبت ان يكون التضاعف خاصة المتناهي دون  
غيره انتهى ذلك لما قلنا في المزمع الاول في هذا التقرير يتنقح ما في  
الحاشية الاخرى وهوانه لا شك ان الامور الغير المتناهية سواء كانت  
مركبة او غير مركبة مجتمعة في الوجوه ومتتابعة تكون من جهة العدد بالضرورة  
لكون مراد المصنف من الامور المتعاقبة الامور المتعاقبة المباشرة

قوله لا يثبت التضعيف في مقامه وعد التضعيف زائد  
قوله لا يثبت التضعيف في مقامه وعد التضعيف زائد  
قوله لا يثبت التضعيف في مقامه وعد التضعيف زائد  
قوله لا يثبت التضعيف في مقامه وعد التضعيف زائد

قوله لا يثبت التضعيف في مقامه وعد التضعيف زائد  
قوله لا يثبت التضعيف في مقامه وعد التضعيف زائد  
قوله لا يثبت التضعيف في مقامه وعد التضعيف زائد  
قوله لا يثبت التضعيف في مقامه وعد التضعيف زائد



قوله لا من جهة كونها معرفة للعدد في نفس الامر بل من جهة  
ان منشأها له عادم من براتب غير متناهية وهو باطن التطبيق  
وغیره وان حق في الجواب منع المقدمة الثالثة فان الامور الغير  
المتناهية وان كانت خارجة من القوة الى الفعل لكن لا نسلم  
كونها معرفة للعدد اي لا يصح منها اننا عدد غير متناه  
مستعمل على الواحد الغير المتناهية لان تراعية المفضل والاستدلال  
على كونها معرفة للعدد لم يوجد دعوى الضرورة غير مقبولة بل  
اسق ان اللا تقنيات سواء كان عدد او معدوم لا يتبع الى حد  
اللانهاهي الا صارت تقفية لا متناع الزيادة عليها بعد خروجها  
في عالم الفعل الى اللانهاهي فتفكر فانه دقيق كمر الجاء باقل عن  
الكلمة ان الحق ان الامور الغير المتناهية لا تنصف بالزيادة والنقصان  
بالقياس الى نظائرها لانها من عوارض الكم من حيث التناهي بعد  
تعين الحد ونعم يمكن الحكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث انقطاع  
النطاق بين احادها كزيادة قوتهم الكمال اعظم من اجزائهم في المتناهي مسلم  
لا في الغير المتناهي فلا يترأثر البراهين كالتطبيق والتضعيف غير ووجه  
الوجه ظاهر من له ادنى حد من مزاولة في الفرق قولنا الكمال اعظم من اجزاء  
بذلجي مطلقا سواء كان في المتناهي او غير المتناهي اذا الكمال عبارة عن اجزاء

قوله لا من جهة كونها معرفة للعدد في نفس الامر بل من جهة  
ان منشأها له عادم من براتب غير متناهية وهو باطن التطبيق  
وغیره وان حق في الجواب منع المقدمة الثالثة فان الامور الغير  
المتناهية وان كانت خارجة من القوة الى الفعل لكن لا نسلم  
كونها معرفة للعدد اي لا يصح منها اننا عدد غير متناه  
مستعمل على الواحد الغير المتناهية لان تراعية المفضل والاستدلال  
على كونها معرفة للعدد لم يوجد دعوى الضرورة غير مقبولة بل  
اسق ان اللا تقنيات سواء كان عدد او معدوم لا يتبع الى حد  
اللانهاهي الا صارت تقفية لا متناع الزيادة عليها بعد خروجها  
في عالم الفعل الى اللانهاهي فتفكر فانه دقيق كمر الجاء باقل عن  
الكلمة ان الحق ان الامور الغير المتناهية لا تنصف بالزيادة والنقصان  
بالقياس الى نظائرها لانها من عوارض الكم من حيث التناهي بعد  
تعين الحد ونعم يمكن الحكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث انقطاع  
النطاق بين احادها كزيادة قوتهم الكمال اعظم من اجزائهم في المتناهي مسلم  
لا في الغير المتناهي فلا يترأثر البراهين كالتطبيق والتضعيف غير ووجه  
الوجه ظاهر من له ادنى حد من مزاولة في الفرق قولنا الكمال اعظم من اجزاء  
بذلجي مطلقا سواء كان في المتناهي او غير المتناهي اذا الكمال عبارة عن اجزاء

قوله لا من جهة كونها معرفة للعدد في نفس الامر بل من جهة  
ان منشأها له عادم من براتب غير متناهية وهو باطن التطبيق  
وغیره وان حق في الجواب منع المقدمة الثالثة فان الامور الغير  
المتناهية وان كانت خارجة من القوة الى الفعل لكن لا نسلم  
كونها معرفة للعدد اي لا يصح منها اننا عدد غير متناه  
مستعمل على الواحد الغير المتناهية لان تراعية المفضل والاستدلال  
على كونها معرفة للعدد لم يوجد دعوى الضرورة غير مقبولة بل  
اسق ان اللا تقنيات سواء كان عدد او معدوم لا يتبع الى حد  
اللانهاهي الا صارت تقفية لا متناع الزيادة عليها بعد خروجها  
في عالم الفعل الى اللانهاهي فتفكر فانه دقيق كمر الجاء باقل عن  
الكلمة ان الحق ان الامور الغير المتناهية لا تنصف بالزيادة والنقصان  
بالقياس الى نظائرها لانها من عوارض الكم من حيث التناهي بعد  
تعين الحد ونعم يمكن الحكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث انقطاع  
النطاق بين احادها كزيادة قوتهم الكمال اعظم من اجزائهم في المتناهي مسلم  
لا في الغير المتناهي فلا يترأثر البراهين كالتطبيق والتضعيف غير ووجه  
الوجه ظاهر من له ادنى حد من مزاولة في الفرق قولنا الكمال اعظم من اجزاء  
بذلجي مطلقا سواء كان في المتناهي او غير المتناهي اذا الكمال عبارة عن اجزاء



an

[illegible]

كبرهان  
 الغاية وذكر  
 التطبيق

[illegible]



أي استعمل قوله ولا كما جاء في المتن  
والعلماء قد استعملوا قوله في غير ما  
الذي هو قوله لا من أجل أن يكون له  
ووقع كل من لا من أجل أن يكون له  
المساوي ثم إن ثبت أنه لا يكون له  
واحد من أن يكون له من غير أن يكون له  
والعلماء قد استعملوا قوله في غير ما  
الذي هو قوله لا من أجل أن يكون له  
ووقع كل من لا من أجل أن يكون له  
المساوي ثم إن ثبت أنه لا يكون له  
واحد من أن يكون له من غير أن يكون له

انقطاع هذه السلسلة عن الآتي وكلاهما يتحققان في ما  
سبق فبعد هذين المتضامين اعني مفهومهما في ما سبق متساويان لا  
كل واحدا كما سبق علة ومعلوم المعلول الأخرى تبقى بالعلية وبالآخر  
في هذا التصور يتحقق معلولية بالعلية فيلزم أن يكون في الجانب الآخر  
علية فقط لتحقيق التساوي بينهما فيلزم أن يكون في الجانب الآخر  
ما قيل أن اللازم أن يكون ما زال كل معلول علة وهو متحقق ههنا  
وأما تساوي المفهومات فنلزم وجه الفساد بما قرأنا ظاهرا  
على اللبيب لا نطول الكلام بذلك ولا يعلم التصو من التصديق  
وبالعكس لأن المعروف مقول والتصو متساوي النسبة بيان  
الأول أن كل كاسب التصو معروف كما هو المثبت عندهم والمعروف  
مقول لا يه عرف بالمقول على الشيء لا فائدة تصو ههنا فيلزم أن يكون  
كاسب التصو مقولا عليه والتصديق ليس مقول عليه لأنه بيان  
والمباين لا يحل عليه البتة فيلزم أن لا يكون التصديق كاسباً للتصو  
وفي ههنا المعروف أن أريد بهما عرفاً بالتعريف المذكور فلا نسلم  
الصغرى من القياس الأول والمقر عندهم لا يفي بالمطلوب ههنا  
فإن المقصود ههنا هو الأمر الواقعي وأن أريد بالمعروف ما يفيد التصو  
فقط فلا نسلم الكبرى من القياس الأول فإن قلت التصو المكتسب لا يخلو

أي استعمل قوله لا من أجل أن يكون له  
ووقع كل من لا من أجل أن يكون له  
المساوي ثم إن ثبت أنه لا يكون له  
واحد من أن يكون له من غير أن يكون له  
والعلماء قد استعملوا قوله في غير ما  
الذي هو قوله لا من أجل أن يكون له  
ووقع كل من لا من أجل أن يكون له  
المساوي ثم إن ثبت أنه لا يكون له  
واحد من أن يكون له من غير أن يكون له

أي استعمل قوله لا من أجل أن يكون له  
ووقع كل من لا من أجل أن يكون له  
المساوي ثم إن ثبت أنه لا يكون له  
واحد من أن يكون له من غير أن يكون له  
والعلماء قد استعملوا قوله في غير ما  
الذي هو قوله لا من أجل أن يكون له  
ووقع كل من لا من أجل أن يكون له  
المساوي ثم إن ثبت أنه لا يكون له  
واحد من أن يكون له من غير أن يكون له

أي استعمل قوله لا من أجل أن يكون له  
ووقع كل من لا من أجل أن يكون له  
المساوي ثم إن ثبت أنه لا يكون له  
واحد من أن يكون له من غير أن يكون له  
والعلماء قد استعملوا قوله في غير ما  
الذي هو قوله لا من أجل أن يكون له  
ووقع كل من لا من أجل أن يكون له  
المساوي ثم إن ثبت أنه لا يكون له  
واحد من أن يكون له من غير أن يكون له

أي استعمل قوله لا من أجل أن يكون له  
ووقع كل من لا من أجل أن يكون له  
المساوي ثم إن ثبت أنه لا يكون له  
واحد من أن يكون له من غير أن يكون له  
والعلماء قد استعملوا قوله في غير ما  
الذي هو قوله لا من أجل أن يكون له  
ووقع كل من لا من أجل أن يكون له  
المساوي ثم إن ثبت أنه لا يكون له  
واحد من أن يكون له من غير أن يكون له

أما ان يكون بالكنه فكاسبه لا يكون الا ذاتيا وأما بالوجه فكاسبه  
لا يكون الا عرضيا والذاتي والعرضي كلاهما محمولان وحينئذ لا دليل  
بالكلية بان يقال كاسب التصو محمول والتصديق ليس محمول  
فكاسب التصو ليس بتصديق قلت كاسب التصو علم يفيد  
بالنظر اي بالترتيب ويحتمل عند العقل ان يكون الترتيب التصديقا  
مفيد لبعض التصورات وبيان الثاني ان التصو يتعلق بوجود  
التصديق وعدمه فيكون متساوي النسبة اليه فلا يكون محمولا  
ولا موجبا فلا يكون علة فلا يكون كاسبا فان الكاسب علة  
للوجود الذهني المكتسب اجواب ان الترجيح المعتبر في العلة  
بالنظر الى العلول هو ترجيح الوجود لا ترجيح السقوط والترجيح ان  
متخالفان لو سلمنا الاتحاد فنقول ان بعض التصورات يكون له  
خصوصية مع بعض التصديقات يكون بسببها مفيدا وكاسبا  
وبالحكمة هذان الدليان في غاية السخافة ولم يقر دليل قوي  
على هذا المدعى احد فيجب على احدنا اي التصو والتصديق  
بدرجتي نظري التفرع ظاهر على ما قال المصنف من ابطال الكاسب  
التصو من التصديق وبالعكس كما لا يخفى على من له ادنى فطنة  
والبسيطة لا يكون كاسبا اي لا يكون كاسبا بالكسب المعتبر عندهم

قوله لا يكون بالكنه فكاسبه لا يكون الا ذاتيا  
قوله لا يكون الا عرضيا والذاتي والعرضي كلاهما محمولان  
قوله وحينئذ لا دليل بالكلية بان يقال كاسب التصو محمول  
قوله والتصديق ليس محمول  
قوله فكاسب التصو ليس بتصديق قلت كاسب التصو علم يفيد  
قوله بالنظر اي بالترتيب ويحتمل عند العقل ان يكون الترتيب التصديقا  
قوله مفيد لبعض التصورات وبيان الثاني ان التصو يتعلق بوجود  
قوله والتصديق وعدمه فيكون متساوي النسبة اليه فلا يكون محمولا  
قوله ولا موجبا فلا يكون علة فلا يكون كاسبا فان الكاسب علة  
قوله للوجود الذهني المكتسب اجواب ان الترجيح المعتبر في العلة  
قوله بالنظر الى العلول هو ترجيح الوجود لا ترجيح السقوط والترجيح ان  
قوله متخالفان لو سلمنا الاتحاد فنقول ان بعض التصورات يكون له  
قوله خصوصية مع بعض التصديقات يكون بسببها مفيدا وكاسبا  
قوله وبالحكمة هذان الدليان في غاية السخافة ولم يقر دليل قوي  
قوله على هذا المدعى احد فيجب على احدنا اي التصو والتصديق  
قوله بدرجتي نظري التفرع ظاهر على ما قال المصنف من ابطال الكاسب  
قوله التصو من التصديق وبالعكس كما لا يخفى على من له ادنى فطنة  
قوله والبسيطة لا يكون كاسبا اي لا يكون كاسبا بالكسب المعتبر عندهم

قوله لا يكون بالكنه فكاسبه لا يكون الا ذاتيا  
قوله لا يكون الا عرضيا والذاتي والعرضي كلاهما محمولان  
قوله وحينئذ لا دليل بالكلية بان يقال كاسب التصو محمول  
قوله والتصديق ليس محمول  
قوله فكاسب التصو ليس بتصديق قلت كاسب التصو علم يفيد  
قوله بالنظر اي بالترتيب ويحتمل عند العقل ان يكون الترتيب التصديقا  
قوله مفيد لبعض التصورات وبيان الثاني ان التصو يتعلق بوجود  
قوله والتصديق وعدمه فيكون متساوي النسبة اليه فلا يكون محمولا  
قوله ولا موجبا فلا يكون علة فلا يكون كاسبا فان الكاسب علة  
قوله للوجود الذهني المكتسب اجواب ان الترجيح المعتبر في العلة  
قوله بالنظر الى العلول هو ترجيح الوجود لا ترجيح السقوط والترجيح ان  
قوله متخالفان لو سلمنا الاتحاد فنقول ان بعض التصورات يكون له  
قوله خصوصية مع بعض التصديقات يكون بسببها مفيدا وكاسبا  
قوله وبالحكمة هذان الدليان في غاية السخافة ولم يقر دليل قوي  
قوله على هذا المدعى احد فيجب على احدنا اي التصو والتصديق  
قوله بدرجتي نظري التفرع ظاهر على ما قال المصنف من ابطال الكاسب  
قوله التصو من التصديق وبالعكس كما لا يخفى على من له ادنى فطنة  
قوله والبسيطة لا يكون كاسبا اي لا يكون كاسبا بالكسب المعتبر عندهم







[illegible]

محمولة لكن بعض اعتباراتها كوجه معلومة فتلك الحقيقة  
المحمولة قد يطلب تصورها بالحد التام لمعلوماتها ببعض الوجوه  
وقد يكون المطلوب حقيقة المحمولة ببعض الوجوه وانما يصح  
طلبها ايضا اذا كانت معلومة بوجه اخر وهكذا في التصديقات  
انما يصح طلبها اذا علمنا ما ساقا بالوجه وليس كل ترتيب مفيد  
ولا يلزمها اي ليس كل ترتيب يلزمه افادة المطلوب بمعنى انه اذا  
حصل في الذهن فنفق ذلك الترتيب يفضي الى المطلوب لا طلبها  
بمعنى انه اذا وقع في الذهن فطبيعة الانسان وفطرة تفهم المطلوب  
ولذلك ان تقول المفيد بمعنى الفاعل التام والطبيعي بمعنى العلة  
الناقصة يعني ليس كل ترتيب حلة تامة للمطلوب ولا علة  
ناقصة بمعنى المتعلا لاخير للعلة التامة ومن ثم لم يدر  
متناقضة اي لاجل ان ليس كل ترتيب مستلزم للمطلوب  
بنفس ذاته ولا باعتبار مراعات الطبيعة الانسانية اي  
فطرته التي في الاراء متناقضة فلا بد من قانون عاصم  
عن الخطأ فيه وهو المنطق وبهذا البيان ثم الاحتياج  
الى المنطق والاحتياج ههنا بمعنى المصحح لدخول  
الفاء لا بمعنى لو لا كما متنت فان الاخير انما يستحق

[illegible]

۱۔ جواب الیاد الی الخ  
 ۲۔ الامتداد الی الخ  
 ۳۔ الصنعة الی الخ  
 ۴۔ الخ  
 ۵۔ الخ  
 ۶۔ الخ  
 ۷۔ الخ  
 ۸۔ الخ  
 ۹۔ الخ  
 ۱۰۔ الخ  
 ۱۱۔ الخ  
 ۱۲۔ الخ  
 ۱۳۔ الخ  
 ۱۴۔ الخ  
 ۱۵۔ الخ  
 ۱۶۔ الخ  
 ۱۷۔ الخ  
 ۱۸۔ الخ  
 ۱۹۔ الخ  
 ۲۰۔ الخ  
 ۲۱۔ الخ  
 ۲۲۔ الخ  
 ۲۳۔ الخ  
 ۲۴۔ الخ  
 ۲۵۔ الخ  
 ۲۶۔ الخ  
 ۲۷۔ الخ  
 ۲۸۔ الخ  
 ۲۹۔ الخ  
 ۳۰۔ الخ  
 ۳۱۔ الخ  
 ۳۲۔ الخ  
 ۳۳۔ الخ  
 ۳۴۔ الخ  
 ۳۵۔ الخ  
 ۳۶۔ الخ  
 ۳۷۔ الخ  
 ۳۸۔ الخ  
 ۳۹۔ الخ  
 ۴۰۔ الخ  
 ۴۱۔ الخ  
 ۴۲۔ الخ  
 ۴۳۔ الخ  
 ۴۴۔ الخ  
 ۴۵۔ الخ  
 ۴۶۔ الخ  
 ۴۷۔ الخ  
 ۴۸۔ الخ  
 ۴۹۔ الخ  
 ۵۰۔ الخ  
 ۵۱۔ الخ  
 ۵۲۔ الخ  
 ۵۳۔ الخ  
 ۵۴۔ الخ  
 ۵۵۔ الخ  
 ۵۶۔ الخ  
 ۵۷۔ الخ  
 ۵۸۔ الخ  
 ۵۹۔ الخ  
 ۶۰۔ الخ  
 ۶۱۔ الخ  
 ۶۲۔ الخ  
 ۶۳۔ الخ  
 ۶۴۔ الخ  
 ۶۵۔ الخ  
 ۶۶۔ الخ  
 ۶۷۔ الخ  
 ۶۸۔ الخ  
 ۶۹۔ الخ  
 ۷۰۔ الخ  
 ۷۱۔ الخ  
 ۷۲۔ الخ  
 ۷۳۔ الخ  
 ۷۴۔ الخ  
 ۷۵۔ الخ  
 ۷۶۔ الخ  
 ۷۷۔ الخ  
 ۷۸۔ الخ  
 ۷۹۔ الخ  
 ۸۰۔ الخ  
 ۸۱۔ الخ  
 ۸۲۔ الخ  
 ۸۳۔ الخ  
 ۸۴۔ الخ  
 ۸۵۔ الخ  
 ۸۶۔ الخ  
 ۸۷۔ الخ  
 ۸۸۔ الخ  
 ۸۹۔ الخ  
 ۹۰۔ الخ  
 ۹۱۔ الخ  
 ۹۲۔ الخ  
 ۹۳۔ الخ  
 ۹۴۔ الخ  
 ۹۵۔ الخ  
 ۹۶۔ الخ  
 ۹۷۔ الخ  
 ۹۸۔ الخ  
 ۹۹۔ الخ  
 ۱۰۰۔ الخ

في الامور لا علم الشامل للطريق الحق والكل وهو اعلم من  
المنطق الذي يبحث فيه عن العقولات الثانية اولا و  
ومن الامور الذي لا يبحث فيه كذلك وموضوعه العقولات  
من حيث لا يصل الى التصو والتصديق موضوع العلم  
ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اي اللاحقة للشيء لذاته بمعنى  
نفي الواسطة في العررض او بواسطة غيره واسطة في  
الثبوت وتفصيله في مقامه مشهور وقد ذهب القدماء الى  
ان موضوع المنطق العقولات الثانية من حيث لا يصل الى  
المجهول والمعقول الثاني عبارة عما يعرض للشيء في الذهن  
ولا يعرض في الخارج عرفضا انضماميا او انتزاعيا فيخرج منه  
الاعراض الموجودة في الخارج كالسواد ولوازم الماهية والوجود  
والشبيهة ونحوها وما عرض لبعض المحققين ان لا عرض للوجود  
والشبيهة في الخارج فيدخل في المعقول الثاني بخلاف  
سائر لوازم الماهية فوهم فاسد فان العررض ههنا يشمل  
الاتصاف الانتزاعي وهو موجود فيها وان اريد به الخطا  
او العررض بعد رجوع المروض فالتالي لا يعقل في الوجود  
ايضا واول موجود فيه وفي سائر لوازم الماهية لاهل الانتزاعية

قوله لا يصل الى التصو والتصديق موضوع العلم  
قوله ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اي اللاحقة للشيء لذاته بمعنى  
قوله نفي الواسطة في العررض او بواسطة غيره واسطة في  
قوله الثبوت وتفصيله في مقامه مشهور وقد ذهب القدماء الى  
قوله ان موضوع المنطق العقولات الثانية من حيث لا يصل الى  
قوله المجهول والمعقول الثاني عبارة عما يعرض للشيء في الذهن  
قوله ولا يعرض في الخارج عرفضا انضماميا او انتزاعيا فيخرج منه  
قوله الاعراض الموجودة في الخارج كالسواد ولوازم الماهية والوجود  
قوله والشبيهة ونحوها وما عرض لبعض المحققين ان لا عرض للوجود  
قوله والشبيهة في الخارج فيدخل في المعقول الثاني بخلاف  
قوله سائر لوازم الماهية فوهم فاسد فان العررض ههنا يشمل  
قوله الاتصاف الانتزاعي وهو موجود فيها وان اريد به الخطا  
قوله او العررض بعد رجوع المروض فالتالي لا يعقل في الوجود  
قوله ايضا واول موجود فيه وفي سائر لوازم الماهية لاهل الانتزاعية

قوله في الامور لا علم الشامل للطريق الحق والكل وهو اعلم من  
قوله المنطق الذي يبحث فيه عن العقولات الثانية اولا و  
قوله ومن الامور الذي لا يبحث فيه كذلك وموضوعه العقولات  
قوله من حيث لا يصل الى التصو والتصديق موضوع العلم  
قوله ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اي اللاحقة للشيء لذاته بمعنى  
قوله نفي الواسطة في العررض او بواسطة غيره واسطة في  
قوله الثبوت وتفصيله في مقامه مشهور وقد ذهب القدماء الى  
قوله ان موضوع المنطق العقولات الثانية من حيث لا يصل الى  
قوله المجهول والمعقول الثاني عبارة عما يعرض للشيء في الذهن  
قوله ولا يعرض في الخارج عرفضا انضماميا او انتزاعيا فيخرج منه  
قوله الاعراض الموجودة في الخارج كالسواد ولوازم الماهية والوجود  
قوله والشبيهة ونحوها وما عرض لبعض المحققين ان لا عرض للوجود  
قوله والشبيهة في الخارج فيدخل في المعقول الثاني بخلاف  
قوله سائر لوازم الماهية فوهم فاسد فان العررض ههنا يشمل  
قوله الاتصاف الانتزاعي وهو موجود فيها وان اريد به الخطا  
قوله او العررض بعد رجوع المروض فالتالي لا يعقل في الوجود  
قوله ايضا واول موجود فيه وفي سائر لوازم الماهية لاهل الانتزاعية

قوله في الامور لا علم الشامل للطريق الحق والكل وهو اعلم من  
قوله المنطق الذي يبحث فيه عن العقولات الثانية اولا و  
قوله ومن الامور الذي لا يبحث فيه كذلك وموضوعه العقولات  
قوله من حيث لا يصل الى التصو والتصديق موضوع العلم  
قوله ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اي اللاحقة للشيء لذاته بمعنى  
قوله نفي الواسطة في العررض او بواسطة غيره واسطة في  
قوله الثبوت وتفصيله في مقامه مشهور وقد ذهب القدماء الى  
قوله ان موضوع المنطق العقولات الثانية من حيث لا يصل الى  
قوله المجهول والمعقول الثاني عبارة عما يعرض للشيء في الذهن  
قوله ولا يعرض في الخارج عرفضا انضماميا او انتزاعيا فيخرج منه  
قوله الاعراض الموجودة في الخارج كالسواد ولوازم الماهية والوجود  
قوله والشبيهة ونحوها وما عرض لبعض المحققين ان لا عرض للوجود  
قوله والشبيهة في الخارج فيدخل في المعقول الثاني بخلاف  
قوله سائر لوازم الماهية فوهم فاسد فان العررض ههنا يشمل  
قوله الاتصاف الانتزاعي وهو موجود فيها وان اريد به الخطا  
قوله او العررض بعد رجوع المروض فالتالي لا يعقل في الوجود  
قوله ايضا واول موجود فيه وفي سائر لوازم الماهية لاهل الانتزاعية

في موضوعات العلوم الإنسانية  
عندما يفسد في قلوبهم

مفتی محمد الطیب  
نسوان من حیث الصوفیہ

بدین الہام  
والرحمۃ  
وہدیۃ الطیبین  
سید

وہابیہ کی تحریک

فروع المنطق المشهور  
للشيخ أبي جعفر

مجلس شورای اسلامی

إخلاء المسؤولية

الموضوع المقوم

والتصديق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

منافى ذلك العلم

المجلس الوطني للشؤون الإسلامية

مقدم الحبيبة علي

مقدم على المعاول

فأرض الذواتية

بسم الله الرحمن الرحيم

•

[illegible]

لا توجد من حيث الخطأ إلا في الحافظ فقط ومثاله الكلية  
والجنسية والجنسية والفصلية فانها لا تعرض لشيء  
من الموجودات الخارجية وكذا القياس والحجة والعكس  
المستثنى والنفى قد ذهب المتأخرون الى ان موضوع المعقولات  
التصورية والتصديقية مطلقا سواء كانت معقولات اولي  
او ثانية او ثالثة وهو الحق عندي بالنظر الدقيق فان المعقول  
الثاني كالكلي والجنسي والذاتي والعرضي يجعل محمولات على  
المعقول الاول والموضوع لا يجعل محمولا فان قلت ان الذاتي والعرضي  
يجعل محمولات للكلي الذي هو من المعقول الثاني قلت مع انه  
مشكل في الكلي والجنسي يرجع الى التكلف المستغنى عنه فان قلت  
ان الكلية والجنسية تتحلان على العام والخاص والعموم  
والخصوص من المعقولات الثانية قلت يجعل العام والخاص  
ايضا محمولا في المنطق فيلزم الخلف وبالحكمة ارجاع المحمولات  
كلها الى المعقول الثاني المعارض للمعقول الثاني الاخر لا يتصور في  
بعضها وفي البعض يرجع الى التكلف المستغنى عنه وهو كما ترى  
فاحق ما قال المتأخرون فيه يشهد شاهد كلام المصنف فهو فاهم دقيق  
ثم الحثية حيثية تعاليلية البعثا وتقييدية في نظرا الباحث

[illegible]

وبالمجمل ينظر في المباحث جهة الاتصال بان يكون المحمولات متوقعة عليه او بالعكس او يكون لازماً لها فقط كما يظهر لمن تتبع في الفن وما يطلب به التصو والتصدق يعنى يطلبها بكسر الميم وفتحها والثاني اشهر واحكام المطالب اني اصولها اربع ما وائي وهل ولم فالاول لان الطلب التصو والباقي ان الطلب التصديق فما لطلب التصو بحسب شرح الاسم اي لطلب تصور الشيء الذي لم يعلم وجوده في الخارج سواء كان ذلك التصو بالذاتيات او بالعرضيات فيندرج فيه احكام التام والناقص الرسم التام والناقص فتسمى شارحة لشرحها مفهوم الاسم وهذا التصو اما ان يجعل ابتداءً او مرة ثانية في المدركة بعد ذوالها عنها واصلها في الخزانة فالاول مفاد التعريف الاسمي على الطرق الاربع المذكورة والثاني مفاد اللفظي كما سيأتي تفصيله وبحسب الحقيقة الحقيقية اي ان كان لطلب تصور شيء علم وجوده في الخارج فتسمى حقيقة لبيها ذات الشيء الموجود في الخارج التي تسمى عندهم اما بالذاتيات او بالعرضيات فيندرج فيه احكام التام والناقص الرسم التام والناقص ايضا الا ان في الاول لا يشترط العلم بالوجود وفي الثاني يشترط ولكن يخرج من القسمين التعريف

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
والمعرفة طريقاً إلى النجاة  
والعلم المطالب والمطلوب

[illegible][illegible]

بالفصل واحد وبخاصة واحد ما لدخوله تحت مطلب آخر  
 وينتج الاشكال منها بان الحاجة لنا الى تحصيل الحقيقة فان  
 ما الشارحة والحل البسيط يعني عنه اذ قدم الاول على الثاني اقول  
 والله التوفيق لو قصد افراد مطلب واحد هذه الحقيقة فلا يلزم  
 ان يقسم مطلب اي ايضا الى مطلبين احدهما المطلب المميز للشيء  
 بعد العلم به والآخر بدونه العلم به مع انهم يقسمون كما  
 سياتي ايضا يدخل التعريف اللفظي تحت ما الشارحة والحقيقة كليهما  
 فان التصديق من ثابته في المدركة ايضا قد يكون بعد العلم بوجوده  
 الخارجي وقد يكون بدونه فلعلهم لم يقسموا الى القسمين  
 الكتفاء بالحل البسيط فكذا كان الا حسن لهؤلاء ان يكتفوا  
 على ما الشارحة فقط لئلا يكثر الاقسام فتأمل واي مطلب  
 المميز بالذاتيات العوارض هذا موافق لما ذكر في بحث الكليات  
 الحسن اما ما ذكر في مطلبها فهو بخلافه فان مطلبها في  
 ذلك المبحث يخص في طلب الجنس النوع واخذ التام وهذا ذكر  
 الرسوم ايضا والتعريف اللفظي فلعلهم تبحروا عنها هذا خلاصة ما في  
 الحاشية وهل لطلب التصديق اوجبه في الشيء نفسه فيسمى بسيطة او  
 صفة اخرى غير الوجوه فيسمى مركبة فيقال في الاول هل زيد

بالفصل واحد وبخاصة واحد ما لدخوله تحت مطلب آخر  
 وينتج الاشكال منها بان الحاجة لنا الى تحصيل الحقيقة فان  
 ما الشارحة والحل البسيط يعني عنه اذ قدم الاول على الثاني اقول  
 والله التوفيق لو قصد افراد مطلب واحد هذه الحقيقة فلا يلزم  
 ان يقسم مطلب اي ايضا الى مطلبين احدهما المطلب المميز للشيء  
 بعد العلم به والآخر بدونه العلم به مع انهم يقسمون كما  
 سياتي ايضا يدخل التعريف اللفظي تحت ما الشارحة والحقيقة كليهما  
 فان التصديق من ثابته في المدركة ايضا قد يكون بعد العلم بوجوده  
 الخارجي وقد يكون بدونه فلعلهم لم يقسموا الى القسمين  
 الكتفاء بالحل البسيط فكذا كان الا حسن لهؤلاء ان يكتفوا  
 على ما الشارحة فقط لئلا يكثر الاقسام فتأمل واي مطلب  
 المميز بالذاتيات العوارض هذا موافق لما ذكر في بحث الكليات  
 الحسن اما ما ذكر في مطلبها فهو بخلافه فان مطلبها في  
 ذلك المبحث يخص في طلب الجنس النوع واخذ التام وهذا ذكر  
 الرسوم ايضا والتعريف اللفظي فلعلهم تبحروا عنها هذا خلاصة ما في  
 الحاشية وهل لطلب التصديق اوجبه في الشيء نفسه فيسمى بسيطة او  
 صفة اخرى غير الوجوه فيسمى مركبة فيقال في الاول هل زيد

بالفصل واحد وبخاصة واحد ما لدخوله تحت مطلب آخر  
 وينتج الاشكال منها بان الحاجة لنا الى تحصيل الحقيقة فان  
 ما الشارحة والحل البسيط يعني عنه اذ قدم الاول على الثاني اقول  
 والله التوفيق لو قصد افراد مطلب واحد هذه الحقيقة فلا يلزم  
 ان يقسم مطلب اي ايضا الى مطلبين احدهما المطلب المميز للشيء  
 بعد العلم به والآخر بدونه العلم به مع انهم يقسمون كما  
 سياتي ايضا يدخل التعريف اللفظي تحت ما الشارحة والحقيقة كليهما  
 فان التصديق من ثابته في المدركة ايضا قد يكون بعد العلم بوجوده  
 الخارجي وقد يكون بدونه فلعلهم لم يقسموا الى القسمين  
 الكتفاء بالحل البسيط فكذا كان الا حسن لهؤلاء ان يكتفوا  
 على ما الشارحة فقط لئلا يكثر الاقسام فتأمل واي مطلب  
 المميز بالذاتيات العوارض هذا موافق لما ذكر في بحث الكليات  
 الحسن اما ما ذكر في مطلبها فهو بخلافه فان مطلبها في  
 ذلك المبحث يخص في طلب الجنس النوع واخذ التام وهذا ذكر  
 الرسوم ايضا والتعريف اللفظي فلعلهم تبحروا عنها هذا خلاصة ما في  
 الحاشية وهل لطلب التصديق اوجبه في الشيء نفسه فيسمى بسيطة او  
 صفة اخرى غير الوجوه فيسمى مركبة فيقال في الاول هل زيد

بالفصل واحد وبخاصة واحد ما لدخوله تحت مطلب آخر  
 وينتج الاشكال منها بان الحاجة لنا الى تحصيل الحقيقة فان  
 ما الشارحة والحل البسيط يعني عنه اذ قدم الاول على الثاني اقول  
 والله التوفيق لو قصد افراد مطلب واحد هذه الحقيقة فلا يلزم  
 ان يقسم مطلب اي ايضا الى مطلبين احدهما المطلب المميز للشيء  
 بعد العلم به والآخر بدونه العلم به مع انهم يقسمون كما  
 سياتي ايضا يدخل التعريف اللفظي تحت ما الشارحة والحقيقة كليهما  
 فان التصديق من ثابته في المدركة ايضا قد يكون بعد العلم بوجوده  
 الخارجي وقد يكون بدونه فلعلهم لم يقسموا الى القسمين  
 الكتفاء بالحل البسيط فكذا كان الا حسن لهؤلاء ان يكتفوا  
 على ما الشارحة فقط لئلا يكثر الاقسام فتأمل واي مطلب  
 المميز بالذاتيات العوارض هذا موافق لما ذكر في بحث الكليات  
 الحسن اما ما ذكر في مطلبها فهو بخلافه فان مطلبها في  
 ذلك المبحث يخص في طلب الجنس النوع واخذ التام وهذا ذكر  
 الرسوم ايضا والتعريف اللفظي فلعلهم تبحروا عنها هذا خلاصة ما في  
 الحاشية وهل لطلب التصديق اوجبه في الشيء نفسه فيسمى بسيطة او  
 صفة اخرى غير الوجوه فيسمى مركبة فيقال في الاول هل زيد

[illegible]

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ما كان المؤمن يمشي في الدنيا إلا كان له سبعون ألف رجل يمشون معه في الجنة»













وبالعكس ودلالة احدا لا تدين على الاخر ومنها وضعية يجعل  
 الجاعل ومنها طبيعية باحداث الطبيعة الدال عند عرض الثاني  
 كدلالة اح اس على السعال وركض الدابة على مشاهدة العلف  
 وكل منها لفظية وغير لفظية فهذه ستة اقسام والتاثير بين اكل  
 ظاهر الابين العقلي والطبيعي من غير اللفظي فالهنا مستحقان في  
 مادة واحدة كالتمثال المذكور وكسرعة النبض الدالة على الحمى  
 فان الدال اثر فيه بالدلول واخيرا بينهما تغاير ابهامات ضرورية  
 فمن جهة التاثير دلالة عقلية وان قطع النظر عنه ولو حظ من جهة  
 احداث الطبيعة فدلالة طبيعية كافي الدلالة اللفظية الطبيعية  
 فانها ايضا لا تخلو عن التاثير لكن بتغاير ابهامات لا اشتباه  
 ههنا ايضا واذا كان الانسان كالحمار الطبعي يحتاج في تمييزه الى التمدن  
 وهو اجتماعه مع بني نوعه ليتعاونوا ويتشاوروا في تحصيل الغذاء  
 والمسكن وغير ذلك كثيرا لا يقتصر الى التعليم والتعلم لان تحصيل  
 الاسباب المذكورة مما كانت بعونته يتيه ولا تاتي الا بفهمه فاني  
 ضميمهم والدلالات الطبيعية والعقلية لا تفي بالفهم على الوجه  
 المطلق اعني الوجه المفضل كما يقتضيه التفحص كذا لا تفي الاشارات  
 واحكام كذا لا تفي على المعاني العقلية الصرفة كانت اللفظية الوضعية

ان الاشياء في عالمها الطبيعي  
 لا تدل على ما هي الا بغيرها  
 فلو لم يكن السعال لكان السعال  
 دالة على ما هو غير السعال  
 فلو لم يكن الركض لكان الركض  
 دالة على ما هو غير الركض  
 فلو لم يكن العلف لكان العلف  
 دالة على ما هو غير العلف  
 فلو لم يكن الاكل لكان الاكل  
 دالة على ما هو غير الاكل  
 فلو لم يكن التاثير لكان التاثير  
 دالة على ما هو غير التاثير  
 فلو لم يكن الدلالة لكان الدلالة  
 دالة على ما هو غير الدلالة  
 فلو لم يكن التفحص لكان التفحص  
 دالة على ما هو غير التفحص  
 فلو لم يكن الاشارات لكان الاشارات  
 دالة على ما هو غير الاشارات  
 فلو لم يكن الاحكام لكان الاحكام  
 دالة على ما هو غير الاحكام  
 فلو لم يكن المعاني لكان المعاني  
 دالة على ما هو غير المعاني  
 فلو لم يكن اللفظية لكان اللفظية  
 دالة على ما هو غير اللفظية  
 فلو لم يكن الوضعية لكان الوضعية  
 دالة على ما هو غير الوضعية  
 فلو لم يكن التاثير لكان التاثير  
 دالة على ما هو غير التاثير  
 فلو لم يكن الدلالة لكان الدلالة  
 دالة على ما هو غير الدلالة  
 فلو لم يكن التفحص لكان التفحص  
 دالة على ما هو غير التفحص  
 فلو لم يكن الاشارات لكان الاشارات  
 دالة على ما هو غير الاشارات  
 فلو لم يكن الاحكام لكان الاحكام  
 دالة على ما هو غير الاحكام  
 فلو لم يكن المعاني لكان المعاني  
 دالة على ما هو غير المعاني  
 فلو لم يكن اللفظية لكان اللفظية  
 دالة على ما هو غير اللفظية  
 فلو لم يكن الوضعية لكان الوضعية  
 دالة على ما هو غير الوضعية

فان الدال اثر فيه بالدلول واخيرا بينهما تغاير ابهامات ضرورية  
 فمن جهة التاثير دلالة عقلية وان قطع النظر عنه ولو حظ من جهة  
 احداث الطبيعة فدلالة طبيعية كافي الدلالة اللفظية الطبيعية  
 فانها ايضا لا تخلو عن التاثير لكن بتغاير ابهامات لا اشتباه  
 ههنا ايضا واذا كان الانسان كالحمار الطبعي يحتاج في تمييزه الى التمدن  
 وهو اجتماعه مع بني نوعه ليتعاونوا ويتشاوروا في تحصيل الغذاء  
 والمسكن وغير ذلك كثيرا لا يقتصر الى التعليم والتعلم لان تحصيل  
 الاسباب المذكورة مما كانت بعونته يتيه ولا تاتي الا بفهمه فاني  
 ضميمهم والدلالات الطبيعية والعقلية لا تفي بالفهم على الوجه  
 المطلق اعني الوجه المفضل كما يقتضيه التفحص كذا لا تفي الاشارات  
 واحكام كذا لا تفي على المعاني العقلية الصرفة كانت اللفظية الوضعية



[illegible]

اسمها واسمها فلهذا الاعتبار والسرفية امر الطي هو ان الله سبحانه  
 وتعالى وضع اصول الالفاظ بازاء معان لا تعد ولا تحصى ثم علم آدم  
 الاسماء كلها وتعلم منه بنو قيساسرة السادات اسطة وابلا واسطة  
 واشتهرت من حيث الدلالة فيما بينهم في كل درجة وطبقة  
 فلشهرة كانت اسهل الماخذه اما العموم فلما بينا انه لم يترك  
 سبحانه تعالى معنى من المعاني المستعملة عندهم الا وضع اللفظ بازائه  
 وكل من الالفاظ الموضوعات معان مشتهرة بينهم فكانت اللفظية  
 الوضعية اشمل الدلالات واسهلها ومن ههنا اي لما ثبت كونها  
 محتاجا الى التعليم والتعلم وذلك بالدلالة الوضعية واذا كل  
 انما يكون لا فائدة المعاني من حيث هي هي دون العين الخارجي  
 والذهني واستفادتها لذلك تبين ان الالفاظ موضوعات للمعاني  
 من حيث هي هي دون الصور الذهنية او الخارجية كاقيل وذلك  
 لان الفرض من الوضع الاستعمال فلما كان مناط الاستعمال  
 المعاني من حيث هي كان مناط الارتفاع ايضا تلك كما هو الظاهر  
 فيكون هي الموضوعات اعلم انهم اختلفوا في الموضوع له للالفاظ  
 فاقيل الصور الذهنية لانها الحاصلة في الذهن وفيه مع انه لا يستلزم  
 المدعى فان الطالبات من حيث هي ايضا حاصلة في الالهام الا

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء القلب ويهدي السبل  
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العلم  
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العلم  
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العلم

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible][illegible]





فإن كان المراد من اللفظ على وجه المعنى قصدًا  
من الأقسام فإن ذلك تحجول والمجازات داخله عندنا في المطابقة  
لا في الالتمام كما ذكره بعض المحققين والمراد بالموضوع له اعلم من  
أن يكون وضعًا شخصيًا أو نوعيًا والوضع النوعي موجود في أنواع  
المجازات كما سيأتي وعلى الخارج التام ويشكل بان اللفظ  
إذا اريد به جزء المعنى فهو لا يكون مطابقة لأنه ليس تمام  
المعنى الموضوع له ولا تضمن لأنه لم يعتبر فيه القصد انتفاء الالتمام  
ظاهر جوابه بساكن من أنه مطابقة وقد تحقق فيه الوضع بالمعنى  
الاعم الشامل للمجازات بمعنى أنه تعين من الواقع ان اللفظ اذا لم يصح  
استعماله في مقام في المعنى الموضوع له فيعدل عنه ويستعمل في  
معنى مناسب آخر وهذا هو من التبيين ويهتد المبيان ظهر  
فساد من ادخل المجازات في الالتمام دفعا لاختلال المحصر فان  
المجاز المستعمل في الجمل ليس منه البتة فاذا ادخل هذا النوع من المجاز  
لتلك الحقيقة في المطابقة فيدخل سائر انواعه فيها الا ان يعتبر  
فيها الدلالة بالنظر الى المعنى الموضوع له حقيقة وخيئت ان يرد الاشكال  
بقول المصنف ولا بد من علاقة صحيحة عقلية او عرفية  
فان العلاقة العقلية والعرفية هو الالتمام الذهني عقلا وعرفا

بشأن المحصلين ولا يخرج دلالة اللفظ على جزء المعنى قصدًا  
من الأقسام فإن ذلك تحجول والمجازات داخله عندنا في المطابقة  
لا في الالتمام كما ذكره بعض المحققين والمراد بالموضوع له اعلم من  
أن يكون وضعًا شخصيًا أو نوعيًا والوضع النوعي موجود في أنواع  
المجازات كما سيأتي وعلى الخارج التام ويشكل بان اللفظ  
إذا اريد به جزء المعنى فهو لا يكون مطابقة لأنه ليس تمام  
المعنى الموضوع له ولا تضمن لأنه لم يعتبر فيه القصد انتفاء الالتمام  
ظاهر جوابه بساكن من أنه مطابقة وقد تحقق فيه الوضع بالمعنى  
الاعم الشامل للمجازات بمعنى أنه تعين من الواقع ان اللفظ اذا لم يصح  
استعماله في مقام في المعنى الموضوع له فيعدل عنه ويستعمل في  
معنى مناسب آخر وهذا هو من التبيين ويهتد المبيان ظهر  
فساد من ادخل المجازات في الالتمام دفعا لاختلال المحصر فان  
المجاز المستعمل في الجمل ليس منه البتة فاذا ادخل هذا النوع من المجاز  
لتلك الحقيقة في المطابقة فيدخل سائر انواعه فيها الا ان يعتبر  
فيها الدلالة بالنظر الى المعنى الموضوع له حقيقة وخيئت ان يرد الاشكال  
بقول المصنف ولا بد من علاقة صحيحة عقلية او عرفية  
فان العلاقة العقلية والعرفية هو الالتمام الذهني عقلا وعرفا

فإن كان المراد من اللفظ على وجه المعنى قصدًا  
من الأقسام فإن ذلك تحجول والمجازات داخله عندنا في المطابقة  
لا في الالتمام كما ذكره بعض المحققين والمراد بالموضوع له اعلم من  
أن يكون وضعًا شخصيًا أو نوعيًا والوضع النوعي موجود في أنواع  
المجازات كما سيأتي وعلى الخارج التام ويشكل بان اللفظ  
إذا اريد به جزء المعنى فهو لا يكون مطابقة لأنه ليس تمام  
المعنى الموضوع له ولا تضمن لأنه لم يعتبر فيه القصد انتفاء الالتمام  
ظاهر جوابه بساكن من أنه مطابقة وقد تحقق فيه الوضع بالمعنى  
الاعم الشامل للمجازات بمعنى أنه تعين من الواقع ان اللفظ اذا لم يصح  
استعماله في مقام في المعنى الموضوع له فيعدل عنه ويستعمل في  
معنى مناسب آخر وهذا هو من التبيين ويهتد المبيان ظهر  
فساد من ادخل المجازات في الالتمام دفعا لاختلال المحصر فان  
المجاز المستعمل في الجمل ليس منه البتة فاذا ادخل هذا النوع من المجاز  
لتلك الحقيقة في المطابقة فيدخل سائر انواعه فيها الا ان يعتبر  
فيها الدلالة بالنظر الى المعنى الموضوع له حقيقة وخيئت ان يرد الاشكال  
بقول المصنف ولا بد من علاقة صحيحة عقلية او عرفية  
فان العلاقة العقلية والعرفية هو الالتمام الذهني عقلا وعرفا

فإن كان المراد من اللفظ على وجه المعنى قصدًا  
من الأقسام فإن ذلك تحجول والمجازات داخله عندنا في المطابقة  
لا في الالتمام كما ذكره بعض المحققين والمراد بالموضوع له اعلم من  
أن يكون وضعًا شخصيًا أو نوعيًا والوضع النوعي موجود في أنواع  
المجازات كما سيأتي وعلى الخارج التام ويشكل بان اللفظ  
إذا اريد به جزء المعنى فهو لا يكون مطابقة لأنه ليس تمام  
المعنى الموضوع له ولا تضمن لأنه لم يعتبر فيه القصد انتفاء الالتمام  
ظاهر جوابه بساكن من أنه مطابقة وقد تحقق فيه الوضع بالمعنى  
الاعم الشامل للمجازات بمعنى أنه تعين من الواقع ان اللفظ اذا لم يصح  
استعماله في مقام في المعنى الموضوع له فيعدل عنه ويستعمل في  
معنى مناسب آخر وهذا هو من التبيين ويهتد المبيان ظهر  
فساد من ادخل المجازات في الالتمام دفعا لاختلال المحصر فان  
المجاز المستعمل في الجمل ليس منه البتة فاذا ادخل هذا النوع من المجاز  
لتلك الحقيقة في المطابقة فيدخل سائر انواعه فيها الا ان يعتبر  
فيها الدلالة بالنظر الى المعنى الموضوع له حقيقة وخيئت ان يرد الاشكال  
بقول المصنف ولا بد من علاقة صحيحة عقلية او عرفية  
فان العلاقة العقلية والعرفية هو الالتمام الذهني عقلا وعرفا

ما كان  
فان كان اللفظ  
اللفظية والعرفية في الجازات  
فان كان اللفظ  
اللفظية والعرفية في الجازات  
فان كان اللفظ  
اللفظية والعرفية في الجازات

ولا تنزل في الجازات فان السبب مثلاً لا ينتقل منه الى السبب  
باللزم العقلي والعرفي واذا اعتبرت القرينة فهي قد تكون  
خفية فلا ينتقل منها اليه بالعلاقة العقلية والعرفية الا  
ان يقال انها يتحقق الدلالة في الجاز الذي خفيت قرينته بعد  
ظهورها وبعد يتحقق العلاقة المذكورة ولا ينظر الى ما قيل  
ان اعتبار القرينة يخرج الدلالة عن اللفظية فان القرينة قد تكون  
حالية فانما جعلناها داخلية في الدال بل قلنا بانها شرط  
للدلالة ولا يلتفت الى ما يقال في جواب ما قيل ان المركب  
من اللفظ وغيره لفظ كما ان المركب من الجوهر والعرض  
جوهر فانه قياس مع الفارق فان الجوهر عبارة عن عدم  
الشيء في الموضوع فاذا عدم الجوهري عن المحل عدم ماهو مركب  
منه من ذلك المحل والتلفظ امر وجودي اذا ثبت بجوهري لا يلزم  
ان يثبت لما هو مركب منه ومن جوهري اخر لا يكون من جنس اللفظ  
واستحق الدلالة للعقوبة في الجازات داخلية في المطابقة فان  
هذه الدلالة قصدية كما هو الظاهر من تعريفها باللفظ المستعمل في  
غيره فوضع له اللفظ لان يسمي الاستعمال المقصود والتعبي فحينئذ  
استنوع على نوعين اما المقصود فداخل في المطابقة واما التعبي فينقسم

فان كان اللفظ  
اللفظية والعرفية في الجازات  
فان كان اللفظ  
اللفظية والعرفية في الجازات  
فان كان اللفظ  
اللفظية والعرفية في الجازات  
فان كان اللفظ  
اللفظية والعرفية في الجازات

العلاقة  
العقلية والعرفية لا تنزل  
في الجازات  
فان كان اللفظ  
اللفظية والعرفية في الجازات  
فان كان اللفظ  
اللفظية والعرفية في الجازات  
فان كان اللفظ  
اللفظية والعرفية في الجازات

فان كان اللفظ  
اللفظية والعرفية في الجازات  
فان كان اللفظ  
اللفظية والعرفية في الجازات  
فان كان اللفظ  
اللفظية والعرفية في الجازات  
فان كان اللفظ  
اللفظية والعرفية في الجازات



ايضا الى نوعين تضمن ان كانت بالنسبة الى الحق والتزام ان كانت  
بالنسبة الى الخارج وبعد ظهور العلاقة بين اللفظ واللفظ ايضا ولقد طبقنا  
الكل في هذا المقام لفظا ~~للموضوع~~ لموضوع له اعم من  
العلوم فانه عظم ~~وضع النوعي~~ وضع النوعي موجود في انواع  
يكون فيه اللفظ على وجه الخارج التزام ويشكل بان اللفظ  
يخارج التو ~~المعنى~~ المعنى فهو لا يكون مطابقة لانه ليس تمام  
قوان ~~واضح~~ واضح لا تضمن لانه لم يستبر فيه القصد انتفاء الالتزام  
بواسطة تلك العلاقة الظاهر مطابقة وقد تحوالة له عقلية بل المراد  
بالعقلي انه ليس بواسطة الوضع فاما ان يراد به انه ليس له دخل اصلا  
فهو ممنوع وان اريد به الدخول التام فيتوجه النقص بالتضمن كما  
قال المصنف ونقص بالتضمن اللفظ لان يتخلف ويقال ليس عقلية  
التضمن لعقلية الالتزام فان فهم الحق في فهم الكل كانه ملاصق  
للوضع واما فهم الخارج فكانه بعلاقة دائرية ومثل ذلك تخلفات اخرى  
لا نودعها خوفا للاطالة ولذا من المطابقة وهذا ضروري على  
طو اهل الميراث فان التابع لا يوجد بدون المتبوع ووجهه  
ما فصلنا انفا واما على طو اهل العربية فلا استلزام تقدير ولا تكس  
فان الموضوع له قد يكون بسيطا لا لزم له وكونه ليس غيره وكذا لكونه شيئا

[illegible][illegible][illegible]



[illegible]

نسبة عدم استلزام المطابقة والتضمن للالتزام على ظاهرهما  
الأفراد والتركيب حقيقة صفة اللفظ لانه ان دل جرؤه على جزء  
معناه فمركب ويسمى قوله ومؤلفا والا فمفرد فقد اخذ في  
تعريفها الدلالة وهي صفة اللفظ حقيقة فلذا اما هو مركبها  
وهو ان كان مرآة لتعرف حال الغير فقط فاداة وهذا معنى كونه  
غير مستقل ومربوع له عدم كونه محكوما عليه ومن خواصه  
عدم كونه محكوما به **اقول** يتوفى الله تعالى توقيفه تحقيق المقام  
ان المعاني الحرفية التي يحتمل مرآة لتعرف حال الغير تتعلق بها علوم  
اربعة مشهورة من العلم بالكنه وبالوجه وبوجهه وبكنهه فهذه  
المعاني في العلم الاول لا تكون غير مستقلة ولا تكون مرآة  
لتعرف حال الغير فان المرآتية تقتضي الالتفات بالعرض وكونها  
معلوما بالكنه يقتضي الالتفات اليها بالذات ففي هذه المرتبة يصير  
محكوما عليه وبه وكذا لا تكون في العلم الثاني ايضا غير مستقلة بيمين  
هذا البيان ولا مدخل فيه للعنوانات التعبيرية نعم قد يكون العناوانات  
في مجاري محاوراتهم وعرفهم كاشفة عن بعض اشحاء العلم لمعناؤها  
فلذا يظن ان المعاني الحرفية في هذا العنوان مستقل وفي ذلك  
غير مستقل كما يقال هذا معنى من او معنى من هذا

[illegible]



752

[illegible]

ان الكلمات الوجودية وهي كان الناقضة واخواتها وهذه الكلمات  
بما دلها دالة على النسبة وبهيئتها على الزمان منها أي مراداة  
فالكان مثلا معناه كون الشيء شيئا لم يذكر بعد رفعه الوجود  
الرابطي الذي هو النسبة التامة الخبرية التي هي مرادة لغرض  
حال الغير غاية ما في الباب ان يكون مقترنا بالزمان بل  
النسبة الى الزمان كما سيأتي فتؤكد معنى الحرفية بخلاف معنى  
كان التامة فان معناه الوجود في نفسه فيكون داخل في  
الكلمات دون الازالة ولذا يجري عليها الاحكامها من انها  
لا تكون محكومة عليها او بها بالفرادها لثبتي الى مثلا ولذا  
جعلوها من الروابط الزمانية قال بعض المحققين ان الوجود  
الرابطي اعني مجرد النسبة التامة الخبرية الايجابية والوجود في  
نفسه مثبتا بين بالذات بحيث لا يوجد بينهما امر مشترك في لهما  
والوجودان هما الكونان فان لفظ الوجود والكون مترادف وقتال  
ان الكون ليس معنى مشترك بين الكونين كيف وهذا المعنى ان كان  
مستقلا كان كونيا في نفسه لا لغيره وان كان غير مستقل كان  
لغيره لا بنفسه **القول** في دفعه ان الامر المشترك مستقل فهو اذا  
اضيف الى امر واحد كذا فيكون كونيا في نفسه وكونا كجملها واذا الوصلين

[illegible][illegible]





في الجمع فكل واحد من الحروف والاشياء امر ان يثبت قوله صدوقا أي كذا شئ وشئ أو كل فاعيدل جروحه على غير معناه فهو مركب في الترادف بالجزء والجزء المسموع فلا يرد ان مادة ضرب تدل  
والسبب في ذلك ان الحرفين والاشياء امر ان يثبت قوله صدوقا أي كذا شئ وشئ أو كل فاعيدل جروحه على غير معناه فهو مركب في الترادف بالجزء والجزء المسموع فلا يرد ان مادة ضرب تدل  
والسبب في ذلك ان الحرفين والاشياء امر ان يثبت قوله صدوقا أي كذا شئ وشئ أو كل فاعيدل جروحه على غير معناه فهو مركب في الترادف بالجزء والجزء المسموع فلا يرد ان مادة ضرب تدل

اعني على سبيل المجاز وقد ظهر لك حقيقةه ولا فارق لبعيته  
على الزمان فكلية قد اشتبه بينهم ان معنى الكلمة عندهم  
مركب شئ من امور احدث والزمان والنسبة الى الفاعل والظاهر  
من الزمان هو النسبة اليه فلم يكن الكلمة عندهم مستقلة الا باعتبار  
معناها احدثي وهو المعنى التضمني وقد صرحوا به واحتجوا بها  
ام ارجالي يحلله العقل الى هذه الثلاثة كما يشهد به الوجدان السليم  
فالقول بان معناها مستقل بالنظر الى المعنى التضمني كلام  
ظاهري والتحقيق انه مستقل بالنظر الى المعنى المطابق وليس كل  
فصل عند العرب كلمة عند المنطقيين فان نحو امشي في شئ فصل عندهم  
وليس بكلمة عند المنطقيين لاحتمالها الصدق ولكن بخلافه  
ان نظر المنطقيين لما كان قصدا الى المعنى لا الى اللفظ وصيغة  
المشكوك والمحاطب معناه معنى القضية لاحتمال الصدق والكن  
والقضية مركبة من الموضوع والمحمول والنسبة في المعنى وفي  
اللفظ ايضا دلاله جزئية على جزء المعنى فان التاء تدل على الفاعل  
المحاطب والالف والنون على المشكوك والباقي على احدث  
فلذا اعدوها من المركبات التامة الخيرية واخرجوا عن الكلمة  
ونظروا هل العربية الى اللفظ قصدا وتبع الى المعنى وفي اللفظ

والسبب في ذلك ان الحرفين والاشياء امر ان يثبت قوله صدوقا أي كذا شئ وشئ أو كل فاعيدل جروحه على غير معناه فهو مركب في الترادف بالجزء والجزء المسموع فلا يرد ان مادة ضرب تدل  
والسبب في ذلك ان الحرفين والاشياء امر ان يثبت قوله صدوقا أي كذا شئ وشئ أو كل فاعيدل جروحه على غير معناه فهو مركب في الترادف بالجزء والجزء المسموع فلا يرد ان مادة ضرب تدل  
والسبب في ذلك ان الحرفين والاشياء امر ان يثبت قوله صدوقا أي كذا شئ وشئ أو كل فاعيدل جروحه على غير معناه فهو مركب في الترادف بالجزء والجزء المسموع فلا يرد ان مادة ضرب تدل

عند المنطقيين  
والسبب في ذلك ان الحرفين والاشياء امر ان يثبت قوله صدوقا أي كذا شئ وشئ أو كل فاعيدل جروحه على غير معناه فهو مركب في الترادف بالجزء والجزء المسموع فلا يرد ان مادة ضرب تدل  
والسبب في ذلك ان الحرفين والاشياء امر ان يثبت قوله صدوقا أي كذا شئ وشئ أو كل فاعيدل جروحه على غير معناه فهو مركب في الترادف بالجزء والجزء المسموع فلا يرد ان مادة ضرب تدل  
والسبب في ذلك ان الحرفين والاشياء امر ان يثبت قوله صدوقا أي كذا شئ وشئ أو كل فاعيدل جروحه على غير معناه فهو مركب في الترادف بالجزء والجزء المسموع فلا يرد ان مادة ضرب تدل

والسبب في ذلك ان الحرفين والاشياء امر ان يثبت قوله صدوقا أي كذا شئ وشئ أو كل فاعيدل جروحه على غير معناه فهو مركب في الترادف بالجزء والجزء المسموع فلا يرد ان مادة ضرب تدل  
والسبب في ذلك ان الحرفين والاشياء امر ان يثبت قوله صدوقا أي كذا شئ وشئ أو كل فاعيدل جروحه على غير معناه فهو مركب في الترادف بالجزء والجزء المسموع فلا يرد ان مادة ضرب تدل  
والسبب في ذلك ان الحرفين والاشياء امر ان يثبت قوله صدوقا أي كذا شئ وشئ أو كل فاعيدل جروحه على غير معناه فهو مركب في الترادف بالجزء والجزء المسموع فلا يرد ان مادة ضرب تدل

[illegible][illegible]

[illegible]

الحاكم في حفظه في...

ای فانی  
ای فانی  
ای فانی

من النبی فی قولہ من ہدای  
قولہ من ہدای

لا على الحرف وفضل غلامه

عن علي بن النضر عن أبيه عن  
عمر بن الخطاب عن أبيه عن  
سفيان بن عيينة عن أبيه عن  
سفيان بن عيينة عن أبيه عن

[illegible]

پیشکش کنندہ: **پروفیسر محمد رفیع**  
پیشکش کنندہ: **پروفیسر محمد رفیع**

السلامة العامة

[illegible]

عن شأن المحصلين فلذا لم يلتفت اليه المصنف ولا اول اي الحكم  
على نفس الصق يجبري في المشتكلا ايضا كما يقال جسق مهل ودين  
مقلوب زيد وايضا ان اتحد معنا فمع تشخصه وضعا جرتي  
هذا التفسير بالنظر الى المعنى الواحد وان كان ذلك في ضمن  
المتعدد فالجرتي والمتواطي والمشتكك يكون في اللفظ التكثر  
المعنى فيجاء مع الجزئي المشترك والمنقول وكذا المتواطي والمشتكك  
فالتغاير بين اقسام متحد المعنى ومتكشفا بالاعتبار واما  
بين اقسام كل واحد منها فبالذات ويدخل فيه المظهر  
واسم ساء الاشارات فان الوضع فيها وان كان عاما لكن  
الموضوع له خاص على ما هو التحقيق اي متشخص فتدخل  
في تعريف الجزئي المذكور ابدأ تشخص الموضوع له في اسماء الاشارات  
فقط فانها موضوع لها هو جرتي محسوس اما في  
المشكك والمخاطب فايضا ظاهر اما في ضمير الغائب الواحد جعل  
مرجحه متشخصا فهو ايضا ظاهر بقي الكلام في ضمير الغائب اذا جعل  
مرجحه امرا كليا كما نقول الانسان كلي فهو مقول على كثيرين في نفس ذاته  
فانه ليس بجزئي حقيقي البتة انقول ونحن يسقط ما اجاب السيد  
قدس سره في حاشية شرح المختصر ضمير الغائب اجبر الى المتكلم



املاك الجزئيات وان كان عين اللفظ بازاء ذلك لا مرا العام  
الذي جعل مرأة لا فاده فهذا اوضح عام وموضوع له كذلك  
والوضع الخاص عبارة عن نفي ما ذكره في الوضع العام بان  
لا يلاحظ الوضع العام للوضع له اولا فاده فلم يبق  
حينئذ شق الاشق ان يكون الوضع يوضع لفظا بازاء امر  
خاص شخصي او نوعي لا يجعل مرأة لا فاده للوضع له اولا فاده  
فلا يكون الموضوع له اخصا البتة بل لا يمكن ان يكون عاما بالغير  
المذكور بان يكون الموضوع له يجعل مرأة لا يكتفي الا يلزم  
التناقض هذا اتفق وتوضيحه لما في الحاشية فافهم وبدونه  
متواط ان تساوت اضافة في الصدق ليس المراد بالتساوي  
فيه عدم التفاوت مطلقا فانه محال بل المراد من الاتفاق  
السلوبي فيه هو الذي اعتبر في قسميه اعني المشكك  
كحاشياتي ولا ابي وان لم يوجد التساوي في شكك وحصر  
التفاوت في الاولوية والاولية والشدة والزيادة  
والحصر في الاربعه ليس الا بالاعتبار والاصح للاخر اوضح  
طحا اما الاولوية فمعناها ان يكون ثبوت الحكم لبعض الافراد  
لثبوت البعض الاخر كالوجود فان ثبوتها لزيد علة لثبوتها لغيره

الوضع العام هو الذي لا يلاحظ فيه اولا فاده  
الوضع الخاص هو الذي يلاحظ فيه اولا فاده  
الوضع العام هو الذي لا يلاحظ فيه اولا فاده  
الوضع الخاص هو الذي يلاحظ فيه اولا فاده

والوضع العام هو الذي لا يلاحظ فيه اولا فاده  
الوضع الخاص هو الذي يلاحظ فيه اولا فاده  
الوضع العام هو الذي لا يلاحظ فيه اولا فاده  
الوضع الخاص هو الذي يلاحظ فيه اولا فاده

الوضع العام هو الذي لا يلاحظ فيه اولا فاده  
الوضع الخاص هو الذي يلاحظ فيه اولا فاده  
الوضع العام هو الذي لا يلاحظ فيه اولا فاده  
الوضع الخاص هو الذي يلاحظ فيه اولا فاده

الوضع العام هو الذي لا يلاحظ فيه اولا فاده  
الوضع الخاص هو الذي يلاحظ فيه اولا فاده  
الوضع العام هو الذي لا يلاحظ فيه اولا فاده  
الوضع الخاص هو الذي يلاحظ فيه اولا فاده





في ذلك الامر الخارج فيل من التسلسل وحينئذ لا يكون التشكيك  
في الماهية كاجسم مثلاً ولا في العارض اي المبدأ القاطع بالشي  
كالسواد مثلاً فانه ان كان مقوفاً بالتشكيك فاما ان يعتد  
تشكيكه بالنظر الى افاده التي يكون ذاتها كالسوادات فذلك  
باطل بامر اما بالنظر الى معروضه كاجسم فهو غير محمول عليه  
والمشكك لابد ان يكون محمولا فاذا ن يكون التشكيك في العرض  
اي الخارج المحمول كالاسود مثلاً هذا هو الذي قال به  
المشأون والاعتراض عليه من قبل الرواقين بوجهين الاول  
النقض بالاسود فان الدليل المذكور جار فيه من اوله الى  
آخره واجيب بان مرادهم بالتشكيك في الاسود هو التفاوت  
في منشأ الصدق وهو السواد ولا شك ان السوادات مختلفة  
بالضرورة ففي محل منشأ صدق الاسود السواد الشديد وفي محل  
السواد الضعيف لا يوجد ذلك في محل السواد على السواد ان منشأ  
نفسه ان السواد وقويه نظر فان منشأ صدق الاسود نفس السواد  
فان منشأ المشكك مطلق عن قيد الشدة والضعف لا يقال ان المنشأ  
مختلف بمعنى الاقتران بالاختلافات لا في نفس كونه منشأ  
لانا نقول يوجد مثل ذلك في محل السواد على السوادات

الاسود فان في ذلك التشكيك في الماهية كاجسم مثلاً ولا في العارض اي المبدأ القاطع بالشي كالسواد مثلاً فانه ان كان مقوفاً بالتشكيك فاما ان يعتد تشكيكه بالنظر الى افاده التي يكون ذاتها كالسوادات فذلك باطل بامر اما بالنظر الى معروضه كاجسم فهو غير محمول عليه والمشكك لابد ان يكون محمولا فاذا ن يكون التشكيك في العرض اي الخارج المحمول كالاسود مثلاً هذا هو الذي قال به المشأون والاعتراض عليه من قبل الرواقين بوجهين الاول والنقض بالاسود فان الدليل المذكور جار فيه من اوله الى آخره واجيب بان مرادهم بالتشكيك في الاسود هو التفاوت في منشأ الصدق وهو السواد ولا شك ان السوادات مختلفة بالضرورة ففي محل منشأ صدق الاسود السواد الشديد وفي محل السواد الضعيف لا يوجد ذلك في محل السواد على السواد ان منشأ نفسه ان السواد وقويه نظر فان منشأ صدق الاسود نفس السواد فان منشأ المشكك مطلق عن قيد الشدة والضعف لا يقال ان المنشأ مختلف بمعنى الاقتران بالاختلافات لا في نفس كونه منشأ لانا نقول يوجد مثل ذلك في محل السواد على السوادات

في ذلك الامر الخارج فيل من التسلسل وحينئذ لا يكون التشكيك في الماهية كاجسم مثلاً ولا في العارض اي المبدأ القاطع بالشي كالسواد مثلاً فانه ان كان مقوفاً بالتشكيك فاما ان يعتد تشكيكه بالنظر الى افاده التي يكون ذاتها كالسوادات فذلك باطل بامر اما بالنظر الى معروضه كاجسم فهو غير محمول عليه والمشكك لابد ان يكون محمولا فاذا ن يكون التشكيك في العرض اي الخارج المحمول كالاسود مثلاً هذا هو الذي قال به المشأون والاعتراض عليه من قبل الرواقين بوجهين الاول والنقض بالاسود فان الدليل المذكور جار فيه من اوله الى آخره واجيب بان مرادهم بالتشكيك في الاسود هو التفاوت في منشأ الصدق وهو السواد ولا شك ان السوادات مختلفة بالضرورة ففي محل منشأ صدق الاسود السواد الشديد وفي محل السواد الضعيف لا يوجد ذلك في محل السواد على السواد ان منشأ نفسه ان السواد وقويه نظر فان منشأ صدق الاسود نفس السواد فان منشأ المشكك مطلق عن قيد الشدة والضعف لا يقال ان المنشأ مختلف بمعنى الاقتران بالاختلافات لا في نفس كونه منشأ لانا نقول يوجد مثل ذلك في محل السواد على السوادات

الاسود فان في ذلك التشكيك في الماهية كاجسم مثلاً ولا في العارض اي المبدأ القاطع بالشي كالسواد مثلاً فانه ان كان مقوفاً بالتشكيك فاما ان يعتد تشكيكه بالنظر الى افاده التي يكون ذاتها كالسوادات فذلك باطل بامر اما بالنظر الى معروضه كاجسم فهو غير محمول عليه والمشكك لابد ان يكون محمولا فاذا ن يكون التشكيك في العرض اي الخارج المحمول كالاسود مثلاً هذا هو الذي قال به المشأون والاعتراض عليه من قبل الرواقين بوجهين الاول والنقض بالاسود فان الدليل المذكور جار فيه من اوله الى آخره واجيب بان مرادهم بالتشكيك في الاسود هو التفاوت في منشأ الصدق وهو السواد ولا شك ان السوادات مختلفة بالضرورة ففي محل منشأ صدق الاسود السواد الشديد وفي محل السواد الضعيف لا يوجد ذلك في محل السواد على السواد ان منشأ نفسه ان السواد وقويه نظر فان منشأ صدق الاسود نفس السواد فان منشأ المشكك مطلق عن قيد الشدة والضعف لا يقال ان المنشأ مختلف بمعنى الاقتران بالاختلافات لا في نفس كونه منشأ لانا نقول يوجد مثل ذلك في محل السواد على السوادات



قوله في قوله لا يشك في الماهية فيه بل ذلك يورث التشكيك في العرفي المأخوذ عنه ولا يلزم ان يكون كل واحد باختلاف مشككها ولا اعتراض الثاني من قبل الاشتراكيين باكل باختلاف الشق الثاني من الترخيد الاول وقولهم لم يكن بينهما فرق صريح بل الفرق قد يكون بتفاوت المراتب بلا زيادة امر ونقصانه فالسواد نفسه بلا انصاف امر اليه زائد في السواد الاشد ناقص في الاضعف وجوابه ان منشأ انزعاض امثال الاضعف ان كان يكون نفس الماهية في موجوده في الاضعف فيلزم عدم الفرق ولا يلزم تخلف الاثنان اعميات عن المنشأ بمعنى عدم انتزاعها عنه وهو يقول الى الذين يجربون امرهم او مع امر زائد عليه يرجع الى الشق الاول ويلزم ما لم عليه كما لا يخفى على الذهن الثاقب والذي هو كذا في فضل الله تعالى في توفيقه في هذا الطلب الجليل المشان هو ان التشكيك في الماهية هو الحق ما زعمه المشاكرون في ابطاله باطل فلا ريب علينا او لا امر ارجح الدليل الذي لا يمانعه سفسطة شرانيا في التحلل عقد التشكيك الذي عرض لهم فلهنا مقامان الاول اقامة الدليل على هذا المطلب وبأنه موقوف على تهديد مقصود جلية واضحة وهي ان لاثنين اعميات النفس الامرية التي لا يتوقف افعيتها على افعي من الاذهان لا بد ان يكون منشأها موجودا في الخارج لا يتوقف على وجود امر في الذهن اعتبارا

قوله في قوله لا يشك في الماهية فيه بل ذلك يورث التشكيك في العرفي المأخوذ عنه ولا يلزم ان يكون كل واحد باختلاف مشككها ولا اعتراض الثاني من قبل الاشتراكيين باكل باختلاف الشق الثاني من الترخيد الاول وقولهم لم يكن بينهما فرق صريح بل الفرق قد يكون بتفاوت المراتب بلا زيادة امر ونقصانه فالسواد نفسه بلا انصاف امر اليه زائد في السواد الاشد ناقص في الاضعف وجوابه ان منشأ انزعاض امثال الاضعف ان كان يكون نفس الماهية في موجوده في الاضعف فيلزم عدم الفرق ولا يلزم تخلف الاثنان اعميات عن المنشأ بمعنى عدم انتزاعها عنه وهو يقول الى الذين يجربون امرهم او مع امر زائد عليه يرجع الى الشق الاول ويلزم ما لم عليه كما لا يخفى على الذهن الثاقب والذي هو كذا في فضل الله تعالى في توفيقه في هذا الطلب الجليل المشان هو ان التشكيك في الماهية هو الحق ما زعمه المشاكرون في ابطاله باطل فلا ريب علينا او لا امر ارجح الدليل الذي لا يمانعه سفسطة شرانيا في التحلل عقد التشكيك الذي عرض لهم فلهنا مقامان الاول اقامة الدليل على هذا المطلب وبأنه موقوف على تهديد مقصود جلية واضحة وهي ان لاثنين اعميات النفس الامرية التي لا يتوقف افعيتها على افعي من الاذهان لا بد ان يكون منشأها موجودا في الخارج لا يتوقف على وجود امر في الذهن اعتبارا

قوله في قوله لا يشك في الماهية فيه بل ذلك يورث التشكيك في العرفي المأخوذ عنه ولا يلزم ان يكون كل واحد باختلاف مشككها ولا اعتراض الثاني من قبل الاشتراكيين باكل باختلاف الشق الثاني من الترخيد الاول وقولهم لم يكن بينهما فرق صريح بل الفرق قد يكون بتفاوت المراتب بلا زيادة امر ونقصانه فالسواد نفسه بلا انصاف امر اليه زائد في السواد الاشد ناقص في الاضعف وجوابه ان منشأ انزعاض امثال الاضعف ان كان يكون نفس الماهية في موجوده في الاضعف فيلزم عدم الفرق ولا يلزم تخلف الاثنان اعميات عن المنشأ بمعنى عدم انتزاعها عنه وهو يقول الى الذين يجربون امرهم او مع امر زائد عليه يرجع الى الشق الاول ويلزم ما لم عليه كما لا يخفى على الذهن الثاقب والذي هو كذا في فضل الله تعالى في توفيقه في هذا الطلب الجليل المشان هو ان التشكيك في الماهية هو الحق ما زعمه المشاكرون في ابطاله باطل فلا ريب علينا او لا امر ارجح الدليل الذي لا يمانعه سفسطة شرانيا في التحلل عقد التشكيك الذي عرض لهم فلهنا مقامان الاول اقامة الدليل على هذا المطلب وبأنه موقوف على تهديد مقصود جلية واضحة وهي ان لاثنين اعميات النفس الامرية التي لا يتوقف افعيتها على افعي من الاذهان لا بد ان يكون منشأها موجودا في الخارج لا يتوقف على وجود امر في الذهن اعتبارا

ایں عبارت میں مذکور ہے کہ اگر کسی شخص کو ایسا معلوم ہو کہ وہ کسی اور شخص کو ایسا ہی معلوم کرے تو اسے ایسا ہی معلوم کرنا چاہیے۔

والله اعلم  
بما فيه  
البيان

وهذا جلي لمن له ادنى تواصل بعد خلو العقل ان اذا فرضنا خطا اما تصلا  
بقدر ذراع مثلا فنقول صحة زيادة نصفه على رבעه وصحة زيادة ثلثه  
على ثمنه امر واقعي انتراسي ثابت في نفس الامر لا يتوقف على شيء من  
من الاذهان فمشتقوه لا بد ان يكون امر خارجيا يحكم المقدور المتلذذ ان  
فهو ما ان يكون نفس الامر ماهية وجزاها او خارجا عنها على الاول الثاني  
الاول هو اما على الاول فنظروا اما على الثاني فالاول هو ما بنفسه مشتق  
فهو الطوبى باعتبار ذاته فيتم التسلسل في الخارج كما هو باسطا خارجا  
عنه فيبطل باطل الشق الثالث اما الثاني فبأن بطاينه ان الاجزاء الخارج  
مشتقة من صحة التزاع الزادات الخاصة التي في الاجزاء لا تتزاع اعني  
اما امر واحد في الخارج مشترك بين جميع الاجزاء على التزاع فيلزم  
كون الزائد ناقصا وبالاعكس بل يلزم استحالات غير عديدة  
ولا ينحصر على المتأمل ان يكون اذا كل جزء منه امر خارجي فيقدر  
الخارجيات بحسب قدر كل جزء في غير مهتمة بما لا بد من ذلك  
الغاية المتناهية بين الحاصرين فما مبدا ان وايضا يلزم ان لا يكون  
لا يتجزئ وبالحقيقة ان لا يكون مناسدا غير عديدة فمبين الشق  
الاول ان يكونه مشتق للزيادة الخاصة وهو المطلوب من شق التاكيد  
في نفس الماهية فالتاكيد ان لا يتوقف الدليل على المقدمه الوترية

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

[illegible]

وہی ہے جو کہ اس کے لئے ہے





قوله في بيان الاشياء  
قوله في بيان الاشياء  
قوله في بيان الاشياء  
قوله في بيان الاشياء  
قوله في بيان الاشياء  
قوله في بيان الاشياء  
قوله في بيان الاشياء  
قوله في بيان الاشياء  
قوله في بيان الاشياء  
قوله في بيان الاشياء

كما ذكرنا باطل فانهم تركوا شقا في اقامة البرهان القطعي عليه  
وهو ان يكون السواد الاشد مغايرا بنفس ذاته ومرتبه  
من غير ان يضاب اليه شيء للاضعف وما قالوا في بيانه انه  
يلزم التجميع بلا منحر في انتزاع امثال الاضعف من الاشد  
دون الاضعف مع اتحاد منشئه فيها وهي الماهية او يلزم اتحاد  
بجيب لا يتمايز اصلا فهو مدفوع فان الاتحاد بالذات لا يتفاوت  
بحسب المراتب وكل مرتبة جاعل خاص يخرجها من كل واحد  
الى الوجود وهو المخرج لانتراع الامثال من الاشد دون  
الاضعف وهو الباعث لخراج المراتب المتغايرة من  
الماهية الصالحة للتمايز بحسب نفس ذاتها الى عالم الكون  
فنسبة اختلاف المراتب اليها عند الاشتراقيين كنسبة  
اختلاف الوجوات الى الماهية الواحدة على طريق الشائين فكما  
ان الجاعل على طريقة هذين الوجودات المتخالفات ماهية واحدة منشئة  
لانتراع امور متخلفة كذلك ينبغي لاختلاف المراتب الباعثة لاختلاف  
الانتزاعات فلا يلزم التجميع بلا منحر ولا اتحاد السواد الاشد  
والاضعف بحيث لا يكون بينهما امتياز اصلا والمتماثل يكفيه  
هذا القدر من البيان لا يحتاج الى زيادة التوضيح فاحرص وان كثر معناه

[illegible]

الدريل

الأخر على حقيقة التشتيت

## خاتمة

[illegible]

قال تعالى فان كان قول الذين الذين يقولون ان لا اله الا الله كسرا على ظهورهم فما لآيات الله ان لا تكون آية اذ قالوا ان لا اله الا الله الا ان يكون لهم آيات الله فان كان قول الذين الذين يقولون ان لا اله الا الله كسرا على ظهورهم فما لآيات الله ان لا تكون آية اذ قالوا ان لا اله الا الله الا ان يكون لهم آيات الله فان كان قول الذين الذين يقولون ان لا اله الا الله كسرا على ظهورهم فما لآيات الله ان لا تكون آية اذ قالوا ان لا اله الا الله الا ان يكون لهم آيات الله

فان وضع لكل ابتداء اي بلا تدخل النقل فمسترك فبقيد الوضع  
للكل خرج الحقيقة والحجاز وبقيد لا ابتداء خرج النقل فات  
المنقول اليه ايضا موضوع له كاقيل والحق انه واقع حتى  
بين الضدين وقع في المشترك اختلافات الاول ان  
مممكن اولا والثاني بعد تسليمه لا مكان واقع اولا والثالث  
بعد تسليمه الوقوع هل واقع بين الضدين ام لا ويدفع هذا  
الاختلافات كلها وقوع لفظ القرء للخيض والطهر على  
سبيل الوضع ثم لا بد من اراحة اقوى شبهات المخالفين  
فمن قال بعدم امكانه قال لو امكن لزم التقات النفس في ان  
واحد الى شيتين بالتفصيل وهو باطل ببيان الملازمة  
ان المشترك اذا اطلق فاما ان يلاحظ بعض المعاني دون  
بعض يلزم اللزيم بل امرهم اولا يلاحظ اصلا فذلك ايضا باطل  
فان الوضع للاستعمال ولا بد له من الحيلولة لغيره فمقتضى ملا  
جميع المعاني فاما ان يكون كالمحال فذلك ايضا باطل فان ملاحظة  
المعاني بالاهوضاء المتعددة المفصلة لا بد ان يكون على التفصيل  
ودفعه بوجهين الاول ان بعض المعاني يكون اشده مناسبة بالذهن  
فيكون هو المحظوظ دون غيره والثاني ان الاهوضاء المتعددة

فان كان قول الذين الذين يقولون ان لا اله الا الله كسرا على ظهورهم فما لآيات الله ان لا تكون آية اذ قالوا ان لا اله الا الله الا ان يكون لهم آيات الله فان كان قول الذين الذين يقولون ان لا اله الا الله كسرا على ظهورهم فما لآيات الله ان لا تكون آية اذ قالوا ان لا اله الا الله الا ان يكون لهم آيات الله فان كان قول الذين الذين يقولون ان لا اله الا الله كسرا على ظهورهم فما لآيات الله ان لا تكون آية اذ قالوا ان لا اله الا الله الا ان يكون لهم آيات الله

الاشارة الى ان قولهم ان لا اله الا الله كسرا على ظهورهم فما لآيات الله ان لا تكون آية اذ قالوا ان لا اله الا الله الا ان يكون لهم آيات الله فان كان قول الذين الذين يقولون ان لا اله الا الله كسرا على ظهورهم فما لآيات الله ان لا تكون آية اذ قالوا ان لا اله الا الله الا ان يكون لهم آيات الله

[illegible]

قد تكون ملحوظة مجتمعة فيكون المعاني ايضا كذلك ومن قال  
بعدم وقوعه قال بان الهم منه محل بالمقصود والمبني على  
بلا فائدة فان البيان يكفي للمقصود ودفعه ان الهم قد يكون  
مؤخرا بالمقصود كما في التورية كقول الصديق ثم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم رجل يهديني السبيل والمبني قد يكون ابلغ من البيان  
على ان القرينة قد تكون حالية ومن قال بعدم وقوعه بين  
الضدين قال ان التضاد تنافي ولا اشتراك فلو تخد فيهم  
التضاد قلنا لو خد في اللفظ وتنافي في المعاني فلا تضاد وايضا  
قال واذا اريد الضدان من اللفظ فيجتمعان في الذهن وهو  
محل واحد قلنا ان التضاد من خواص الطويات العينية  
ولا تضاد في الصور ثم قد يقال بالاشتراك على قوم المشرك  
انه لو لم يقع تخلف اكثر المعاني من الالفاظ لندم تناهيها وتنهي  
الالفاظ لتألفها من حروف متناهية والركب من المتناهي متناه  
وحينئذ ينسد باب التعليل والتعظيم مع انه مفتوح بالضرورة وهو  
مفتوح كما قيل الى الالاسلم ان المركب من المتناهي متناه مطلقا بل اذا كان  
بمراتب متناهية ولا نسلم تناهي المراتب فان تناهي المراتب في عالم  
التعليل والتعظيم معلوم اذ لا يوجد لفظ زائد على عشرة احرص مثلا

[illegible]

فقلت يا خبار القريه الى الجاهل  
تخرج احدنا مني على الاخر فلا يصبر  
وقد التفتين للاحسن اني قد التوليت  
اجاب ابتها بالثقت الاول فخرج  
وتسقطت صحتي بالثقت الثاني  
وسميت بالثقت الثالث فخرج  
والتفتين للاحسن اني قد التوليت  
اجاب ابتها بالثقت الاول فخرج

قوله الانضمامات  
اي انضمام الحروف بعضها  
ببعضها على بعض  
قوله انضمام الحروف  
اي انضمام الحروف بعضها  
ببعضها على بعض  
قوله انضمام الحروف  
اي انضمام الحروف بعضها  
ببعضها على بعض

في ذلك العالم فاذا وجدنا الانضمامات الى عشرة يلزم التسامي  
كما ينبغي على من له فهم مستقيم من مدافع او كما يقال بتوفيق  
الله تعالى ان الالفاظ يجوز ان تبلغ الى حد من الكثرة بحيث لا يضيق  
عنه نطاق البيان والتعليم والتعلم فانه لم يثبت بيان امور غير متناهية  
تفصيلا بحيث لا يتكرر في نشأة الدنيا ولا في نشأة الاخرة  
اما الثاني فظاهر على طريقته واما الاول فلا نقطاع نشأة  
كل واحد من المبينين فانهم لا يمتثلون تفصيلا كل معلومات متناهية  
بالفاظ كذلك واما تعليم امور غير متناهية اجمالا فلا يفيضي الى تعدد  
الالفاظ فضلا الى عدم تناسلها فاذا ابدى واحد واحد منهم تلك  
المعاني بتلك الالفاظ يجوز ان ينتقل هذه الالفاظ كلها او بعضها  
الى شخص آخر وهكذا فلا يلزم الحذور فثانيا بان البيان بلحاظ  
اوفر وثالثا بالتحقيق على طريق الموضوع العام للموضوع له الخاف  
فانه يشمل امور لا تخصي مشتركة في ذاتي او عرضي فان  
من الامور المتخالفة لا يخلو عن الاشتراك في العرضي في الواحد وهو  
الكافي للموضوع العام والموضوع له اشخاص فاندفع ما في  
المتخالفات وهي ايضا في التعليم غير اقعة في حيل فاتفق هذا الكلام  
لكن لا معنى في حقيقة المراد من العموم يراد بالفظ المتشرك

قوله لا يشمل المتخالفات فاشارة  
الوضع العام للموضوع الى الامور  
التي لا تشمل المتخالفات  
قوله لا يشمل المتخالفات  
الوضع العام للموضوع الى الامور  
التي لا تشمل المتخالفات  
قوله لا يشمل المتخالفات  
الوضع العام للموضوع الى الامور  
التي لا تشمل المتخالفات  
قوله لا يشمل المتخالفات  
الوضع العام للموضوع الى الامور  
التي لا تشمل المتخالفات

قوله لا يشمل المتخالفات  
الوضع العام للموضوع الى الامور  
التي لا تشمل المتخالفات  
قوله لا يشمل المتخالفات  
الوضع العام للموضوع الى الامور  
التي لا تشمل المتخالفات  
قوله لا يشمل المتخالفات  
الوضع العام للموضوع الى الامور  
التي لا تشمل المتخالفات

[illegible]

من معنى واحد قال في الحاشية ثم بعد تسليم وقوع اي مشترك  
هل فيه عموم كما هو مذهب الشافعي رحمه الله كما هو مذهب  
ابي حنيفة رحمه الله بعد كونه عاماً فذلك ما بطريق الحقيقة كما هو مذهب  
طائفة او بطريق المجاز كما هو أي طائفة اخرى والى هذا اشار  
بقوله لكن لا عموم فيه حقيقة انتهى **قول** بتوفيق الله تعالى  
وتوقيفه يفهم من كلام المصنف ان في المشترك عموم على سبيل  
المجاز فيثبت لا بد له من العلاقة فان كان المراد من العموم  
العموم المجموعي فالعلاقة هي علاقة الجزئية والعموم الافرادي  
كما هو الظاهر من كلامهم ففيه ايضا علاقة الجزئية فان الكل  
الافرادي عبارة عن الكثرة والواحد الذي هو الموضوع له  
حقيقة جزء منها وقد صرح المحققون ان الواحد للعين جزء  
انه كواحد واحد والمرتجل ما وضع لمعنى ثم نقل الى الثاني  
الفاظ رتبة قبل من المشترك لان الظاهر من ابتداء الماخوذ  
وحينئذ ينسب النقل الخاصية وقيل من المتقول قصصا على مجرد  
مذموم كما قيل ان لم يوضع ابتداء فان اشتبه في الثاني  
بمراتب متناهية وعمر في عام او زمانه في ذلك الشرعي وقتها مع  
التعليق والتعليل فربما كان اظهر المراتبة الفضيلة قال سيبويه

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

الاعلام كلها متفقولات وما قيل ان جعفر علم وفي الاصل اسم  
لنهر صغير فلم يوجد النقل لعدم المناسبة فمبني خلاف الجمهور  
ولعل تخصصهم اقوى من تفحص سيبويه فقط فقولهم بانه  
ينقسم الى منقول ومن اجل لعله مقرون بالصواب والاحقية  
وهجاز قال في الحاشية ظاهرة يقتضي ان يكون اللفظ  
قبل الاستعمال حقيقة ومجازا لكن المشهور ان اللفظ قبل الاستعمال  
لا يكون حقيقة ومجازا اقول بتوفيق الله تعالى وتوقيفه لعل  
اصطلاح اهل الميزان يخالف لاصطلاح اهل العرب اعني علماء  
البيان والاصول فهم اعتبروا الاستعمال ولذا ائبرسون  
الحقيقة باللفظ المستعمل فيما وضع له والمجاز باللفظ المستعمل  
في غيره واهل الميزان لم يعتبروه فلم يوردوه في تعريفهما ولعل  
عدم اعتبارهم ان المقسم هو اللفظ المفرد الدال على المعنى المذكور  
والاستعمال فرع للدلالة فرعية زمانية او ذاتية فاللفظ المفرد في  
مرتبة الدلالة فقط قبل الاستعمال بخلافه ما وليس ينقل الى اشتراك  
فيلزم من ذلك المقسم عن الاقسام كان قلت اين الدلالة في المجاز  
قبل الاستعمال قلت الوضع النوعي في المجاز يكون متحققا قبل  
الاستعمال فبالنظر الى ذلك الوضع والوضع الشخصي الذي يكون

قال سيبويه في قوله ما قيل ان جعفر علم وفي الاصل اسم لنهر صغير فلم يوجد النقل لعدم المناسبة فمبني خلاف الجمهور ولعل تخصصهم اقوى من تفحص سيبويه فقط فقولهم بانه ينقسم الى منقول ومن اجل لعله مقرون بالصواب والاحقية وهجاز قال في الحاشية ظاهرة يقتضي ان يكون اللفظ قبل الاستعمال حقيقة ومجازا لكن المشهور ان اللفظ قبل الاستعمال لا يكون حقيقة ومجازا اقول بتوفيق الله تعالى وتوقيفه لعل اصطلاح اهل الميزان يخالف لاصطلاح اهل العرب اعني علماء البيان والاصول فهم اعتبروا الاستعمال ولذا ائبرسون الحقيقة باللفظ المستعمل فيما وضع له والمجاز باللفظ المستعمل في غيره واهل الميزان لم يعتبروه فلم يوردوه في تعريفهما ولعل عدم اعتبارهم ان المقسم هو اللفظ المفرد الدال على المعنى المذكور والاستعمال فرع للدلالة فرعية زمانية او ذاتية فاللفظ المفرد في مرتبة الدلالة فقط قبل الاستعمال بخلافه ما وليس ينقل الى اشتراك فيلزم من ذلك المقسم عن الاقسام كان قلت اين الدلالة في المجاز قبل الاستعمال قلت الوضع النوعي في المجاز يكون متحققا قبل الاستعمال فبالنظر الى ذلك الوضع والوضع الشخصي الذي يكون

انما نقل المصنف الى الاستعمال في المجاز والوضع الشخصي الذي يكون





[illegible]

ثم يجب سماع انواعها كما علم ان الجازات ليست مقصورة على  
على الجن ثبات المسهية من اهل اللسان بل الاعتبار انما يكون  
للعلاقة الكلية المستندة من كلامهم بتدقيق المناط فكل ما يستعمل  
فيه تلك العلاقة وتوجد السانغ من صرف اللفظ على معناه  
الحقيقي يستعمل فيه الا اذا وجد المنع من اهل اللغة من الاستعمال  
فيه كالخلة لطويل غير الانسان مع وجود العلاقة فيه ونظير  
في الحقيقة اللفظ الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاضع  
كلفظ هذا فان كل شئ من موضوع في الخارج زيد كان او عمرا  
او بكر استعمل فيه كذا الشكل واجدت العلاقة فيه يستعمل اللفظ  
محاذ فيه ومعنى تنقيح المناط لاثبات العلاقة الكلية ان العرب  
مثلا استعمل لفظ الاسد في زيد وعمر مثلا فنقول ليس مناط استعمال  
لفظ الاسد في زيد لانه قريبه وعمر لانه في حفظه مثلا بل لان وصف  
الشجاعة يوجد فيها فكل ما ينجد فيه ذلك الوصف استعمل الاسد فيه  
بعد تعدل الحقيقة ولما لم يشترط سماع الجزئيات في الجازات لم يوافق كتبهم  
كثيرين لما ائق فافهم علامة الحقيقة التبادر المراد عن القرينة بمقتضى  
ان يكون الواو بمعنى مع ثم يكون قرينة واحدة بمعنى ان تبادر المراد  
مع المراد عن القرينة علامة الحقيقة ومقتضى ان يكون الواو العطف فقط

[illegible]

علامة

معجم الحقيقة للناس والعلماء  
منهم من توقف على الاستعمال على القربة  
أي نظره أو قوله على الاستعمال  
مجازي قوله على ما في  
قريب الاستعمال لأنه قريب من  
على زيد قوله لأنه قريب من  
لأن استعمله في قوله  
الحقائق فإنه حفظه في قوله  
فأهم ولا تزال قائلاً باستعمال  
في المعنى المجازي في قوله  
علامة الحقيقة أي علامة  
تطابق هذا المعنى حقيقة

ای الحنفی قوی کہ فرمودہ ای علامہ  
 المصنف قوی کہ فرمودہ ای علامہ  
 واحدہ علی الحنفیۃ

1. 2

فقد انزل الله تعالى في سورة النحل الآية السادسة عشر  
 يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود والعقود هي ما عاهدتموه من  
 قولكم او كتابكم او بين يديكم فكل واحد منكم له عهد الى  
 الآخر فان لم يكن العهد فهو كالموت والى الله المرجع

فحيكون قينتان احدهما التبادر اعني من حاق للفظ والتمثا  
ان يستعمل اللفظ في المعنى عاريا عن القرينة وبينهما من  
التفاوت ما لا يخفى على المتأمل وهذا اقوى علاشا حقيقة  
وعليه مدار اثبات الوضع فالباوجه علامة الجواز عكس ذلك  
وعلامة الجواز الاطلاق على الاستحصال يعني اذا علمنا للفظ معنى  
حقيقيا ثرا استعماله في معنى اخر يستحيل حمل الاول عليه فيعلم ان هذا  
المعنى المستعمل فيه معنى مجازي فانه لو كان حقيقيا لم يترك بلا دليل  
فهو مرجوح والجواز ارجح فيحمل عليه في هذا الطريق بواسطة استحالة  
الحمل ينقل الى المجازية لما اشرنا واورده عليه ان في  
المشتراك ايضا حمل بعض المعاني على البعض مستحيل وان اراد استعماله  
حمل الجميع فاذا علمنا ان هذه المعاني جميع المعنى الموضوع له للفظ فيعلم  
قطعا ان ما وراءه مجاز فاذا احتياجر الى استعماله حمل عليه او اسكانه  
اقول بتوفيق الله تعالى في توقيفه ان العام اذا اريد له الخاص من جهة  
انه هو حقيقة كما تقرر في موضعه فاذا استوعبنا جميع المعاني الحقيقية لذلك  
العام وركزنا استعماله في غير تلك المعاني لا نعلم مجازيته فالم تعلم ان احد تلك  
المعاني علم ذلك الغير مستحيل اذ يحتمل ان يكون في تلك الغير خاصا منه يستعمل فيه علمه  
هو فاذا علمنا استعماله العلم بها المجازية فالعام لا يستعمل فيه علمه

[illegible][illegible]





[illegible]

فأشار المصنعت بالتعليل إلى فائدة وقوعها أذ بها تكثر الومسائل  
للإفهام في فائدة جلية فان بعض اللفاظ قد يسوؤه بعض اللفاظين  
ويتذكر بعضها فيسهل عليه التعاليم التعلم وأيضا بعض اللفاظ قد يكون  
صرا على لسان بعض اللفاظين فيكون بعض السامعين المتحطين بالآخر  
حكما ومنشطا لاذان تلك السامعين فيختار الثاني ويتذكر الأول  
وفي تكثير الومسائل فوائد أخرى وأما التوسيع في مجال البدائع فكما قال  
في الحاشية كالسجع في قولك ما أبعد ما فات ما أقرب ما هوأت  
فانه لو قال برادف ما فات أعني ما مضى فات السجع وكما الحاشية كقولك  
اشتريت البرد والنفقة في البرد فانه لو أتى برادف البرد أعني الحفظ فات الحاشية  
وكما القلب نحو قوله تعالى ربك فكبر فانه لو ورد برادف كبر لفظ عظم  
فات القلب لا يجب قيام كل مقام الآخر ان كانا مترادفين فان صحة الضم  
من العوارض يقال صلى عليه ولا يقال دعا عليه في الحاشية هل يجب  
اقامة كل من المترادفين مقام الآخر ففي حال التعدد من غير عامل لفظي  
مقدري يصح اتفاقا وأما في حال التركيب فهو لا يجب عندنا ان الحاشية لا يجب  
صحة الامام في المحصل وقيل يجب ان كانا مترادفين واحدة واحدة لا اشتراط  
ومعنى قوله لا يجب أي الصحة وكذا في قوله لا يجب أي لا تنسبته في غير  
حاصل الدليل انفس المعنى لفظ لا يمنع الاقامة ولا نفس الضم في فصل

[illegible]

الف الحقيق الطوسي اخذ من كتابه  
 الف كتابا في الفوت وانه كتاب  
 هو في وصف كتاب سماه بالحصول  
 في بيان الامم سماه بتحسين الامم  
 في بيان الفوائد الزائدة في  
 في بيان الفوائد الزائدة في  
 في بيان الفوائد الزائدة في  
 في بيان الفوائد الزائدة في





[illegible][illegible]

والقضية والاختلاف  
الحكاية في الأول بان الصدق ملائق  
الحكاية ملائق والصدق ملائق  
بان المراد بان احتمال الصدق هو ما اذا  
بالنظر الى نفس من عدم الكلام في احتمال  
عن الصدق من حيث ان الصدق نفسا  
وهو ان كل من صدق في الصدق من حيث  
او ان الصدق من حيث الصدق من حيث  
في الصدق من حيث الصدق من حيث  
القضية قوله في

قوله لا يكون النسبة  
 والحاصل النسبة انما هي في  
 قوله ان هذا الذي يكون مجموع الموضوع  
 من اعمدة الربط قوله وجاءه قالوا من هذا  
 قوله فان كان في النسبة المقصودات  
 من اعمدة الربط قوله وجاءه قالوا من هذا  
 قوله فان كان في النسبة المقصودات  
 من اعمدة الربط قوله وجاءه قالوا من هذا







[illegible][illegible]

فان قيل في هذا الكلام وجوب الوجود على كل ما كان  
والمعنى ان الوجود لا يمتنع على كل ما كان  
فان قيل في هذا الكلام وجوب الوجود على كل ما كان  
والمعنى ان الوجود لا يمتنع على كل ما كان







[illegible]

شاہد احمد خاں

المجلس  
العلمي  
البحري  
البحري  
البحري

فی تعریف و تفسیر  
مکتوبات و رسائل  
مکتوبات و رسائل  
مکتوبات و رسائل

فان كان المالك قد مات او اصابه جنون او عجز او غير ذلك مما يوجب انتقال ملكه الى غيره فله ان يبيع ما كان له من قبل انتقال ملكه الى غيره

فان لم يدروا رجلا منهم

وہو ایسی نظر کے لئے جتنا افسردہ ہو جائے

حاج محمد علی صاحبزاده

والله اعلم بالصواب

—

مفتی محمد رفیع الدین صاحب دہلی

[illegible]

وہی ہے جس نے ان کو

الحاج والي

وغيره من الرجال والنساء

الحکومتیہ تعلیم کے لیے جو رقموں کی ضرورت ہے اس کی فراہمی کے لیے حکومت کو اپنا حصہ دینا چاہیے۔

الاشخاص  
الذين  
يتمتعون  
بالحقوق  
التي  
يتمتع  
بها  
الاشخاص  
الذين  
يتمتعون  
بالحقوق  
التي  
يتمتع  
بها

بعض اصحابنا فقہاء و علماء

الحاصل فی الغرض

۱۱۱

عصف الكركم

[illegible]

الكتاب

لا جزاء  
نظر  
هكان  
نس  
لمت  
سجها  
بني  
عدم  
ولاني

الافراد دون  
مقصودا ولا  
حكيات وان  
بالنظر الى  
التكاشط  
لرسالة نفس  
سازعه المصنوع  
كلية على  
نادى الخارج

ایمان چیست که  
 ذلك المفعول  
 فان بعض  
 کلیات یابی  
 الی الافراد  
 لقافاهما بالثقة  
 بنج و سبیطل  
 بحق ان مناط  
 ش بحسب الام

والعقل تكلمه  
من جهة كون  
فيه نظري عويص  
ق كونه من الك  
فارجي بالنظر  
اللامتكلم شرط  
لادها في الخار  
الحكيات فإ  
بني وبين التكم

انما هو ان جمل  
 ثقت تعلق به اي  
 اة اخرى فكل و  
 كاسياتي تحفة  
 عن التكاثر  
 ووجه مطلقا او  
 من عن تكثر او  
 التكاثر في جميع  
 ولا تلام بيب

فضل  
من حج  
الجمعة  
فرضاً  
مستحق  
كالاسم  
يأتي الع  
أشياء  
ألهذا

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

واقعه  
تصویر  
آن  
قسم  
سا  
البیضاء  
مقام

افراد في الوا  
الكلية بحسب  
لا تستغنى  
ممكن الخاص  
وحينئذ  
ده يمكن  
لا يكون  
لنا خاصاً

بقه فتح اي  
والاسلم عمر  
اد في الواقع  
المقابلة الم  
يتم انفراد  
او بعض اخر  
وع بازاء  
م مما يكون

لادبالسكناء  
مكن العام الموض  
على افرادة متع  
ان قسمي مكا  
من منه من حي  
ه بحسب الصور  
نوسيا تي ق

فمنها ما وافق  
الفرضية أولا  
في الممكن الطاء  
من التمثيل بيا  
فمنها يكون يع  
فردا واجبا كآ  
يا ويمكن ان ير

الذهن  
دون  
الكليات  
كالأجاء  
الظاهر  
أخرو  
وبعض  
ضرر

از کتابخانه

مجلس

مجلس شورای اسلامی ایران

کتابخانه عمومی الفیاضی  
کتابخانه عمومی الفیاضی

اصطلاحاً از خود را از خود می‌داند

الأشخاص والأشياء  
الأشخاص والأشياء  
الأشخاص والأشياء

من ان ياتي بغير التكمين حيث  
فان الحرفي يورد

لا بد من العلم بالدين  
والعلم بالله واليوم الآخر

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين



[illegible]

وكذا الصفة التي هي الحاصلة لنا من بيضة معينة فاذا ابدلناها بواحد  
منها اختلف في كل واحد من البيضا انه هي وهذه الصفة كلها هي شي  
عندهم مع انها قبل التكثر فينتقض تعريف الجني بها والكل مضعوا اما  
تقرير الدفر فهو ان المراد بالتكثر في تعريفها التكثر الجمعي دون البديلي  
ولاشك ان في الصفة المذكورة يتحقق الثاني دون الاول الا ترى  
ان البيضاات المتحدة لا يصدق عليها الصفة المأخوذة بواسطة الجنس  
من البيضة المعنية وانما يصدق عليها الصفة الكلية نعم يصدق على  
كل واحد منها اذا بدل واحد بعد الآخر كما في المثالين اقول  
في توضيح هذا المقام بحيث يهضم المرام منه اخر انه ليس المراد  
من التكثر البديلي المقابل للتكثر الجمعي باعتبار في الكل هو الفرد  
المتكرر المعنون في الالفاظ العربية بالنكرة المنونة كرجل او انسان ما فانه  
معدود عندهم في الكليات الا ترى انه يقع موضوعا في القضية الكلية  
الموجبة مثلا في كل رجل كذا او كل انسان كذا او موضوع الكلية على عندهم  
وايضا يكون المراد به المفهوم الصادق على واحد احد معين لا الاشتراك  
كما يكون في مفهوم الواحد الحقيقي ففي هذه الصفة ايضا يتصور البدلية ولا  
الجمعية على وجهه فان هذا المفهوم ايضا معدود في الكليات عندهم ضرورة  
وقوم موضوع القضية الكلية في قولنا كل واحد حقيق كذا لا يستلزم ان

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١



[illegible][illegible]





فلا يحصل تصادق الصورة الذهنية والخارجية وكذا تصادق الذهنية  
في ما بينهما في هذه المسألة لا شك المذكور في المتن بالراس فلا يحتاج  
الى الجواب الذي ذكره المصنف الا ان يقال ان بناء هذه الشبهة  
على الظاهر المتبادر من حصول الاشياء بانفسها في الذهن حصولها  
مع الشخص الخارجي كما زعم البعض دون حصول ماهيتها الكلية فقط كما  
مذهب المحققين او يقال ان مناط الصدق قد يكون لا يتعارض ايضا  
ولا شائ ان الصورة الساخنة من زيد منترعة عنوع الاتحاد الذاتي  
فيحصل تصادق بين الصورة الذهنية والخارجية فيتصور الاشكال  
بالكافة ومن ههنا يستبين كون الجزئي مجعولا وهو الحق وذلك  
لان الصورة الحاصلة في الادهان والصورة الخارجية كلها متصادقة  
وجزئيا لنفس الصورة كما صوبنا بالتصويرات المذكورة انفا ولا يحتاج بان  
المراد صدقها على كثيرين هو ظلها ومنتج عنها والادام ارجعها لظلالها  
متعددة الالهة اظن متعدي والمطلوب هو الثاني ظاهر هذا الجواب في نفسه  
الى التعجب فان الانتزاع لا يوجد في كثير من الكميات كالكائنات والفرس  
وبغيرهما وكذا الظلية ولكن يعلم بان المراد بالانتزاع من الكثرة هو واحد  
منها وهو لا يكون في الصورة المذكورة في السؤال ولا يحصل  
الانتزاع على ما هو المتعارف عندهم به لا يحصل كنهه في الخارج

فلا يحصل تصادق الصورة الذهنية والخارجية وكذا تصادق الذهنية  
في ما بينهما في هذه المسألة لا شك المذكور في المتن بالراس فلا يحتاج  
الى الجواب الذي ذكره المصنف الا ان يقال ان بناء هذه الشبهة  
على الظاهر المتبادر من حصول الاشياء بانفسها في الذهن حصولها  
مع الشخص الخارجي كما زعم البعض دون حصول ماهيتها الكلية فقط كما  
مذهب المحققين او يقال ان مناط الصدق قد يكون لا يتعارض ايضا  
ولا شائ ان الصورة الساخنة من زيد منترعة عنوع الاتحاد الذاتي  
فيحصل تصادق بين الصورة الذهنية والخارجية فيتصور الاشكال  
بالكافة ومن ههنا يستبين كون الجزئي مجعولا وهو الحق وذلك  
لان الصورة الحاصلة في الادهان والصورة الخارجية كلها متصادقة  
وجزئيا لنفس الصورة كما صوبنا بالتصويرات المذكورة انفا ولا يحتاج بان  
المراد صدقها على كثيرين هو ظلها ومنتج عنها والادام ارجعها لظلالها  
متعددة الالهة اظن متعدي والمطلوب هو الثاني ظاهر هذا الجواب في نفسه  
الى التعجب فان الانتزاع لا يوجد في كثير من الكميات كالكائنات والفرس  
وبغيرهما وكذا الظلية ولكن يعلم بان المراد بالانتزاع من الكثرة هو واحد  
منها وهو لا يكون في الصورة المذكورة في السؤال ولا يحصل  
الانتزاع على ما هو المتعارف عندهم به لا يحصل كنهه في الخارج

فلا يحصل تصادق الصورة الذهنية والخارجية وكذا تصادق الذهنية  
في ما بينهما في هذه المسألة لا شك المذكور في المتن بالراس فلا يحتاج  
الى الجواب الذي ذكره المصنف الا ان يقال ان بناء هذه الشبهة  
على الظاهر المتبادر من حصول الاشياء بانفسها في الذهن حصولها  
مع الشخص الخارجي كما زعم البعض دون حصول ماهيتها الكلية فقط كما  
مذهب المحققين او يقال ان مناط الصدق قد يكون لا يتعارض ايضا  
ولا شائ ان الصورة الساخنة من زيد منترعة عنوع الاتحاد الذاتي  
فيحصل تصادق بين الصورة الذهنية والخارجية فيتصور الاشكال  
بالكافة ومن ههنا يستبين كون الجزئي مجعولا وهو الحق وذلك  
لان الصورة الحاصلة في الادهان والصورة الخارجية كلها متصادقة  
وجزئيا لنفس الصورة كما صوبنا بالتصويرات المذكورة انفا ولا يحتاج بان  
المراد صدقها على كثيرين هو ظلها ومنتج عنها والادام ارجعها لظلالها  
متعددة الالهة اظن متعدي والمطلوب هو الثاني ظاهر هذا الجواب في نفسه  
الى التعجب فان الانتزاع لا يوجد في كثير من الكميات كالكائنات والفرس  
وبغيرهما وكذا الظلية ولكن يعلم بان المراد بالانتزاع من الكثرة هو واحد  
منها وهو لا يكون في الصورة المذكورة في السؤال ولا يحصل  
الانتزاع على ما هو المتعارف عندهم به لا يحصل كنهه في الخارج

قول للمعنى الاول وهو ان لا يتصور  
 في الذهن صورة خارجة عن النفس بل  
 صورة ذهنية هي صورة النفس  
 في صورته الخارجية لا يتصور  
 في الذهن صورة خارجة عن النفس بل  
 صورة ذهنية هي صورة النفس  
 في صورته الخارجية لا يتصور

بل في الذهن لا اخذ من المنشأ الصحيح المحقق لنفسه من المتصور والظلي  
 ايضا قد يراجه المعنى المرادف للامتناع بالمعنى الاول فحقه يصل  
 للجواب تصويبه ولا يترك ما ذكره المصنف في دليل رد الجواب بقوله  
 لان التصديق يصح لانتزاع والظلية فان الاتحاد من الطرفين  
 فان التصديق وان وجود من الطرفين ولكن لا يوجد لانتزاع بالمعنى  
 الذي حورناه من اخذ من الكثيرين اما انتفاؤه في الصورة الخارجية  
 فظاهر ان لم يوجد فيها الاخذ اصلا واما الصور الذهنية فكل واحد منها  
 وان وجد فيه الاخذ لكن لم يوجد من الكثيرين بالفعل بل من واحد  
 وهو الصورة الخارجية اقول لان يقال ليس مناط الكلية على  
 الاخذ من الكثيرين بالفعل والحجوة على عدمه كذلك والايلازم  
 صريح في الكلي جزئيا وبالعكس بل على صحة الاخذ وعدما ولا يشك  
 ان الصورة الخارجية وان لم يكن اخذها من الصور الذهنية صحتها  
 الخاصة خارجية ولكن يمكن اخذها من حيث هي مع قطع النظر عن  
 تأليفها ذهنية فان الطبيعة الخارجية المستقلة لزيد من حيث هي كذلك يمكن  
 اخذها من تلك الصور الذهنية لا تشك ان المتأخر منها هي تلك  
 الصورة الخارجية وان لم يكن عينا من حيث هي خارجية على كل وجه وكذا  
 كل واحد من الصور الذهنية يصح اخذها من ذهنيات أخرى خارجية

المتصور في الذهن صورة خارجة عن النفس بل صورة ذهنية هي صورة النفس في صورته الخارجية لا يتصور في الذهن صورة خارجة عن النفس بل صورة ذهنية هي صورة النفس في صورته الخارجية لا يتصور  
 المتصور في الذهن صورة خارجة عن النفس بل صورة ذهنية هي صورة النفس في صورته الخارجية لا يتصور في الذهن صورة خارجة عن النفس بل صورة ذهنية هي صورة النفس في صورته الخارجية لا يتصور  
 المتصور في الذهن صورة خارجة عن النفس بل صورة ذهنية هي صورة النفس في صورته الخارجية لا يتصور في الذهن صورة خارجة عن النفس بل صورة ذهنية هي صورة النفس في صورته الخارجية لا يتصور  
 المتصور في الذهن صورة خارجة عن النفس بل صورة ذهنية هي صورة النفس في صورته الخارجية لا يتصور في الذهن صورة خارجة عن النفس بل صورة ذهنية هي صورة النفس في صورته الخارجية لا يتصور  
 المتصور في الذهن صورة خارجة عن النفس بل صورة ذهنية هي صورة النفس في صورته الخارجية لا يتصور في الذهن صورة خارجة عن النفس بل صورة ذهنية هي صورة النفس في صورته الخارجية لا يتصور

قول للمعنى الاول وهو ان لا يتصور في الذهن صورة خارجة عن النفس بل صورة ذهنية هي صورة النفس في صورته الخارجية لا يتصور في الذهن صورة خارجة عن النفس بل صورة ذهنية هي صورة النفس في صورته الخارجية لا يتصور

المتصور في الذهن صورة خارجة عن النفس بل صورة ذهنية هي صورة النفس في صورته الخارجية لا يتصور في الذهن صورة خارجة عن النفس بل صورة ذهنية هي صورة النفس في صورته الخارجية لا يتصور

ولكن الماخوذ يكون نفس الطبيعة الجبرئية الحاصلة لكل واحد  
منها مع قطع النظر عن الشخص الذهني لها والماخوذ منه هي الاشياء  
الخاصة من حيث انها مقترنات بالاشياء الذهنية لتلايل  
اتحاد الماخوذ والماخوذ منه ويبقى الكثرة وليس صحيح هذا الاخذ  
الاتصادق الصوفي ما بينها ولكنه لا يكون موجبا لذلك الاخذ  
من كل وجه بل على بعض الوجوه وهذا الاخذ هو المعبر عنه بالظلمة  
وهذا غاية ما يمكن في تصحيح رد المصنف للجواب بل الجواب ان المراد  
تكثر المفهوم بحسب الخارج فالصورة الحاصلة من زيد باعتبار  
الاذهان يستحيل ان تتكرر في الخارج بل كلها هوية زيد هذا  
جواب قد ارتضى به المحققون ولكن يخدشه ما ذكر في السابق  
انه ليس مناط الكلية على التكثر الخارجي ان كان بحسب نفس الموضوع  
ولا يلزم ان لا يكون الا لا موجود الخارجي من الكل كما ذكره بل الحق ان  
مناط الكلية على عدم الذاتية فقط واما الكليات الفرضية والمحمولة  
الثانية فلعدم اشتغالها على الهدية لا ينقض العقل بجم تصورها  
عن التجويز تكثرها في الخارج انت قد عرفت انما ان الكليات  
الفرضية على نحوين الاول ما يمنع تكثره في الخارج بالنظر  
الى نفس مفهومه وتصوره كالا لا موجود الخارجي لا تكثر الخارجي

قوله  
منها اي من الصور الذهنية  
فثبت انما المصنف من ان التصديق  
يصح التسليم والظلمة قوله  
اي تصديق الصور وهو ان  
يقول الوجه هو ان التصديق  
من قطع النظر عن الشخصيات  
منه مما قاله في الجواب  
عن قوله لا يجب ان يكون  
موجبا في جميع المسائل  
المشتركة في جميع  
الاشياء كما هو في  
كونها خارجا واختلاف  
المفاهيم والجواب من

تكملة المصنف للشك المذكور  
في مفهومه وان كان  
ذكره من ان بعض الوجوه  
الى ان مفهومه من الكليات  
فقط اي لا على الكليات  
وهذه الكليات هي التي  
الكل كما هو في الجواب  
ان الكليات الفرضية  
الثانية هي التي عرفت  
والا لاني افترض ان  
فانها لا يمكن ان يكون  
تصورها كما هو في  
وعددها





...الموضوع جنسا او مساويا ...  
 ...الافراد ...  
 ...الشيء ...  
 ...الجنس ...  
 ...الاشياء ...  
 ...الافراد ...  
 ...الشيء ...  
 ...الجنس ...  
 ...الاشياء ...

يكون متصفا بالجنسية فالظاهر ان المتصف بالكلية والجزئية مترتبة  
 المعلوم فافهم وسياتي ايضا بعض تفصيله والجنس لا يكون كاسبا  
 ولا مكتسبا دليل الاول وما في الجزئيات ان الجزئي سواء كان  
 ماديا او مجردا لا يعمل على الجزئي الاخر كذلك للثاني وعدم اتحاد  
 في الوجود فلا يكون كاسب له وكذا لا يكون كاسبا للكل فان الاخص  
 لا ينتقل منه الى الاعم وفيه ما فيه ويخصوص ما في الماديات ان الجنس  
 لا يفيد كس فلا يفيد الجزئي المادي هو الحق كذا الحق يفيد العقل  
 فلا يفيد الكل والجزئي المجرد وفيه ايضا مسامحة المنع ودليل الثاني  
 ان الكل متساوي النسبة الى الجزئي فلا يكون من جمعا فلا يكون حله  
 فلا يكون كاسبا والجزئي متساوي وفيه ما امر سابقا ان الكل لا يلزم  
 في كاسب التصور والحق ان الكسب المتبكر لا يكون الا في الكليات فالنفي  
 راجع الى اعتبار المتبكر في حقيقة الكلام وقد يقال لكل من ادعى كسب  
 اخرو يختص بالاضافي كالاول بالتحقيقي من ان اللفظ الاخص تحت اعم  
 ليسل المساوي فان المراد بالمتبكر معا يكون موضوعا للقضية الكلية  
 المتبكر حذم فلا ينتقض بالاعم فانه لا يكون قد اعتبره وان قلت ان الشيء  
 اعتبر فيها الا في ادا الشخصية والنوعية وهي اخص قلت بعضهم  
 بل اكثرهم اعتبر المساوي فاللفظ المذكور في المتن اول

...المتصف بالجنسية ...  
 ...الافراد ...  
 ...الشيء ...  
 ...الجنس ...  
 ...الاشياء ...  
 ...الافراد ...  
 ...الشيء ...  
 ...الجنس ...  
 ...الاشياء ...

...المتصف بالجنسية ...  
 ...الافراد ...  
 ...الشيء ...  
 ...الجنس ...  
 ...الاشياء ...  
 ...الافراد ...  
 ...الشيء ...  
 ...الجنس ...  
 ...الاشياء ...

لشمول هذا المذهب ايضا الكليان ان تصادقا كلياً المتساويان والا  
تفارقان فان كان كلياً فصعباً يمكن مرجع التساوي الى وجهتين  
كلبتين كما ان مرجع التباين الكلي الى سالتين كلبتين وليس المراد  
من التصادق والتفارق ما يكون بحسب الكل الاول والاي دخل  
التساوي مثلاً في حد التباين الكلي بل المراد ما يكون بحسب الكل  
المتعارف الذاتي والفرعي في صورة التصادق يعتبر لا إطلاق  
العام كما في صورة التباين يعتبر الدوام وحينئذ يكون النافر  
والمستيقظ احتلاً في حد التساوي دون التباين وان كان  
جزئياً فاما من الجانبين فاعم واخص من وجه او من جانب  
واحد فقط فاعم واخص مطلقاً ومرجع العموم من وجه الى  
سالتين جزئيتين اثنتين وسوجة جزئية ومرجع العموم مطلقاً  
الى موجبة كلية مطلقة عامة وسالبة جزئية دائمة ويتنص  
بالحيوان والجنس فانه ليس كل حيوان جنساً مع ان الاول خاص  
من الثاني واجواب ان المستبر في نسبة التصادق بين الكليتين  
ان يكون اقل اداً حذاً افراد الاخر وليس افراد الحيوان افراد  
الجنس كذا العكس اعلم ان نقیض كل شيء رفعه واعلم ان النقیض  
ثلاثة معان الاول بمعنى الرفع فقط وبهذا المعنى



[illegible][illegible]

والمستحقين من كل شيء  
والذين هم في الدنيا  
والذين هم في الآخرة  
والذين هم في الجنة  
والذين هم في النار

بأن نقيض السلب الوجودي وسلب السلب فقد تعدد النقيض لشيء واحد  
فإن الاستحالة في الأول وكذا في الثاني بناءً على التحقيق المذكور وهي ليست  
بالإسقاط واللازم مهنا بالمعنى الثالث وهو غير مستحيل لما مر من سلب السلب  
لا يكون نقيضاً للسلب بالمعنى الثالث أيضاً وإنما يجتمعان عند  
عدم الموضوع ثم يشكك باللوازم المساوية للسلب فيجب بالترام  
العدم ثم نقيض قد يكون فخر الماء هو نقيض له كعدم ما وعدم  
عدم ما ولا استحالة فيه كالمفهوم واللامفهوم أو من المحققين من زعم  
الثاني واستخلص بأن العدم المضاف إلى العدم من حيث أنه مضاف  
مع قطع النظر عن خصوصية المضاف إليه فخر من العدم ومن جهة الحفاظ  
خصوصية المضاف إليه نقيض له فقد وهم فإن خصوصية المضاف إليه كالفردية  
ثم ينشأ عنها أشكال قويم أخرى وهو أن العدم المضاف إلى العدم بالمعنى المذكور  
أي عدم ما أي عدم كان إذا صدق على شيء صدق نقيضه أعني ما  
يضاف إليه لأن المضاف فخر من المضاف إليه وكلها صدق عليها فخر  
صدق المطلق قيل من اجتماع النقيضين المستحيل ونظم الحلل أن صدق  
عدم عدم ما من جهة العموم على شيء من المستحيلات فيجب أن يستلزم  
أمر مستحيل وهو اجتماع النقيضين لك أن تقول لا يلزم من صدق  
المضاف صدق نقيضه فإن نقيضه على التحقيق وجود عدم لا لا نفسه

بأن نقيض السلب الوجودي وسلب السلب فقد تعدد النقيض لشيء واحد  
فان الاستحالة في الاول وكذا في الثاني بناء على التحقيق المذكور هي ليست  
باللازمة واللازم ههنا بالمعنى الثالث وهو غير مستحيل لما لم يسلط  
لا يكون نقيضا للسلب بالمعنى الثالث ايضا وانما يجتمعان عند  
عدم الموضوع ثم يشكل بالموافاة المساوية للسلب فيجب بالتمام  
التعددية والنقيض قد يكون فرخ الماء هو نقيض له كعدم ما وعدم  
عدم ما ولا استحالة فيه كالمفهوم واللام مفهوم وممن المحققين من نعم  
الثاني واستخلص بان العدم المضاف الى العدم من حيث انه مضاف  
مع قطع النظر عن خصوصية المضاف اليه فرخ من العدم ومن جهة محاظ  
خصيص المضاف اليه نقيض له فقد وهم فان خصوصية المضاف اليه كالفردية  
ثم يشأ ههنا اشكال قوي اخر وهو ان العدم المضاف الى العدم بالمعنى المذكور  
اي عدم ما اي عدم كان اذا صدق على شيء صدق نقيضه اعني ما  
يضاف اليه لان المضاف فرخ من المضاف اليه وكل ما صدق عليه الفرخ  
صدق المطلق قيل لم اجتماع النقيضين المستحيل ونعم احل ان صدق  
عدم عدم ما من جهة التفهم على شيء من المستحيل فيجب ان يستلزم  
امرا مستحيلا وهو اجتماع النقيضين لك ان تقول لا يلزم من صدق  
المضاف صدق نقيضه فان نقيضه على التحقيق فرخ عدم ما لا نفسه

ان اسبابه المذمومة والارواح النجسة  
 عند وجود المذموم والارواح النجسة  
 انفس قائل في بعض التصانيف فانفس  
 راجع الى وجودها في النفس والارواح النجسة  
 الانفس في بعض التصانيف فانفس  
 راجع الى وجودها في النفس والارواح النجسة  
 انفس قائل في بعض التصانيف فانفس  
 راجع الى وجودها في النفس والارواح النجسة





والتحقيق الثاني ان السلب لا يضاف حقيقة الا الى الوجود وعليه بنى الجواب  
الثاني بان مطلوب القائل انما يتصور كانت المفهومات موجبة فحينئذ يكون  
نقضها سلبية فينقضها السالبة المحمول وأما اذا كانت سلبية كالشرائط  
الباري والاجتماع النقيضين فلا يتحارب القائل فان نقضها حينئذ  
تكون موجبة كشرائط الباري واجتماع النقيضين ولا تكون سلبية  
كلا الشرطين الباري ولا الاجتماع النقيضين فان سلب السلب  
انما يكون نقيضا للوجود السلب نفسه بناء على التحقيق المذكور فلا يصح  
لذلك الجواب اقول فان قلت ان التساوي هو التصادق ولا تضاد  
بين سلبين بسيطين بل بين وجودي لهما وان كان ذلك الوجود رابطيا  
فلا شريطة الباري لا اجتماع النقيضين انما يتصور التساوي بينهما باعتبار  
صدق كل واحد منهما على الآخر وفي هذا الاعتبار يكون ما نحن فيه الوجود  
فلا يكون نقيضا لهما سلبيهما صراحة دون مسلوبيهما اعني شريطة الباري  
 واجتماع النقيضين فان وجود السلب المتلوب مرتفعان عند عدم الموضوع  
 فلا يكون بينهما تناقض قلنا ان التساوي وكذا سائر النسب انما يعتبر في  
 نفس المفهومات سواء كانت ايجابية او سلبية والتصادق نسبة بينهما  
 ولا يعتبر في نفس مفهوم المتساويين واللام يمكن نقيضا المتساويين  
 متساويين فان السلب من حيث اعتبار الوجود لم يكن نقيضا للسلب





وَشَكَكَ بَانَاجْتِمَاعِ التَّقْضِيَّينِ اَعْمَ مِنَ الْاِنْسَانِ مَعْرَانِ بَيْنِ تَقْضِيَّتَيْهَا  
تَبْلِيغًا اَمَّا وَجْهٌ كَوْنِ لاجْتِمَاعِ التَّقْضِيَّينِ اَعْمَ مِنَ الْاِنْسَانِ فظَاهِرٌ لِمَنْ رَصَدَ  
عَلِيٍّ وَعَلَى غَيْرِهِ وَاَمَّا وَجْهٌ التَّبَايُنِ بَيْنِ تَقْضِيَّتَيْهَا فَهُوَ اَنْ اجْتِمَاعَ التَّقْضِيَّينِ  
لَا مَحَالَّ اِسْتِحْصَالِ صِدْقٍ شَيْءٍ عَلَيْهِ وَصِدْقُهُ عَلَى شَيْءٍ فَاِنْ الصِّدْقُ يَسْتَلْزِمُ  
الْوُجُوحَ وَيُمْكِنُ جَوَابُهُ بِاِحْدِ الْقَضِيَّةِ حَقِيقَةٍ وَقَدْ سَمَّيْتُ فِي اَوَّلِ الْفَرْقِ  
وَجْهًا حَسَنًا فِي دَفْعِ كَوْنِ الْقَضِيَّةِ حَقِيقَةٍ وَتَقْضِيَّتَيْهَا تَهْذِيبًا مَقْرَبَةً وَهِيَ  
اَنْ كُلَّ مَقْضُومَةٍ فِي نَفْسِ الْاَمْرِ لَا يَخْلُو عَنْ التَّقْضِيَّينِ وَلَا يَلِيَمُ اِرْتِفَاعُ  
التَّقْضِيَّينِ فِيهَا اَوْ هُوَ مُسْتَحْصِلٌ بِالطَّرِيقَةِ لاجْتِمَاعِ التَّقْضِيَّينِ سَفَهٌ  
مِنَ الْمَقْضُومَاتِ فَتَقْضِيَّتُهُ فِي نَفْسِ الْاَمْرِ اَمَّا الْاِنْسَانُ اَوَّلًا لَيْسَ بِالْاِنْسَانِ الْاَوَّلِ  
بِاطِلٌ بِالْفَرْقِ سَرَقَ وَالثَّانِي اَمَّا اَنْ يُوْخَذَ عَلَى طَرِيقِ السَّلْبِ الْمُبْسِطِ اَدْعَاوُ  
وَالثَّانِي بِالْاِطْلَاقِ ثَبُوتُ الصِّفَةِ لَشَيْءٍ فِي نَفْسِ الْاَمْرِ تَقْضِيَّتُهُ وَجُودُهُ فِيهَا  
ضَرُورَةٌ اقْتِضَاءُ اقْصَاءِ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ فِي طَرَفٍ وَجْهٌ جَلِيلٌ صَوِّفَتْ قِيَمَهُ  
وَالْاَوَّلُ يَقْضِي اِلَى اَنْ لَا يَثْبُتَ الْعَمَلُ بَيْنَ نَتِيجَتَيْهِمَا فَانَّهُ عِبَادَةٌ عَنْ  
التَّصَادُقِ وَلَوْ جُنَّ عِيَانُ احْدَا الطَّرَفَيْنِ اَلَا اَنْ يَقَالَ مَرَّةً هُمُ مِنْ  
اَثْبَاتِ الْعَمَلِ بَيْنَ تَقْضِيَّتَيْهَا اَشْيَاءُهُ فِي الْجُمْلَةِ وَلَا شَكَّ اَنَّ التَّقْضِيَّينِ يَصْدُقُ  
بَيْنَهُمَا اَلتَّصَادُقُ عَلَى طَرِيقِ الْفَرْضِ دُونَ نَفْسِ الْاَمْرِ هُوَ حَاصِلُ  
وَاَيْضًا اَلْمُمْكِنُ الْعَالِمُ عَامٌّ مِنَ الْمُمْكِنِ الْاَخْصَ كُلُّ اَمْرٍ مُمْكِنٍ عَامٌّ لَا يُمْكِنُ خَاصٌّ





قال ابن سينا

بمفارقة العينين في الحقيقة لا في العقل

ان التباين في العقل لا في الحقيقة

فان كل واحد منهما نفسية

ان الفرق بين النفسيتين

في الاربع والتباين في الحقيقة

في العقل والتباين في الحقيقة

والقاعدة محصورة بساكنها وبين نقيض الآخر والخاص من وجه تباين جنسي كالمتباينين لان بين العينين تفارقا بحيث يصدق عين احدهما بعدد نقيض الآخر والحاصل انه لما كان عين كل واحد من المتباينين مفارقة عن الآخر بالكلية وعين الاعم والخاص من وجه مفارقة في الجملة يصدق نقيض كل واحد منهما مع عين الآخر ضرورة بطلان ارتفاع النقيضين فقارق نقيض كل واحد منهما نقيض الآخر في الجملة ضرورة بطلان اجتماع النقيضين هو التباين الجنسي وهو قد يتحقق في ضمن التباين الكلي اما في العموم والخصوص من وجه كالا حجرة والاحيوان فان بينهما عمومها وخصوصها من وجه وبين نقيضيهما اعنى الحيوان والمجرة تباين كلي واما في التباين الكلي فبينه بقوله الانسان واللائحاطون فان بينهما تباين كلي وبين نقيضيهما اعنى الانسان واللائحاطون ايضا تباين كلي ويتحقق في ضمن العموم من وجه اما في الاول كالا بيض واللائحاطون فيهما تباين وكذا بين نقيضيهما اعنى اللا ابيض واللائحاطون ايضا عموم وخصوص من وجه واما الثاني فبينه بقوله والمجرة والحيوان فيهما تباين كلي وبين نقيضيهما اعنى اللا حجرة والاحيوان عموم وخصوص من وجه في هذا الوجه كذا في مخرج المذهب في ذكر العينين قصد تبيان نقيضيهما المفهوم ضمنا

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

بين نقيضيهما تباين جنسي

وهذه أسوال وجواب على طبق ما مر فان نقائص المفهوم الشاملة  
بينها تباين كلي لعدم وجودها وبين تلك المفهوم التي هي نقائص نقائصها  
يتحقق التساوي كاللاشي واللاممكن وايضا قد يتحقق بين نقيض التباين  
عموم مطلقا كاجتماع النقيضين واللا انسان فيهما تباين كلي بين نقيضيهما  
اعني اللا اجتماع النقيضين واللا انسان عموم مطلق ثم الكلي اما عين  
حقيقة الافراد الملهاد بالافراد الاشخاص دون ما هي المصطلح  
عندهم اعني ما يكون التقييد والتقييد كلاهما داخلين فيه فان  
الكلي حينئذ لا يكون تمام حقيقة بل جزء منها مرة دخول التقييد  
والقيود فيها واما الاشخاص في عبارة عندهم على التحقيق عن  
الماهية المعرضة للخصوصات والمعارض وتقييد يكونان  
ضمنيا وانما الاستدلال في المحاذون الملحوظ فالماهية العقلية هي حقيقة  
الاشخاص انما التغاير بينهما في المحاذ فقط من دون ان يدل على  
في احد هادون الاخر وهذا القسم اشارة الى النوع كان الفصل والجنس  
اشبار اليها بقول او داخل فيها تمام المشترك بينهما وبين نوع اخر او لا  
كلاول الجنس الثاني الفصل ويقال لها ذاتيات نسبة الى الذات  
فالتغاير بين المنسوق والمنسوق اليه في الاول بحسب المحاذ والاختيار  
فقط وفي الاخيرين بحسب الذات فان اخرج مغاير لكل بحسب الذات

[illegible]









[illegible]

وأما قوله بل معناه هو القدر الناعت الخ بالمعنى الذي ذكرناه هو  
مبني على القول السابق والمبني على الفاسد فاستند غير تحقيق  
بالتحقيق ويحتمل ان يكون كلمة بل في قوله للاضراب يكون المراد بالقدر  
الناعت هو المعنى الاتماعي البسيط المنتزع من الموصوف بسبب قيام  
المبدأ به لا يكون الموصوف والمبدأ اذ اخلين فيه وهو الحق فيحتمل ان يكون  
الاشارة في قوله هذا اليه فقط وان كان سوق عبارة بانه  
ويؤيده ما قال ابن سينا وجود الاعراض في نفسها هو كذا  
لخاطها تايميد لمذهب القائل بالاتحاد بين العرض والحل بان  
المفهومان من كلام ابن سينا اتحاد وجود العرض والحل واتحاد الوجود  
بين الشيئين يستلزم اتحاد ذاتيهما فان المتباينين لا يتحدان عندنا  
ايضا وهذا في غاية الفساد فان الشيخ يبرئ حربه عما ينسب اليه المريد فان  
القول باتحاد الذات والوجود بين الحال والحل من الافاضل معنى عبارة  
تبعية وحيث الحال للحل فيمكن ان يكون تايميد الكون معنى المشتق قدرا  
ناعما فان تبعية الوجود هو المعنى المنعنية وتقيه بعد بعيد عند من يعقل  
سليما ولم يمان المصنف لم يأت بما يميز الحق عن الباطل بل يأتي بالفاظ  
حائرة بينهما ومن الجائز ما ذكره في الحاشية يد على ما ذهب اليه  
الشيخ اعني كون وجود الاعراض في نفسها هو وجودها لحالها

قوله بل معناه هو القدر الناعت الخ بالمعنى الذي ذكرناه هو مبني على القول السابق والمبني على الفاسد فاستند غير تحقيق بالتحقيق ويحتمل ان يكون كلمة بل في قوله للاضراب يكون المراد بالقدر الناعت هو المعنى الاتماعي البسيط المنتزع من الموصوف بسبب قيام المبدأ به لا يكون الموصوف والمبدأ اذ اخلين فيه وهو الحق فيحتمل ان يكون الاشارة في قوله هذا اليه فقط وان كان سوق عبارة بانه ويؤيده ما قال ابن سينا وجود الاعراض في نفسها هو كذا لخاطها تايميد لمذهب القائل بالاتحاد بين العرض والحل بان المفهومان من كلام ابن سينا اتحاد وجود العرض والحل واتحاد الوجود بين الشيئين يستلزم اتحاد ذاتيهما فان المتباينين لا يتحدان عندنا ايضا وهذا في غاية الفساد فان الشيخ يبرئ حربه عما ينسب اليه المريد فان القول باتحاد الذات والوجود بين الحال والحل من الافاضل معنى عبارة تبعية وحيث الحال للحل فيمكن ان يكون تايميد الكون معنى المشتق قدرا ناعما فان تبعية الوجود هو المعنى المنعنية وتقيه بعد بعيد عند من يعقل سليما ولم يمان المصنف لم يأت بما يميز الحق عن الباطل بل يأتي بالفاظ حائرة بينهما ومن الجائز ما ذكره في الحاشية يد على ما ذهب اليه الشيخ اعني كون وجود الاعراض في نفسها هو وجودها لحالها

بالحال في وجود العرض في الوجود هو المعنى الذي ذكرناه هو مبني على القول السابق والمبني على الفاسد فاستند غير تحقيق بالتحقيق ويحتمل ان يكون كلمة بل في قوله للاضراب يكون المراد بالقدر الناعت هو المعنى الاتماعي البسيط المنتزع من الموصوف بسبب قيام المبدأ به لا يكون الموصوف والمبدأ اذ اخلين فيه وهو الحق فيحتمل ان يكون الاشارة في قوله هذا اليه فقط وان كان سوق عبارة بانه ويؤيده ما قال ابن سينا وجود الاعراض في نفسها هو كذا لخاطها تايميد لمذهب القائل بالاتحاد بين العرض والحل بان المفهومان من كلام ابن سينا اتحاد وجود العرض والحل واتحاد الوجود بين الشيئين يستلزم اتحاد ذاتيهما فان المتباينين لا يتحدان عندنا ايضا وهذا في غاية الفساد فان الشيخ يبرئ حربه عما ينسب اليه المريد فان القول باتحاد الذات والوجود بين الحال والحل من الافاضل معنى عبارة تبعية وحيث الحال للحل فيمكن ان يكون تايميد الكون معنى المشتق قدرا ناعما فان تبعية الوجود هو المعنى المنعنية وتقيه بعد بعيد عند من يعقل سليما ولم يمان المصنف لم يأت بما يميز الحق عن الباطل بل يأتي بالفاظ حائرة بينهما ومن الجائز ما ذكره في الحاشية يد على ما ذهب اليه الشيخ اعني كون وجود الاعراض في نفسها هو وجودها لحالها

الاشارة في قوله هذا اليه فقط وان كان سوق عبارة بانه ويؤيده ما قال ابن سينا وجود الاعراض في نفسها هو كذا لخاطها تايميد لمذهب القائل بالاتحاد بين العرض والحل بان المفهومان من كلام ابن سينا اتحاد وجود العرض والحل واتحاد الوجود بين الشيئين يستلزم اتحاد ذاتيهما فان المتباينين لا يتحدان عندنا ايضا وهذا في غاية الفساد فان الشيخ يبرئ حربه عما ينسب اليه المريد فان القول باتحاد الذات والوجود بين الحال والحل من الافاضل معنى عبارة تبعية وحيث الحال للحل فيمكن ان يكون تايميد الكون معنى المشتق قدرا ناعما فان تبعية الوجود هو المعنى المنعنية وتقيه بعد بعيد عند من يعقل سليما ولم يمان المصنف لم يأت بما يميز الحق عن الباطل بل يأتي بالفاظ حائرة بينهما ومن الجائز ما ذكره في الحاشية يد على ما ذهب اليه الشيخ اعني كون وجود الاعراض في نفسها هو وجودها لحالها

[illegible]

انه يلزم ان يكون النقطة المشتركة كثر من الخطين مثلاً هو موجود  
بوجودين فان وجوه ما لهذا الخط غير وجودها لذلك الخط وبطلان  
الادام من البداهة انه وكما ينبغي ان يقول على ما ذهب اليه الجمهور ان  
لم يلزم كون الشيء الواحد موجوداً بوجودين لكن يلزم قيام العرض الواحد  
بعضاً في هذا الشيء وهذا هو ما يجب ان يكون في النقطة في الشيء  
عن الفريقين ان بطلان التالي مخوف على طريق السد في ان  
النقطة الواحدة انما تنسب للخطين من حيث اتحادهما في البداية  
والنتيجه انتهى **اقول** لا فرق بين قول الشيخ والجمهور في المعنى المذكور  
فان معنى قول الشيخ ان وجود الاعراض في النفس هو وجودها هو وجودها  
ان وجودها محال بعينه تابع للعلل واللام فيه الصلة لا ان وجود  
الشكل في نفسه هو الوجود الراجعي الى الغير المستقل فانها متغايران بالضرورة  
وقد يقال ان الوجود المستقل للاعراض وجوداً راجعياً بمعنى كونه تابعا  
للعلل وهذا المعنى من الراجعي معنى اخر غير الراجعي الى الغير المستقل بالضرورة  
والجمهور لا يكتفون بالتعبير بقوله في المثال للعلل بل يذهبون من غيرهم الى انهم  
الفرق بينهما كما انهم المصنفات باطل ولا اشكال بالنقطة المشتركة كثر من  
الخطين ايلا فان النقطة الواحدة موجودة المنفردة من الخط المستقل الواحد  
من الفلسفة الالهية فكل الخط المستقل الواحد لا يمكن ان يكون له اكثر من

[illegible]

والله اعلم بالصواب

نعم نزع الخططين من الخط المتصل الواحد مع تلك النقطة وهي مشتركة بينهما  
بمعنى التام مبدأ لكل ومنتهى لكل وتحصل النقطة والخطين الموهومين هو الخط  
المتصل الواحد أما في صورة انفصال الخططين فتدخل نقطتهما فلا تشكل  
أيضا فان هذا لو نقطتين موجوبتين موجوبتين قاطعتين خطين نعم اشتراكهما  
في الحيز والوضع والاشتراك فيهما لا يوجب التوحد في الوجود  
كما صرح في موضعه فالسؤال والجواب الذي ذكره في غاية التفتي  
كل منها تخيل حال عن التحصيل عند من له ادنى تقدير في الذكاء ومهاداة  
في الطبيع والياضي فالكليات خمس أي خمس أنواع تفريع على  
ما سبق من قوله ضم الكل اما عين حقيقة الافادام **الاول**  
الجنس هو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو ذلك  
لفظ الكلي مع ان ما يليه من غير الاعطاة بتمام التعريف وفوائد التقيد واختلافا  
واحدة لا تطيل الكلام بذكر ما فان كان جوابا عن الماهية وجميع المشاركات  
فقرينة لا يفيد هذا الاختصاص وضمها قال بعضهم فان كان الجواب عن الماهية  
وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل ففريقا لا يفيد الحصول  
ان الجنس يكون تاما مشتركين الماهية ونوع اخر فان كان كذلك في جميع  
المشاركات ففريق ان لم يكن تاما مشتركا في الجميع بل في البعض فهو جيب من  
مباحثي التي تفتيشا بعضها لتفهم المقام وتوضيحه وبعضها الاعتراضا جوابا















واما ما قيل من ان الجنس هو الذي لا يتغير في ذاته  
 والاشياء هي التي تتغير في ذاتها  
 فالحق في ذلك ان الجنس هو الذي لا يتغير في ذاته  
 والاشياء هي التي تتغير في ذاتها  
 فالحق في ذلك ان الجنس هو الذي لا يتغير في ذاته  
 والاشياء هي التي تتغير في ذاتها

فالحق في ذلك ان الجنس هو الذي لا يتغير في ذاته  
 والاشياء هي التي تتغير في ذاتها

وتقدم نفس الحيوان على نفس الانسان وهو تقدم اخر سوى التقدم  
 المحسوس المشهور بل يعد من السبعة واما الجنس من حيث هو جنس  
 فهو شيء من التقدم بالطبع والذات الجزئية والمادية فلا يكون له تحصل  
 قبل النوع وان كانت قبلية لا بالزمان فان هذا التحقيق فانه ينفك  
 في كثير من المقام فان اللون مثلا اذا خطرنا به بالبال اي لا حظنا به بالفعل  
 فلا يقنع بتحصل شيء مقرب بالفعل لا يتحصل المادة من حيث هو ولا يتحصل  
 النوع منها فان الاول وجود العلة المقومة والثاني وجود المعلوم المركب  
 واللون الماخو جنسا برئي منها بل يطلب في معنى اللون زيادة حتى  
 يتقرب بالفعل لانه امر مهم فاذا حصلت فيه زيادة مطلوبة تقرب بالفعل  
 ويرفعه لاجرام منه واما طبيعة النوع فليس يطلب فيها الحصول مطلقا  
 بل يحصل الاشارة فان معناها تامة الحصول بالنظر الى ذاتها والشخص  
 من عوارضها ولا اشارة تابعة له فان قلت نسبة الفصل الى الجنس  
 ايضا اذن لك لما تقر عند اسم ان الفصل من خواص الجنس  
 وعرضياته قلت نعم كذلك في بعض الملاحظات ولكن في مرتبة الحصول  
 يكون لكل واحد من الجنس الفصل اولا فصار اختصاصا بحيث يقيم الامتياز ولا يكون  
 نسبة الشخص الى طبيعة النوع كنسبة الفصل الى الجنس فان الفصل في بعض  
 الملاحظات التفصيلية يكون علما لوجود الجنس وتخصه ولا يكون الشخص كذلك

في ترتيب النوع والجنس  
 في ترتيب النوع والجنس  
 في ترتيب النوع والجنس  
 في ترتيب النوع والجنس

في ترتيب النوع والجنس  
 في ترتيب النوع والجنس  
 في ترتيب النوع والجنس

في ترتيب النوع والجنس  
 في ترتيب النوع والجنس  
 في ترتيب النوع والجنس

في ترتيب النوع والجنس  
 في ترتيب النوع والجنس  
 في ترتيب النوع والجنس

والا ينم الدور التسلسل المستحيل وان النوع لا يحتاج الى الشخص  
التفصيل والوجود ورفهم الالهام النوعي بل في الاشارة فقط والجنس يحتاج  
الى الفصل في كل واحد من تلك المراتب ولو في بعض الملاحظات  
التفصيلية هذا هو الفرق بين التفصيل اي النوعي والتفصيلي والتالث  
ما الفرق بين المادة والجنس فانه يقال للجسم مثالا انه جنس للانسان  
فهو مجموع له مادة له فهو مستحيل لكل عليه ايضا يقال ان الجسم جزء  
لانسان نفسه جزء لنفسه ووجوده جزء لوجوده ويقال انه معلول  
من حيث وجود الطبيعة والشخصية من صورته من حيث وجودها  
الطبيعي وصورة ثمة ايضا معلول من حيث الشخصية وذلك في مرتبة المادة  
وقد لا يكون لذلك في مرتبة الجنس فليكن الفرق بينهما فنقول ان  
الجسم لما خفي بشرط عدم الزيادة فهو مادة ولما خفي بشرط الزيادة فهو  
وما خفي لا بشرط شيء بل كيف كان ولو مع الف معان مقوم داخل  
في مادة تفصل معناه فهو جنس جواب بالزيادة على السؤال بزيادة معناه  
الخط وهو النوع وتحقيق الكلام ان الاعتبار ثلثة اعني التعرّية  
والخاطلة والاطلاق ان كانت في ملاحظة العقل ولكن لها ثلثة تمايز في  
الخارج فهي مرتبة التعرّية يكون الجسم له وجود متمايز لوجود الانسان لكونه لوجود  
الاول جزءا لثاني ايضا يكون له ذات متمايزة لذاته لكونه الذات الاول



قوله الذات الثانية  
قوله الذات الاولى  
قوله الذات الثالثة  
قوله الذات الرابعة  
قوله الذات الخامسة  
قوله الذات السادسة  
قوله الذات السابعة  
قوله الذات الثامنة  
قوله الذات التاسعة  
قوله الذات العاشرة  
قوله الذات الحادية عشرة  
قوله الذات الثانية عشرة  
قوله الذات الثالثة عشرة  
قوله الذات الرابعة عشرة  
قوله الذات الخامسة عشرة  
قوله الذات السادسة عشرة  
قوله الذات السابعة عشرة  
قوله الذات الثامنة عشرة  
قوله الذات التاسعة عشرة  
قوله الذات العشرون

داخلة في قوام الذات الثانية ويكون تقدمها عليها بالذات سبعة  
التقدمات المشهورة وما راعى بهما من هذا التقدم بشرط الوجه  
فحق الجسم للذاتية كما يثبت في بعض السواشي وفي هذه المرتبة يكون  
الجسم بحيث تحل الصورة فيه ويبحث فيقوم ووجه الطبيعة لها الوجه  
طبيعية وتخصصه ووجهها الشخصي معلول منه ففي هذه المرتبة يستحيل  
حمل على النوع والصورة كما لا يمتنع في الكمال وهذه المرتبة مرتبة المعايير  
واما مرتبة الخلط فهي مرتبة النورية لا يبقى فيها العوارض للذاتية للمادة  
لاقتضاها المعايير وهذه مرتبة الاتحاد الصوري وهذا الاتحاد اما  
ان يكون اتحاد الوجه فقط كما نرى القائلين بالتركيب الاتحادي واتحاد  
المنشأ فقط كما في التركيب التحليلي بالمعنى الثاني او الاتحاد الحولي  
كما هو في جملة اولائهما بالذات في الوجه كليهما كما هو قول المحققين  
القائلين بالتركيب التحليلي بالمعنى الاول المذكور في البحث المتقدم ومرتبة  
الاطلاق للشروح في المتن جامعة للمرتبتين المذكورتين فاطفا عارضا  
نفسه الجسم من حيث هي فهي توجد في الاول فتتباين وتوجد في الثاني  
فتتحد فتكون جامعة للمعايير والاتحاد في مرتبة السماع ومرتبة الجنس في المقول  
على كثيرين مختلفين باستحقاق له ما كان بناء كلام المحققين الذين منهم  
المصنف على القل بالتركيب التحليلي بالمعنى الاول المذكور في البحث المتقدم

قوله الذات الثانية  
قوله الذات الاولى  
قوله الذات الثالثة  
قوله الذات الرابعة  
قوله الذات الخامسة  
قوله الذات السادسة  
قوله الذات السابعة  
قوله الذات الثامنة  
قوله الذات التاسعة  
قوله الذات العاشرة  
قوله الذات الحادية عشرة  
قوله الذات الثانية عشرة  
قوله الذات الثالثة عشرة  
قوله الذات الرابعة عشرة  
قوله الذات الخامسة عشرة  
قوله الذات السادسة عشرة  
قوله الذات السابعة عشرة  
قوله الذات الثامنة عشرة  
قوله الذات التاسعة عشرة  
قوله الذات العشرون

قوله الذات الثانية  
قوله الذات الاولى  
قوله الذات الثالثة  
قوله الذات الرابعة  
قوله الذات الخامسة  
قوله الذات السادسة  
قوله الذات السابعة  
قوله الذات الثامنة  
قوله الذات التاسعة  
قوله الذات العاشرة  
قوله الذات الحادية عشرة  
قوله الذات الثانية عشرة  
قوله الذات الثالثة عشرة  
قوله الذات الرابعة عشرة  
قوله الذات الخامسة عشرة  
قوله الذات السادسة عشرة  
قوله الذات السابعة عشرة  
قوله الذات الثامنة عشرة  
قوله الذات التاسعة عشرة  
قوله الذات العشرون

تمت البحث  
الثالث في الفرق بين الساحة  
والجنس

قوله الذات الثانية  
قوله الذات الاولى  
قوله الذات الثالثة  
قوله الذات الرابعة  
قوله الذات الخامسة  
قوله الذات السادسة  
قوله الذات السابعة  
قوله الذات الثامنة  
قوله الذات التاسعة  
قوله الذات العاشرة  
قوله الذات الحادية عشرة  
قوله الذات الثانية عشرة  
قوله الذات الثالثة عشرة  
قوله الذات الرابعة عشرة  
قوله الذات الخامسة عشرة  
قوله الذات السادسة عشرة  
قوله الذات السابعة عشرة  
قوله الذات الثامنة عشرة  
قوله الذات التاسعة عشرة  
قوله الذات العشرون

قوله الذات الثانية  
قوله الذات الاولى  
قوله الذات الثالثة  
قوله الذات الرابعة  
قوله الذات الخامسة  
قوله الذات السادسة  
قوله الذات السابعة  
قوله الذات الثامنة  
قوله الذات التاسعة  
قوله الذات العاشرة  
قوله الذات الحادية عشرة  
قوله الذات الثانية عشرة  
قوله الذات الثالثة عشرة  
قوله الذات الرابعة عشرة  
قوله الذات الخامسة عشرة  
قوله الذات السادسة عشرة  
قوله الذات السابعة عشرة  
قوله الذات الثامنة عشرة  
قوله الذات التاسعة عشرة  
قوله الذات العشرون





[illegible][illegible]

*[The page contains dense handwritten Persian script in Nasta'liq style, arranged in approximately 10 horizontal lines across the main body of the manuscript.]*



قوله في العقل من القويين ثم لا حظ لها من حيث ذاته فلا يمنع عن الكل  
بينها بل يوجبها لأن مناطه على التعريفات الخاطئة وهذه المرتبة جامعة لها فإذا  
وجد مناط الكل في هذه المرتبة يوجب وجود منوطه أعني الكل - الحق للماديات  
إذا لا حظنا لك يكون جنسها ما شاملا للماهيات المختلفة لكن لا يكتسب  
للعقل هذه الملاحظة السهلة بل يتعسر عليه فلذا كان تعسيره معنى الجنس  
عسيرا في التركيب أما البسيط فينتزع العقل من ذاته مفهوم ما بهما متساويا  
للماهيات المختلفة ويجعل عليه فيعلم بسهولة وجود الجنس فيشتمل على المختلفات  
وانتزع من نفس الذات من حيث هي فان ما هذا شأنه انما يكون ذاتيا  
وجنسوا لكن اخذ هذا المعنى الجنسي اليهم بحيث يتعين فيدخل في ذلك  
البسيط ويكون محل احتاجا للصوت حتى يتعين كونها مادة امر متعسر نحو تعذر  
ان التعسر الثاني اريد او من التعسر الاول اذ العقل على ما طوّر الذات البسيطة  
ياي كل الابعاد عن ان يدخل مفهوم فيها باي معنى اخذته نعم بعد الفحص المباني  
على عدمهم اذا اخذوا العقل على طريق التعريف يجعله موجودا على حد ذاته خلا  
في تلك الذات ثم اذا اخطأ على طريق الخلط يعلم امر متعسر بالذات وبالوجود  
مع تلك الذات البسيطة وانما يكون بساطتها في هذه المرتبة دون مرتبة  
التعريف وحيدته تحقق القول بالبساطة والتركيب معا ولكن كونه في مرتبتين  
في عدمهما استعمالا اصلا وحيدته يتيسر القول بكون الماهيات المتساوية للذات

تتم المبحث  
الثالث في القرب للماديات  
والجنس

قوله يا ايها الناس ان ذوات البسيط  
البسيط يعني بالذات اي صفاها انذات  
الذات فيكون لا تاسل له الا بالذات  
وبساطة فيكون في مرتبة التعريف  
استداه اي ذوات البسيط قوله ادراك  
اي يجعل العقل ذلك المفهوم قوله ادراك  
قوله ان تلك الذات اي ذوات البسيط  
قوله ان تلك الذات اي ذوات البسيط  
قوله ان تلك الذات اي ذوات البسيط  
قوله ان تلك الذات اي ذوات البسيط

قوله في العقل من القويين ثم لا حظ لها من حيث ذاته فلا يمنع عن الكل  
بينها بل يوجبها لأن مناطه على التعريفات الخاطئة وهذه المرتبة جامعة لها فإذا  
وجد مناط الكل في هذه المرتبة يوجب وجود منوطه أعني الكل - الحق للماديات  
إذا لا حظنا لك يكون جنسها ما شاملا للماهيات المختلفة لكن لا يكتسب  
للعقل هذه الملاحظة السهلة بل يتعسر عليه فلذا كان تعسيره معنى الجنس  
عسيرا في التركيب أما البسيط فينتزع العقل من ذاته مفهوم ما بهما متساويا  
للماهيات المختلفة ويجعل عليه فيعلم بسهولة وجود الجنس فيشتمل على المختلفات  
وانتزع من نفس الذات من حيث هي فان ما هذا شأنه انما يكون ذاتيا  
وجنسوا لكن اخذ هذا المعنى الجنسي اليهم بحيث يتعين فيدخل في ذلك  
البسيط ويكون محل احتاجا للصوت حتى يتعين كونها مادة امر متعسر نحو تعذر  
ان التعسر الثاني اريد او من التعسر الاول اذ العقل على ما طوّر الذات البسيطة  
ياي كل الابعاد عن ان يدخل مفهوم فيها باي معنى اخذته نعم بعد الفحص المباني  
على عدمهم اذا اخذوا العقل على طريق التعريف يجعله موجودا على حد ذاته خلا  
في تلك الذات ثم اذا اخطأ على طريق الخلط يعلم امر متعسر بالذات وبالوجود  
مع تلك الذات البسيطة وانما يكون بساطتها في هذه المرتبة دون مرتبة  
التعريف وحيدته تحقق القول بالبساطة والتركيب معا ولكن كونه في مرتبتين  
في عدمهما استعمالا اصلا وحيدته يتيسر القول بكون الماهيات المتساوية للذات





ومن ههنا السمعهم يقولون ان الجنس ما هو من الماد والفصل ما هو  
من الصفة وذلك الاخذ برفع قيد التجرد واعتبار الطبيعة من حيث هي  
والرابع قالوا ان اكل الجنس الخمسة انما اوجر بلفظ قالوا فان الجنسية  
في الحقائق المتصلة لم يتعين بعد في الحقائق الاصطلاحية المتصلة  
عسير جدا نعم بناء القول ههنا على قوله فقط فهو اعم واخص من  
الجنس اما الاول فلان جنس الشيء اعم منه بالضرورة واما الثاني فلان  
فوق الشيء يكون اخص البتة فحينئذ يلزم اجتماع المتنافيين وحله ان  
كلية الجنس باعتبار الذات من جهة ان اكل الجنس الجنس  
فانما تتركه بالنظر الى الذات وجنسية اكل باعتبار العرض فان  
مفهوم الجنس ليس عينا ولا جزءا منه ولا ان صدق الجنس على  
والمنوع وغيرهما فان الجنس محمول على اكل بالضرورة وعلى ما هو المقرر فلا يلزم  
ان الجنسية لا تستلزم محمول فان الجنس قد يكون خارجيا غير محمول واعتبار  
الذات غير اعتبار العرض يتفاوت اعتبار يتفاوت الاجسام

قالوا ان الجنس هو الذي لا ينفك عن الماد...  
والرابع قالوا ان اكل الجنس الخمسة انما اوجر بلفظ قالوا فان الجنسية في الحقائق المتصلة لم يتعين بعد في الحقائق الاصطلاحية المتصلة عسير جدا نعم بناء القول ههنا على قوله فقط فهو اعم واخص من الجنس اما الاول فلان جنس الشيء اعم منه بالضرورة واما الثاني فلان فوق الشيء يكون اخص البتة فحينئذ يلزم اجتماع المتنافيين وحله ان كلية الجنس باعتبار الذات من جهة ان اكل الجنس الجنس فانما تتركه بالنظر الى الذات وجنسية اكل باعتبار العرض فان مفهوم الجنس ليس عينا ولا جزءا منه ولا ان صدق الجنس على والمنوع وغيرهما فان الجنس محمول على اكل بالضرورة وعلى ما هو المقرر فلا يلزم ان الجنسية لا تستلزم محمول فان الجنس قد يكون خارجيا غير محمول واعتبار الذات غير اعتبار العرض يتفاوت اعتبار يتفاوت الاجسام

[illegible]

فلا يلزم صدق المتنافين على امر واحد من جهة واحدة وهو المستحيل  
اقول ان الكلي كما يحل على الجنس بالنظر الى ذاته كذا لا يحل على  
الجنس بالنظر الى عرضيه فان الكلي كما يعرض لنفسه لكونه من الكليات  
المتكررة بالرفع كذا لا يعرض للكليات الخمس ايضا مع قطع النظر عن  
جنسيته لها فيكون العرشي والخصوص من جهة العرض فالاولى في الحل  
ان يقال ان تغاير الجهات لا يمنع التنافي ومن هنا تبين جواب قيل ان الحل  
فرع من نفسه فهو غير فان الفرق بين الطبيعة والفرع سواء كانت خلتية او عرضية  
ظاهر وهو الغنى وهي تستلزم السلب سلب الشيء عن نفسه بحال  
وجوب الجواب ان استحالة السلب الشيء عن نفسه بالنظر الى الذات امكانه  
بالنظر الى العرض معناه انا اذا نظرنا الى ذات الشيء من حيث هي يكون  
سلبها عنها من تلك المحيثة محالا على طريق نفى الحل الاولى اذا نظرنا  
الى عرض حصة لها فيكون سلبها من حيث التخصيص اجبا على ذلك  
الطريق نعم يلزم كون حقيقة الشيء عياله وخارجا عنه فان الكلي بالنظر  
الى ذاته يكون عياله وبالنظر الى عرض حصة لها عياله وخارجا عنه  
لكن لما كان باعتبارين فلا محذور فيه فان قلت لا يتصور توهم التناقض  
في الصيغة الاولى ولا في الثانية فان في اختلاف المحمول لا يتصور  
التناقض ولا شك ان المحمول بالحل الاولى وكذلك العامين

[illegible]

*(Faint handwritten notes at the bottom of the page)*









وان فسر باعتبار وقوع الشركة فمعناها الطبيعة من حيث الثاني للخط  
فان ذلك الاعتبار انما يقصود فيه وان فسر بمطابقة الصيغة للكثرة  
الخارجية فيلحق الصيغة الدهنية ولا خفا في هذا المقام بعد اعتبار التفصيل  
والتراع كما انه يرجع الى اللفظ الثاني النوع وهو القول على المتفق المحقق في  
جواب هو الحقيقة قد تطلق على الماهية الماخضة مع الشخص في الوجود  
كذلك تطلق على معنى الماهية هي الحقيقة الكلية المعراة عن الوجود فالمراد ههنا  
بالحقيقة المعنى الاخير معنى كثيرين متفقين بالحقايق كثيرين متفقين في الماهية  
وحينئذ لا ينكر الاشكال على من جعل الشخص خلا في الشخص فان الكثيرين  
على هذا التقدير وان اختلفت في الحقيقة لكن لم تختلف في الماهية فان  
الحقيقة الكلية المعراة عن الوجود والشخص ازيد وعم وبكل كل الماهية  
واحد وانما التفاوت في الحقيقة والماهية على من جعل الشخص اخل في  
الشخص ههنا وجه وجيه اخر لا يحتاج الى هذا التكلف هو ان المراد بالكثرتين  
الطبيعة المقترنة بكل واحد احدهما من الشخص بحيث يكون الشخص التقييد  
به خارجين قد اصاب على تقدير دخول الشخص في الاشخاص ايضا فان  
الكثرة المتبقية بالنظر الى الاثران والعرض غير الكثرة الحاصلة باعتبار  
جزئية الشخصات المعبر عنها بالاشخاص نعم يرد ههنا ان لا يكون  
نوعية الافاع بالنسبة الى الاشخاص بل الى تلك الخصص فقط

والفصل في جواب السؤال الثاني  
والفصل في جواب السؤال الثالث  
والفصل في جواب السؤال الرابع  
والفصل في جواب السؤال الخامس  
والفصل في جواب السؤال السادس  
والفصل في جواب السؤال السابع  
والفصل في جواب السؤال الثامن  
والفصل في جواب السؤال التاسع  
والفصل في جواب السؤال العاشر  
والفصل في جواب السؤال الحادي عشر  
والفصل في جواب السؤال الثاني عشر  
والفصل في جواب السؤال الثالث عشر  
والفصل في جواب السؤال الرابع عشر  
والفصل في جواب السؤال الخامس عشر  
والفصل في جواب السؤال السادس عشر  
والفصل في جواب السؤال السابع عشر  
والفصل في جواب السؤال الثامن عشر  
والفصل في جواب السؤال التاسع عشر  
والفصل في جواب السؤال العشرون



لا يلزم ما ذكره المصنف في ما سياتي ايضا فاما من هذا الكلام الذي قيله  
 بالتأمل تحقيق كل حقيقة بالنسبة الى اخصها فان فيه نظرا دقيق وهو ان اخص  
 عند عبارة عن المطلق والتقييد يكون كل واحد منهما اذا خلا في ماهيته فلا يكون  
 اخصا لم ماهية المطلق فليثبت تنوع النظر اليها الا ان يراد بالخصه المطلق  
 المعروض مع التقييد على الساحة وقد وقع في عبارات بعضهم ان الفصل  
 كخصه من الجنس الخارج وليست بوجوه فيه فارادوا بها مثل ما ذكرناه  
 في الساحة بعد ما ظهر من ذلك في جملة على الظاهر سيما اذا توفرت فيهما  
 في كل منهما فانه دقيق وقد يقال على الماهية اي الامر الكلي الحاصل في العقل  
 المقول عليها وكل غيرها الجنس جواب ما هو حينئذ يخرج الفصول مطلقا  
 والخاصة والعرض العام اللذان لا يكونان مركبين من الجنس الامر الخارج  
 فان الجنس حينئذ يكون عرضا عاما فلا يكون مقولا عليه بما في جواب ما هو  
 واما المركبان من الجنس الامر الخارج فهما دخلان في هذا القدر من التعريف  
 فان الحيوان المتحرك والسكان يحمل عليهما الجنس في جواب ما هو كذا الحيوان الماشي والاربع  
 يحمل عليهما الحيوان بذلك البيان فحينئذ ما ان يلائم دخولها في النوع الاضافي او يخرج  
 عن حمل الماهية المذكورة في تعريفه على ما يكون ذلك لا يلائم احد الحقيقة فيخرج  
 عنه بقيد الاولية الماخوفة في تعريفه ايضا كما سياتي قوله اوليا يخرج منه  
 الصنف وهو الكلي الماخوف مع الحقيقة العرضية سواء كان الصنف صنفنا

لا يلزم ما ذكره المصنف في ما سياتي ايضا فاما من هذا الكلام الذي قيله  
 بالتأمل تحقيق كل حقيقة بالنسبة الى اخصها فان فيه نظرا دقيق وهو ان اخص  
 عند عبارة عن المطلق والتقييد يكون كل واحد منهما اذا خلا في ماهيته فلا يكون  
 اخصا لم ماهية المطلق فليثبت تنوع النظر اليها الا ان يراد بالخصه المطلق  
 المعروض مع التقييد على الساحة وقد وقع في عبارات بعضهم ان الفصل  
 كخصه من الجنس الخارج وليست بوجوه فيه فارادوا بها مثل ما ذكرناه  
 في الساحة بعد ما ظهر من ذلك في جملة على الظاهر سيما اذا توفرت فيهما  
 في كل منهما فانه دقيق وقد يقال على الماهية اي الامر الكلي الحاصل في العقل  
 المقول عليها وكل غيرها الجنس جواب ما هو حينئذ يخرج الفصول مطلقا  
 والخاصة والعرض العام اللذان لا يكونان مركبين من الجنس الامر الخارج  
 فان الجنس حينئذ يكون عرضا عاما فلا يكون مقولا عليه بما في جواب ما هو  
 واما المركبان من الجنس الامر الخارج فهما دخلان في هذا القدر من التعريف  
 فان الحيوان المتحرك والسكان يحمل عليهما الجنس في جواب ما هو كذا الحيوان الماشي والاربع  
 يحمل عليهما الحيوان بذلك البيان فحينئذ ما ان يلائم دخولها في النوع الاضافي او يخرج  
 عن حمل الماهية المذكورة في تعريفه على ما يكون ذلك لا يلائم احد الحقيقة فيخرج  
 عنه بقيد الاولية الماخوفة في تعريفه ايضا كما سياتي قوله اوليا يخرج منه  
 الصنف وهو الكلي الماخوف مع الحقيقة العرضية سواء كان الصنف صنفنا

لا يلزم ما ذكره المصنف في ما سياتي ايضا فاما من هذا الكلام الذي قيله  
 بالتأمل تحقيق كل حقيقة بالنسبة الى اخصها فان فيه نظرا دقيق وهو ان اخص  
 عند عبارة عن المطلق والتقييد يكون كل واحد منهما اذا خلا في ماهيته فلا يكون  
 اخصا لم ماهية المطلق فليثبت تنوع النظر اليها الا ان يراد بالخصه المطلق  
 المعروض مع التقييد على الساحة وقد وقع في عبارات بعضهم ان الفصل  
 كخصه من الجنس الخارج وليست بوجوه فيه فارادوا بها مثل ما ذكرناه  
 في الساحة بعد ما ظهر من ذلك في جملة على الظاهر سيما اذا توفرت فيهما  
 في كل منهما فانه دقيق وقد يقال على الماهية اي الامر الكلي الحاصل في العقل  
 المقول عليها وكل غيرها الجنس جواب ما هو حينئذ يخرج الفصول مطلقا  
 والخاصة والعرض العام اللذان لا يكونان مركبين من الجنس الامر الخارج  
 فان الجنس حينئذ يكون عرضا عاما فلا يكون مقولا عليه بما في جواب ما هو  
 واما المركبان من الجنس الامر الخارج فهما دخلان في هذا القدر من التعريف  
 فان الحيوان المتحرك والسكان يحمل عليهما الجنس في جواب ما هو كذا الحيوان الماشي والاربع  
 يحمل عليهما الحيوان بذلك البيان فحينئذ ما ان يلائم دخولها في النوع الاضافي او يخرج  
 عن حمل الماهية المذكورة في تعريفه على ما يكون ذلك لا يلائم احد الحقيقة فيخرج  
 عنه بقيد الاولية الماخوفة في تعريفه ايضا كما سياتي قوله اوليا يخرج منه  
 الصنف وهو الكلي الماخوف مع الحقيقة العرضية سواء كان الصنف صنفنا





[illegible][illegible][illegible]



فلا يكون مرجحاً بل لا بد من محل له اوصفة له يكون هو المرجح والمحل له هو  
المادة والصفة فيجري الاستعداد فتثبت له الموصوب **القول** في تفصيل  
الدليل تصفية عن بعض الكثر استلزاماً لاحتياج المطلوب في ترتيبه حتى يعلم  
ان كان توجيهاً محضاً اما الاول فبما انه ان الحوادث الزمانية وان كانت  
معدلات متعاقبة لا بد من دخول الواجب في سلسلة عللها والا لم يبق جلد  
تلك الحوادث فانها ما لم يجب جودها بعللة لم توجد اذ في صورة استواء  
في الوجود والعدم اليها يلزم الترجيح بلا مرجح في كليهما وهو باطل وينفي  
صورة ترجيح الوجود مثلاً وان كان من دون البلوغ الى ضد الوجوب كما  
زعمه المتكلمون لا يكون حصول العدم محالاً اذ فيه يلزم ترجيح المرجح فيلزم  
وجوب الوجود ضرورة شران امتناع احد النقيضين يستلزم وجوب النقيض  
الاخر فاذا وجد جود تلك الحوادث فلا بد من وجوب الوجوب بالغير  
لا يتيسر لا بد من دخول الواجب تعالى في سلسلة العلل اذ الوجوب للوجود لا  
ما لم يحصل امتناع جميع انحاء العدم وبدون دخول الواجب تعالى في تلك  
السلسلة يكون تحقق العدم وهو ان يعدم الحوادث باعدام جميع عللها  
فانها ممكنة لا يستلزم العدم عليها كما بالنظر الى الذات فانها ممكنة ولا بالنظر  
الى العللة فانها فرضت معدومة ولو دخل الواجب في تلك السلسلة يستحيل  
انعدامها بالمرق لا استحالة انعدام الواجب تعالى فاذا وجد الواجب تعالى

فلا يكون مرجحاً بل لا بد من محل له اوصفة له يكون هو المرجح والمحل له هو  
المادة والصفة فيجري الاستعداد فتثبت له الموصوب **القول** في تفصيل  
الدليل تصفية عن بعض الكثر استلزاماً لاحتياج المطلوب في ترتيبه حتى يعلم  
ان كان توجيهاً محضاً اما الاول فبما انه ان الحوادث الزمانية وان كانت  
معدلات متعاقبة لا بد من دخول الواجب في سلسلة عللها والا لم يبق جلد  
تلك الحوادث فانها ما لم يجب جودها بعللة لم توجد اذ في صورة استواء  
في الوجود والعدم اليها يلزم الترجيح بلا مرجح في كليهما وهو باطل وينفي  
صورة ترجيح الوجود مثلاً وان كان من دون البلوغ الى ضد الوجوب كما  
زعمه المتكلمون لا يكون حصول العدم محالاً اذ فيه يلزم ترجيح المرجح فيلزم  
وجوب الوجود ضرورة شران امتناع احد النقيضين يستلزم وجوب النقيض  
الاخر فاذا وجد جود تلك الحوادث فلا بد من وجوب الوجوب بالغير  
لا يتيسر لا بد من دخول الواجب تعالى في سلسلة العلل اذ الوجوب للوجود لا  
ما لم يحصل امتناع جميع انحاء العدم وبدون دخول الواجب تعالى في تلك  
السلسلة يكون تحقق العدم وهو ان يعدم الحوادث باعدام جميع عللها  
فانها ممكنة لا يستلزم العدم عليها كما بالنظر الى الذات فانها ممكنة ولا بالنظر  
الى العللة فانها فرضت معدومة ولو دخل الواجب في تلك السلسلة يستحيل  
انعدامها بالمرق لا استحالة انعدام الواجب تعالى فاذا وجد الواجب تعالى





لذلك الحادث حتى يحتاج الى المادة له فيثبت وجود الجنس كحادث متنا  
وحيث ان لا يلد وجود المادة للحادث للقد يرد كما في اما ما ذكره المصنف في  
الحاشية من حديث النفس باها ما دي فلها جنس فوجوه طوبى لهم لكن  
الجنس عرض لها كخرجه عنها والنفس في بعض المراتب فصل في قسم وخاصة في اقسام  
الجنس في جواب ما هو في السؤال عن النفس فلا يكون نوعا انما في انهم الاستدلال  
على اثبات العموم من وجهه بان النقطة نوع حقيقي ولا جنس لها كجنس لها  
غير تام اذ يجب ان يكون لها جنس عقلي جنسي بازا انه مادة خارجية وان لم يكن  
لها اجزاء مقدارية اذ من الجائز ان يكون للشيء جزء عقلي وخارجي غير متماثل  
ولكن اوردنا الاستدلال على هذا المطلب بوجدها من تحقق النوع الحقيقي  
في الطبائع النوعية والجمعية دون الاضافي وحيث ان يبطل ما قصده  
من كل وجه والحق ما ذكر من ان النسبة بين النوع الحقيقي والاجنسي في  
عموم من وجهه وهو اي النوع كجنس اما مفرد اي ما لا يكون فوقه  
نوع ولا تحتة نوع كالعقل او مرتب وهو خلاف ذلك واخص الكل  
السافل كادى الاعيم فوقه واعمل لكل العالي لذلك والاخص  
الاعمال المتوسط ووجهه ظاهر لان الجنسية باعتبار العموم اذا اعتبر  
في مفهوم الجنس العقل على كثيرين مختلفين باختلاف فيكون اعم من كل  
حقيقة نوعية والنوعية باعتبار الخصوص يسمى النوع السافل نوع الانواع

فان قيل قد يقال ان الجنس لا يلد وجود المادة له فيثبت وجود الجنس كحادث متنا  
وحيث ان لا يلد وجود المادة للحادث للقد يرد كما في اما ما ذكره المصنف في  
الحاشية من حديث النفس باها ما دي فلها جنس فوجوه طوبى لهم لكن  
الجنس عرض لها كخرجه عنها والنفس في بعض المراتب فصل في قسم وخاصة في اقسام  
الجنس في جواب ما هو في السؤال عن النفس فلا يكون نوعا انما في انهم الاستدلال  
على اثبات العموم من وجهه بان النقطة نوع حقيقي ولا جنس لها كجنس لها  
غير تام اذ يجب ان يكون لها جنس عقلي جنسي بازا انه مادة خارجية وان لم يكن  
لها اجزاء مقدارية اذ من الجائز ان يكون للشيء جزء عقلي وخارجي غير متماثل  
ولكن اوردنا الاستدلال على هذا المطلب بوجدها من تحقق النوع الحقيقي  
في الطبائع النوعية والجمعية دون الاضافي وحيث ان يبطل ما قصده  
من كل وجه والحق ما ذكر من ان النسبة بين النوع الحقيقي والاجنسي في  
عموم من وجهه وهو اي النوع كجنس اما مفرد اي ما لا يكون فوقه  
نوع ولا تحتة نوع كالعقل او مرتب وهو خلاف ذلك واخص الكل  
السافل كادى الاعيم فوقه واعمل لكل العالي لذلك والاخص  
الاعمال المتوسط ووجهه ظاهر لان الجنسية باعتبار العموم اذا اعتبر  
في مفهوم الجنس العقل على كثيرين مختلفين باختلاف فيكون اعم من كل  
حقيقة نوعية والنوعية باعتبار الخصوص يسمى النوع السافل نوع الانواع

[illegible]





بمسائر الاجزاء الذهنية والكل والكل انه لا يستعمل محل الكل على شيء  
بمحل خاص محل الجزء بذلك المحل نعم مطلق المحل ضروري في الاجزاء الذهنية  
والقرار الثاني مال اليه بعض المحققين تبع بعض المتأخرين تقليدا وهو  
فاسد فان الثابت بالدليل والضرورة ذاتية الوجود المصدري كخصصة  
لا ذاتية لا فائدة المعروضة له وجزء الوجود لو محل عليه الوجود  
المصدري كان معروضا لم يثبت ثابتة للمعروضات فان قلت كلامنا في  
الوجود المصدري فلو كان له جزء ذهني فيكون محمولا عليه بالمواطاة  
فان الكل يجب حمله على الجزء الذهني بالمواطاة وقد نقرر ان حصل  
المعنى المصدري مواطاة انما يعبر عن ما كان ذاتيا له قلت لا نسلم لزوم  
محل الكل على الجزء الذهني بالمواطاة بل يجوز ان يكون خصوصية المعنى المصدري  
أبنة عنه نعم مطلق المحل ضروري للاتحاد فافهم فانه دقيق فان قول الشافعي  
الاول من الاستدلال بالنظر الى اتصاف المحل عنه ويقال ان جزء الوجود  
ان كان موجبا لتمام الوجود عارضاه ولو في مرتبة الاتصاف وعروض  
الشيء الشيء انما يترتب عرض كل جزء عنه لا فيستلزم عرض الشيء لنفسه المستحيل  
فان نفس الشيء من حيث هو يكون عارضاه من تلك الحيثية فيكون العرض  
بأن تعارض العارض المعروض مطلقا وهو مستحيل عندهم قلت ولا بالخصوص  
من الوجوه المطلق العارضة له فان المطلق جزء من الكثرة العارضة له

[illegible]

الحج

*(Faint handwritten notes at the bottom of the page)*

من حيث هو جزء وثانياً بالحل بان العارض من غير العارض من حيث اعتبار  
 التخصيص من جانب العارض ون العارض بل في ما نحن فيه يتصل التفاضل  
 من جهتين جهة اقتدار الجزء والآخر والتخصيص كما لا يخفى على السامع ان  
 تقرر الشيء الاول بالنظر الى الانقسام بطريق آخر وهو ان جزء الوجود اما ان يقوم  
 به الوجود فيلزم قيام ذلك الجزء به فان المركب من الشيء نفسه وغيره  
 لا يكون قائماً به من غير جوهه فيلزم قيام الشيء بنفسه كما من حلوله فيه  
 وهو باطل **اقول** في جوابه اولاً بالنقض بقيام حصة الوجود بجزءه  
 وثانياً بالحل بان القيام يتصور على نحوين الاول الانقسام لا بد في انقسام  
 المركب الى الشيء من انقسام كل جزء منه اليه للضرورة المذكورة وهي  
 لا يتصور في الوجود والا يلزم التسلسل المستحيل فان الوجود اذا انقسم اليه  
 الوجود فليضم اليه ايضا وجودا آخر وهكذا يلزم حصول الوجودات الغير  
 المتناهية المرتبة بالفعل لان الانقسامات لا تتصل بل ان الفعلية بخلاف  
 الانشائيات فان حيز الانشاء الواسع يكفي للانواع اعيانها الغير المتناهية  
 الالافية ولا استحالة فيها من الثاني لا تنافي بين حق في الوجود فانه لا  
 من الماهيات ان الوجود لا يكون الوجود فينبغي من الوجود وهكذا  
 التسلسل المستحيل لما ذكره من الوجود جزء الوجود فينبغي من الوجود  
 ولا استحالة فيه فان لا تنافي بين حق في الوجود من الكمال المصنف لنا

العارض ان العارض بالعارض من غير العارض من حيث اعتبار  
 التخصيص من جانب العارض ون العارض بل في ما نحن فيه يتصل التفاضل  
 من جهتين جهة اقتدار الجزء والآخر والتخصيص كما لا يخفى على السامع ان  
 تقرر الشيء الاول بالنظر الى الانقسام بطريق آخر وهو ان جزء الوجود اما ان يقوم  
 به الوجود فيلزم قيام ذلك الجزء به فان المركب من الشيء نفسه وغيره  
 لا يكون قائماً به من غير جوهه فيلزم قيام الشيء بنفسه كما من حلوله فيه  
 وهو باطل **اقول** في جوابه اولاً بالنقض بقيام حصة الوجود بجزءه  
 وثانياً بالحل بان القيام يتصور على نحوين الاول الانقسام لا بد في انقسام  
 المركب الى الشيء من انقسام كل جزء منه اليه للضرورة المذكورة وهي  
 لا يتصور في الوجود والا يلزم التسلسل المستحيل فان الوجود اذا انقسم اليه  
 الوجود فليضم اليه ايضا وجودا آخر وهكذا يلزم حصول الوجودات الغير  
 المتناهية المرتبة بالفعل لان الانقسامات لا تتصل بل ان الفعلية بخلاف  
 الانشائيات فان حيز الانشاء الواسع يكفي للانواع اعيانها الغير المتناهية  
 الالافية ولا استحالة فيها من الثاني لا تنافي بين حق في الوجود فانه لا  
 من الماهيات ان الوجود لا يكون الوجود فينبغي من الوجود وهكذا  
 التسلسل المستحيل لما ذكره من الوجود جزء الوجود فينبغي من الوجود  
 ولا استحالة فيه فان لا تنافي بين حق في الوجود من الكمال المصنف لنا

من حيث هو جزء وثانياً بالحل بان العارض من غير العارض من حيث اعتبار  
 التخصيص من جانب العارض ون العارض بل في ما نحن فيه يتصل التفاضل  
 من جهتين جهة اقتدار الجزء والآخر والتخصيص كما لا يخفى على السامع ان  
 تقرر الشيء الاول بالنظر الى الانقسام بطريق آخر وهو ان جزء الوجود اما ان يقوم  
 به الوجود فيلزم قيام ذلك الجزء به فان المركب من الشيء نفسه وغيره  
 لا يكون قائماً به من غير جوهه فيلزم قيام الشيء بنفسه كما من حلوله فيه  
 وهو باطل **اقول** في جوابه اولاً بالنقض بقيام حصة الوجود بجزءه  
 وثانياً بالحل بان القيام يتصور على نحوين الاول الانقسام لا بد في انقسام  
 المركب الى الشيء من انقسام كل جزء منه اليه للضرورة المذكورة وهي  
 لا يتصور في الوجود والا يلزم التسلسل المستحيل فان الوجود اذا انقسم اليه  
 الوجود فليضم اليه ايضا وجودا آخر وهكذا يلزم حصول الوجودات الغير  
 المتناهية المرتبة بالفعل لان الانقسامات لا تتصل بل ان الفعلية بخلاف  
 الانشائيات فان حيز الانشاء الواسع يكفي للانواع اعيانها الغير المتناهية  
 الالافية ولا استحالة فيها من الثاني لا تنافي بين حق في الوجود فانه لا  
 من الماهيات ان الوجود لا يكون الوجود فينبغي من الوجود وهكذا  
 التسلسل المستحيل لما ذكره من الوجود جزء الوجود فينبغي من الوجود  
 ولا استحالة فيه فان لا تنافي بين حق في الوجود من الكمال المصنف لنا

اشي المنسوب بالذهن عن اشياء حاصلة في الذهن  
الاشي المنسوب بالذهن عن اشياء حاصلة في الذهن  
الاشي المنسوب بالذهن عن اشياء حاصلة في الذهن  
الاشي المنسوب بالذهن عن اشياء حاصلة في الذهن

انه عبارة عن انتساب شيء حاصل في الذهن الى امر موجود محقق حاصل  
في الخارج او الذهن فيكون كاشفا عن حالة محققة خارجية او ذهنية او امر  
يستقل كذلك فالعقوبة كاشفة عن وضع خاص للجسم كالتواء مثلا  
والقيام بالذهن عن حالة ذهنية وغير ذلك الوجه المطلق حاصل في  
الذهن فاذا انتسب اليه بغير تغيير الا انما في نظر في اخذه عن الموجودات  
الحققة في الخارج او الذهن يكون كاشفا عن حالة خارجية في الموجودات  
الخارجية مثلا فان مرادنا بالحالة الخارجية اعم من ان يكون الحال في  
في الخارج كما في المثال الاول المضرب او بحسب الخارج كما في الموجودات  
الخارجية المنزعة من الموجودات كذلك وهكذا الحال في انتماع الوجه  
الخاص عن جزء الوجه المطلق فان الوجه المطلق اذا اخذ من الموجودات  
الخارجية وتحقق بحسب الخارج فيكون الحصة الخاصة الحاصلة من  
انتسابه اليها عارضة لها بمعنى انها منزعة كاشفة عن حقيقة ما وكذا  
الحصة الخاصة الحاصلة من انتساب الوجود المطلق الى ذلك الجزء من  
بذلك الجزء على تقدير فرض الوجود المطلق مؤكدا منه وغيره بمعنى انها منزعة  
منه كاشفة عن حقيقة بحسب الخارج في ضمن الكل ولا استحالة فيه اصلا  
فانهم والمطلوب كمال اخرى واهية من الدليلين المذكورين تركنا ذكرها  
خوفا لا طمنا ثم التحقيق ان الكلام ان كان في الوجه المصدري الا انه اعم

من الاجزاء صدق فيه  
والاشياء في نفسها  
تتوهم التوهم  
للدليل الاخر على بساطة كل  
الوجه  
على الاجزاء صدق فيه  
والاشياء في نفسها  
تتوهم التوهم  
للدليل الاخر على بساطة كل  
الوجه

اشي المنسوب بالذهن عن اشياء حاصلة في الذهن  
الاشي المنسوب بالذهن عن اشياء حاصلة في الذهن  
الاشي المنسوب بالذهن عن اشياء حاصلة في الذهن  
الاشي المنسوب بالذهن عن اشياء حاصلة في الذهن



فان قيل ان حقيقة البعد ليست الا ما يتقعر في الذهن وهو معنى بسيط  
بالضيق بلا شبهة يعبر عنه بالفارسية بـهستي وقد حقه بعض  
المحققين ايضا وان كان المكلام في الوجود الحقيقي بمعنى ما به الموجبة  
فصوابا تعالى كما حقه بعض المحققين ولا شك انه تعالى بسيط ذهنا  
وخارجا كما من حقيقة في خطبة المتن بدلائل اخرى فتدكره وانا قد بينا  
في ذلك الحق في مقامه بتزييفات قوية يرتاح بها اللبيب حقيقا ان  
الوجود الحقيقي هو السامية فعل تحقيقا يكون الوجود مرتبا وبسيطا كاملا  
فاهم التحقيق بهذا النمط النفيس من الخصائص المختصة بهذا الكمال  
من غير ان كان ميرة عن مشاركات الجنس القريب وان ميرة عن مشاركات  
الجنس البعيد ايضا قريبا ولا فبعد ووجه تسميتهما بالانسي البعيد  
يظهر من تعريفهما اوله نسبة الى النوع بالتقوى اي بالجنسية وايضا  
موقوف على كل مقوم العالي مقوم السافل ولا عكس فان جزء الجنس جزء كل  
لا يلزم ان يكون جزءا بجزئه والى الجنس بالتقسيد فان خاصية مختصة  
فيسمى مقسما وكل مقسم السافل مقسم للعالي ولا عكس هو ظاهر لا حاجة  
بيانه وقال الحكماء الجنس ام مهم ولا يتحصل الا بالفضل فهو علة اقول عليه  
الفضل للجنس باعتبار ان الاولي بمعنى انه يرفع الجاهل ويحصل نوع معين  
ولا يكون الغرض بتعلقه في هذا المقام فانه لا يتفرع عليه الفرع الا كناية

فان قيل ان حقيقة البعد ليست الا ما يتقعر في الذهن وهو معنى بسيط  
بالضيق بلا شبهة يعبر عنه بالفارسية بـهستي وقد حقه بعض  
المحققين ايضا وان كان المكلام في الوجود الحقيقي بمعنى ما به الموجبة  
فصوابا تعالى كما حقه بعض المحققين ولا شك انه تعالى بسيط ذهنا  
وخارجا كما من حقيقة في خطبة المتن بدلائل اخرى فتدكره وانا قد بينا  
في ذلك الحق في مقامه بتزييفات قوية يرتاح بها اللبيب حقيقا ان  
الوجود الحقيقي هو السامية فعل تحقيقا يكون الوجود مرتبا وبسيطا كاملا  
فاهم التحقيق بهذا النمط النفيس من الخصائص المختصة بهذا الكمال  
من غير ان كان ميرة عن مشاركات الجنس القريب وان ميرة عن مشاركات  
الجنس البعيد ايضا قريبا ولا فبعد ووجه تسميتهما بالانسي البعيد  
يظهر من تعريفهما اوله نسبة الى النوع بالتقوى اي بالجنسية وايضا  
موقوف على كل مقوم العالي مقوم السافل ولا عكس فان جزء الجنس جزء كل  
لا يلزم ان يكون جزءا بجزئه والى الجنس بالتقسيد فان خاصية مختصة  
فيسمى مقسما وكل مقسم السافل مقسم للعالي ولا عكس هو ظاهر لا حاجة  
بيانه وقال الحكماء الجنس ام مهم ولا يتحصل الا بالفضل فهو علة اقول عليه  
الفضل للجنس باعتبار ان الاولي بمعنى انه يرفع الجاهل ويحصل نوع معين  
ولا يكون الغرض بتعلقه في هذا المقام فانه لا يتفرع عليه الفرع الا كناية

فان قيل ان حقيقة البعد ليست الا ما يتقعر في الذهن وهو معنى بسيط  
بالضيق بلا شبهة يعبر عنه بالفارسية بـهستي وقد حقه بعض  
المحققين ايضا وان كان المكلام في الوجود الحقيقي بمعنى ما به الموجبة  
فصوابا تعالى كما حقه بعض المحققين ولا شك انه تعالى بسيط ذهنا  
وخارجا كما من حقيقة في خطبة المتن بدلائل اخرى فتدكره وانا قد بينا  
في ذلك الحق في مقامه بتزييفات قوية يرتاح بها اللبيب حقيقا ان  
الوجود الحقيقي هو السامية فعل تحقيقا يكون الوجود مرتبا وبسيطا كاملا  
فاهم التحقيق بهذا النمط النفيس من الخصائص المختصة بهذا الكمال  
من غير ان كان ميرة عن مشاركات الجنس القريب وان ميرة عن مشاركات  
الجنس البعيد ايضا قريبا ولا فبعد ووجه تسميتهما بالانسي البعيد  
يظهر من تعريفهما اوله نسبة الى النوع بالتقوى اي بالجنسية وايضا  
موقوف على كل مقوم العالي مقوم السافل ولا عكس فان جزء الجنس جزء كل  
لا يلزم ان يكون جزءا بجزئه والى الجنس بالتقسيد فان خاصية مختصة  
فيسمى مقسما وكل مقسم السافل مقسم للعالي ولا عكس هو ظاهر لا حاجة  
بيانه وقال الحكماء الجنس ام مهم ولا يتحصل الا بالفضل فهو علة اقول عليه  
الفضل للجنس باعتبار ان الاولي بمعنى انه يرفع الجاهل ويحصل نوع معين  
ولا يكون الغرض بتعلقه في هذا المقام فانه لا يتفرع عليه الفرع الا كناية

فان قيل ان حقيقة البعد ليست الا ما يتقعر في الذهن وهو معنى بسيط  
بالضيق بلا شبهة يعبر عنه بالفارسية بـهستي وقد حقه بعض  
المحققين ايضا وان كان المكلام في الوجود الحقيقي بمعنى ما به الموجبة  
فصوابا تعالى كما حقه بعض المحققين ولا شك انه تعالى بسيط ذهنا  
وخارجا كما من حقيقة في خطبة المتن بدلائل اخرى فتدكره وانا قد بينا  
في ذلك الحق في مقامه بتزييفات قوية يرتاح بها اللبيب حقيقا ان  
الوجود الحقيقي هو السامية فعل تحقيقا يكون الوجود مرتبا وبسيطا كاملا  
فاهم التحقيق بهذا النمط النفيس من الخصائص المختصة بهذا الكمال  
من غير ان كان ميرة عن مشاركات الجنس القريب وان ميرة عن مشاركات  
الجنس البعيد ايضا قريبا ولا فبعد ووجه تسميتهما بالانسي البعيد  
يظهر من تعريفهما اوله نسبة الى النوع بالتقوى اي بالجنسية وايضا  
موقوف على كل مقوم العالي مقوم السافل ولا عكس فان جزء الجنس جزء كل  
لا يلزم ان يكون جزءا بجزئه والى الجنس بالتقسيد فان خاصية مختصة  
فيسمى مقسما وكل مقسم السافل مقسم للعالي ولا عكس هو ظاهر لا حاجة  
بيانه وقال الحكماء الجنس ام مهم ولا يتحصل الا بالفضل فهو علة اقول عليه  
الفضل للجنس باعتبار ان الاولي بمعنى انه يرفع الجاهل ويحصل نوع معين  
ولا يكون الغرض بتعلقه في هذا المقام فانه لا يتفرع عليه الفرع الا كناية



1459

١٨٦  
 في سنة ١٢٨٥ هـ  
 في سنة ١٢٨٥ هـ  
 في سنة ١٢٨٥ هـ

فان الصورة الطبيعية عامة والمادة  
الخاصة لا يكون عامة

من العلم قوله لا يقدر الله على ان يخلق من شيء شيئا الا يشاء

فانما في هذه لفظة من الجمل  
فانما في هذه لفظة من الجمل  
فانما في هذه لفظة من الجمل

في نظر المومنين  
الذين هم في الدنيا  
والآخرة

فان الفصل المقسم القريب كالعلة المفيدة لوجود الجنس بمعنى انه لا يستلزم  
الجنس في وجوده بعد وجود الفصل الى شيء اخر فيكون الفصل كالعلة التامة  
التي لا يتصور تعدد ها على سبيل الاجتماع فيظهر المطلوب باذن تامل  
ولا يقوم الا على عا واحد اذ لو تعدد تقوّمه لنوعين فاما ان يقول  
لنوعين من جنس واحد ولنوعين من جنسين الثاني ائى الى الفرع الرابع  
الذي سيأتي ذكره وستبين وجهه في ذيله والاوّل باطل اذ غير حينئذ  
خلاف المفروض فان النوعين المفروضين حينئذ يكونان عا واحدا وان  
اختلاف الذات باختلاف الذاتيات اتحادها باتحادها فاذا كان الجنس  
القريب الفصل القريب للنوعين واحدا فهم متحدان بالذات فيلزم خلاف  
المفروض ولا يقارن الا جنسا واحدا في مرتبة واحدة كالقريب المتوسط  
والبعيدية وبما انه على وجه التحقيق انه قد تقر في بيان المتفرع عليهم ان  
الفصل كالعلة التامة للجنس في عدم تغارها عن المعلول فاذا وجد الفصل  
القريب فلا بد من وجود الجنس الذي يقوم به فلا بد حينئذ من وجود جنسين  
قريبين لهما في الماهية الواحدة فيوجد لهما هية واحدة فجنسان قريبان مثلال  
يوجد جنسان لها في مرتبة واحدة قريبة كانت اوبعيدة وهذا خلاص تصريحي  
كما سبق ذكره في بحث الجنس فضل الجوهري من خلافا للاشراقية وهذا ايضا  
متفرع على القاعدة الاخيرة التي ذكرناها في بيان المتفرع عليهم ان الفصل المقسم

[illegible][illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

فصل في معرفة حقيقة الحق

سید احمد علی خان

[illegible][illegible][illegible]









بان لا يخرج الممكن عنها أو تحتها ولا اول باطل فان الفصل هو المميز لانواع  
تلك الاجناس كما يقتضيه تعريفه فلا يكون اعم المجموعات ولا عنها ايضا  
بل يكون تحتها فهو منفصل عن المشاركات بفصل ضروري او بالاشتراك  
لا بد له من ما به الامتياز ضرورة تحصل تلك الفصول وامتنان انها  
في ما بينها وعن غيرها فان لكل فصل فصل يتسلسل وحله لان  
الفصل كل مفهوم بالفصل انما يجب لو كان ذلك العام بنفسه ماله حاصله ان  
مقولة تلك الاجناس اي كونها اجناسا حالية للممكن انما هي بالنظر الى  
الاوضاع المتصلة له اي التركيبة تركيبا عقليا والفصل اذ ليست اوضاعا متدا  
عنهم فليست اخلاقة تحتها فلا يلزم انفصاله بفصل قد يستعمل في اثناء  
التعريف وجه حسن اخر دفع الاشكال من غير توسط ما ذكره في الجواب هو  
ان التسلسل المذكور في الايراد يجب ان يكون تسلسلا لا تزامنيا ولا اعتباريا  
المنقطعة بانقطاع الاعتبار فان الفصل من الاجزاء الزمنية التحليلية وهي  
التزامنية قطع لا يقال ان الاجزاء الزمنية مستلزمة للاجزاء الخارجية كما  
التحقيق فيلزم التسلسل المستحيل في تلك الاجزاء او غيرها وكلاهما مفضيان  
ال مطلب المخرج لا يقال بانهم حيث يطلون مقولية المقولات بالنظر الى  
النشاط الحاصية كالنظر الى العقل والنقوس كالمقولة العقل بالنظر الى  
انواعها البسيطة في الخارج فلا بد لاصلاح كلامهم من الاستغناء عن الاستتار

فان كل مفهوم بالفصل انما يجب لو كان ذلك العام بنفسه ماله حاصله ان  
مقولة تلك الاجناس اي كونها اجناسا حالية للممكن انما هي بالنظر الى  
الاوضاع المتصلة له اي التركيبة تركيبا عقليا والفصل اذ ليست اوضاعا متدا  
عنهم فليست اخلاقة تحتها فلا يلزم انفصاله بفصل قد يستعمل في اثناء  
التعريف وجه حسن اخر دفع الاشكال من غير توسط ما ذكره في الجواب هو  
ان التسلسل المذكور في الايراد يجب ان يكون تسلسلا لا تزامنيا ولا اعتباريا  
المنقطعة بانقطاع الاعتبار فان الفصل من الاجزاء الزمنية التحليلية وهي  
التزامنية قطع لا يقال ان الاجزاء الزمنية مستلزمة للاجزاء الخارجية كما  
التحقيق فيلزم التسلسل المستحيل في تلك الاجزاء او غيرها وكلاهما مفضيان  
ال مطلب المخرج لا يقال بانهم حيث يطلون مقولية المقولات بالنظر الى  
النشاط الحاصية كالنظر الى العقل والنقوس كالمقولة العقل بالنظر الى  
انواعها البسيطة في الخارج فلا بد لاصلاح كلامهم من الاستغناء عن الاستتار

قال ان الكمال  
في الاشياء القديمة تارة وبالحق الدوام  
واحد من الافراد فمن سواها  
واحد من الكليات فمن سواها  
لجميع الكليات من حيث هو  
مجموع افرادها ولا يصدق على  
من السوال بان يصدق على الانسان  
زيد غير ما يصدق عليه احد  
واحد الانسان من حيث هو  
ولا احد الا كونه انسانا من حيث هو

والثاني ما يستلزمه الحيوان الكلي فيصدق على واحد من افراده يصدق على  
كثيرين من افراده اي على مجموع افراده يصدق واحد في بعض الصور فان  
الصدق يشاهد بان مجموع الجواهر جوهر ومجموع الاعراض عرض ليدل على المصنف  
القاعدة الكلية لتنتقض بالوحدة الحقيقية فانه لا يقال على مجموع المركب  
من الوحدات الحقيقية واحد حقيقي نعم صدق في بعض الصور قد يكون ضروريا  
كما بينه بقوله في مجموع الانسان الفرس حيوان فله فصلان قريبان كذا مجموع  
الجواهر جوهر ومجموع الكميات كونه مجموع الكيفيات كيف وحيث يظهر  
الجواب عما قاله بعض المحققين من ان هذا لا يولد ساقط عن اصله فان صدق  
الكلي على مجموع افراده لا يلزم كالأفراد الحقيقي نعم يلزم صدق على الكثرة كما حصل  
من افراده وهو لا يستلزم مطلوب المصنف وذلك لان مقصود  
المصنف القضية المحالة المستلزمة للجزئية لا الكلية وتفصيل اعتراض المصنف  
حيث لا يستقطع عن اصله كما زعمه المحققون ان مجموع الكمية المتصلة والمنفصلة  
مثلا يصدق عليه كونه ضرورة انقسام المجموع بالذات بانقسام اجزائه كذا هو  
المعنى بالكون فيصدق على ذلك المجموع انه كم بالذات فيصدق مقوله الكون عليه  
صدق ولا جناس على الافواع فيكون لهذا المجموع فصلان قريبان هو خلاف  
ما تقدم كما سبق ان ناقشت في المثال الذي ذكره المصنف من ان مجموع  
الانسان والفرس حيوان بان باطل وهو من ذلك بعد تسليم مناقشته في المثال

فان قيل قد يقال ان الكليات القديمة تارة وبالحق الدوام  
واحد من الافراد فمن سواها واحد من الكليات فمن سواها  
لجميع الكليات من حيث هو مجموع افرادها ولا يصدق على  
من السوال بان يصدق على الانسان زيد غير ما يصدق عليه احد  
واحد الانسان من حيث هو ولا احد الا كونه انسانا من حيث هو  
والثاني ما يستلزمه الحيوان الكلي فيصدق على واحد من افراده يصدق على  
كثيرين من افراده اي على مجموع افراده يصدق واحد في بعض الصور فان  
الصدق يشاهد بان مجموع الجواهر جوهر ومجموع الاعراض عرض ليدل على المصنف  
القاعدة الكلية لتنتقض بالوحدة الحقيقية فانه لا يقال على مجموع المركب  
من الوحدات الحقيقية واحد حقيقي نعم صدق في بعض الصور قد يكون ضروريا  
كما بينه بقوله في مجموع الانسان الفرس حيوان فله فصلان قريبان كذا مجموع  
الجواهر جوهر ومجموع الكميات كونه مجموع الكيفيات كيف وحيث يظهر  
الجواب عما قاله بعض المحققين من ان هذا لا يولد ساقط عن اصله فان صدق  
الكلي على مجموع افراده لا يلزم كالأفراد الحقيقي نعم يلزم صدق على الكثرة كما حصل  
من افراده وهو لا يستلزم مطلوب المصنف وذلك لان مقصود  
المصنف القضية المحالة المستلزمة للجزئية لا الكلية وتفصيل اعتراض المصنف  
حيث لا يستقطع عن اصله كما زعمه المحققون ان مجموع الكمية المتصلة والمنفصلة  
مثلا يصدق عليه كونه ضرورة انقسام المجموع بالذات بانقسام اجزائه كذا هو  
المعنى بالكون فيصدق على ذلك المجموع انه كم بالذات فيصدق مقوله الكون عليه  
صدق ولا جناس على الافواع فيكون لهذا المجموع فصلان قريبان هو خلاف  
ما تقدم كما سبق ان ناقشت في المثال الذي ذكره المصنف من ان مجموع  
الانسان والفرس حيوان بان باطل وهو من ذلك بعد تسليم مناقشته في المثال

فان قيل قد يقال ان الكليات القديمة تارة وبالحق الدوام  
واحد من الافراد فمن سواها واحد من الكليات فمن سواها  
لجميع الكليات من حيث هو مجموع افرادها ولا يصدق على  
من السوال بان يصدق على الانسان زيد غير ما يصدق عليه احد  
واحد الانسان من حيث هو ولا احد الا كونه انسانا من حيث هو  
والثاني ما يستلزمه الحيوان الكلي فيصدق على واحد من افراده يصدق على  
كثيرين من افراده اي على مجموع افراده يصدق واحد في بعض الصور فان  
الصدق يشاهد بان مجموع الجواهر جوهر ومجموع الاعراض عرض ليدل على المصنف  
القاعدة الكلية لتنتقض بالوحدة الحقيقية فانه لا يقال على مجموع المركب  
من الوحدات الحقيقية واحد حقيقي نعم صدق في بعض الصور قد يكون ضروريا  
كما بينه بقوله في مجموع الانسان الفرس حيوان فله فصلان قريبان كذا مجموع  
الجواهر جوهر ومجموع الكميات كونه مجموع الكيفيات كيف وحيث يظهر  
الجواب عما قاله بعض المحققين من ان هذا لا يولد ساقط عن اصله فان صدق  
الكلي على مجموع افراده لا يلزم كالأفراد الحقيقي نعم يلزم صدق على الكثرة كما حصل  
من افراده وهو لا يستلزم مطلوب المصنف وذلك لان مقصود  
المصنف القضية المحالة المستلزمة للجزئية لا الكلية وتفصيل اعتراض المصنف  
حيث لا يستقطع عن اصله كما زعمه المحققون ان مجموع الكمية المتصلة والمنفصلة  
مثلا يصدق عليه كونه ضرورة انقسام المجموع بالذات بانقسام اجزائه كذا هو  
المعنى بالكون فيصدق على ذلك المجموع انه كم بالذات فيصدق مقوله الكون عليه  
صدق ولا جناس على الافواع فيكون لهذا المجموع فصلان قريبان هو خلاف  
ما تقدم كما سبق ان ناقشت في المثال الذي ذكره المصنف من ان مجموع  
الانسان والفرس حيوان بان باطل وهو من ذلك بعد تسليم مناقشته في المثال

غير قادر على اصلاح مقصوده والمثال الواضح ما ذكرناه فله امثلة كثيرة اخرى كخط  
فانه كما يصدق على كل واحد من المستقيمين والمستدير كذلك يصدق على مجموع المركب  
منهما فترد انه كمتصل قابل للقسمه في جهة واحدة فقط ولا فصلان قريبان  
الاستقامة والاستدارة بمعنى مبادئهما وكذا الخط المستدير كما يصدق على  
كل واحد من الافواع المتباينة منه كذلك يصدق على مجموع المركب من الدائرتين  
الصغيرة والكبيرة فله فصلان قريبان ايضا وهذا لا يصدق له امثلة كثيرة وهذا  
الذي ذكرناه لتوجيه كلام المصنف يصلح كلامه ههنا وان كان بعض عباراته  
في السياق يابي عناده في الابداء ولذا نشرحه في مائتين اية على طبق ما ذكرناه  
لا يقال بل يصدق العلة على المسالول المركب لانه مجموع المادية والصور وهو مثال  
حاصل لاطال المقتضى المذموم في الاشتغال وهو ان الكلي كما يصدق على احد  
من افرادها يصدق على كثيرين من افرادها اي مجموعها بان ذلك يستلزم  
صدق العلة والمعلول على شي واحد فان العلة كلي يصدق على العلة المادية  
والصوره فيصدق على مجموع المركب منها وهو المعلول وهو انفعال افعالها  
عن غير جهين الاول على ما اتفق ان هذا الكلي ليس من الكليات البديهة  
التي يصدق على مجموع افرادها والثاني على ما اجابت المصنف بتدريج  
الكليات المذكورة المقصودة ههنا بقوله لان الاستقامة هي فانه معلول  
واحد على كثير فحاصله انا وان سلمنا صدق العلة على مجموع المركب

التي هي في قوله  
مع انما يصدق العلة  
المصنف فان الخط المستقيم  
الى العلة في انفعال العلة  
التي هي في قوله  
فانه يستلزم ان يكون  
ان مجموع المصنف على  
بديل الترتيل وهذا يشرح  
بما هو سابق في قوله  
ههنا في التي هي في قوله  
على مجموع افرادها فان  
لان الاستقامة هي فانه  
الاعتراض  
اجاب بان المتعلق بالوجه  
فان الاستقامة هي فانه  
بعضها انما هو الاستدارة  
فانه في قوله  
وهذا الذي ذكره المصنف  
المصنف فانه لا يصدق  
على كلياته اي عموما لا اشكال في ذلك  
وبقول المصنف بقوله لان الاستقامة  
اي عن مجموع افرادها فان  
هو المصنف المذكور في قوله  
في كلياته اي عموما لا اشكال  
في قوله  
انما هو الاستدارة  
فانه في قوله  
وهذا الذي ذكره المصنف  
المصنف فانه لا يصدق  
على كلياته اي عموما لا اشكال  
وبقول المصنف بقوله لان الاستقامة  
اي عن مجموع افرادها فان  
هو المصنف المذكور في قوله  
في كلياته اي عموما لا اشكال

قال المصنف في قوله  
فانه يستلزم ان يكون  
ان مجموع المصنف على  
بديل الترتيل وهذا يشرح  
بما هو سابق في قوله  
ههنا في التي هي في قوله  
على مجموع افرادها فان  
لان الاستقامة هي فانه  
الاعتراض  
اجاب بان المتعلق بالوجه  
فان الاستقامة هي فانه  
بعضها انما هو الاستدارة  
فانه في قوله  
وهذا الذي ذكره المصنف  
المصنف فانه لا يصدق  
على كلياته اي عموما لا اشكال  
وبقول المصنف بقوله لان الاستقامة  
اي عن مجموع افرادها فان  
هو المصنف المذكور في قوله  
في كلياته اي عموما لا اشكال



وجوابه ايضا من وجهين الاول مثل ما ذكرت انما من هذا الكلي شريك الثاني  
 لا يمتنع ان يكون من الكليات المذكورة والثاني كما قاله المصنف مع كلية  
 الكبر وان كان كل مركب مجموع فان المركبات الفرضية كالجميع المركب  
 من التقيضين ليس يمكن بل المراد بها المجموعات الواقعية وحيث لا يستلزم  
 الاوسطا فاشارة اليه بقوله فان افتقارها لاجتماع على تقديرها في الفرض لا يغير  
 الامتناع في نفس الامر اذ لا منافاة بينهما فان الاحكام الفرضية المتشعبة  
 للاحكام النفس الامرية بحسب الظاهر قد توجد في موضوع واحد كما مثاله  
 سابقا من ان الشيء اذا فرض وجوده مع عدمه فاذا كان موجودا في نفس الامر  
 يكونه معدوما بحسب الفرض اذا كان معدوما فيكون موجودا بحسب الفرض  
 ولتناقض لا استحالة فيه فان التناقض المستحيل يعتبر فيه اتحادا في جهة واحدة  
 ههنا لا ترى انه يستلزم المحال بالذات فلا يكون ممكنا في بريي ممكنا  
 بالذات في الواقع فان الممكن بالذات لا يستلزم المحال كذلك وان كان  
 قد يجامع مع الاستحالة بالغير كما يقال في عمل العقل الاول فانه يمكن بالنظر في ذاته  
 وان اختلف بالنظر الى غيره وهو الواجب تعيلا فان قلت وقوع الاستحالة بالغير  
 مستحيل بالذات فمع انه يمتنع ان يمكن بالذات فان العقل الاول بالنظر في ذاته  
 يجوز ان يكون معدوما فاذا اعدم بالنظر الى ذاته اختلف مقتضاه التام له  
 من الواجب تعيلا قلت ولا انا لا نسلم ان وقوع الاستحالة بالغير مستحيل بالذات

في جوابه ايضا من وجهين الاول مثل ما ذكرت انما من هذا الكلي شريك الثاني  
 لا يمتنع ان يكون من الكليات المذكورة والثاني كما قاله المصنف مع كلية  
 الكبر وان كان كل مركب مجموع فان المركبات الفرضية كالجميع المركب  
 من التقيضين ليس يمكن بل المراد بها المجموعات الواقعية وحيث لا يستلزم  
 الاوسطا فاشارة اليه بقوله فان افتقارها لاجتماع على تقديرها في الفرض لا يغير  
 الامتناع في نفس الامر اذ لا منافاة بينهما فان الاحكام الفرضية المتشعبة  
 للاحكام النفس الامرية بحسب الظاهر قد توجد في موضوع واحد كما مثاله  
 سابقا من ان الشيء اذا فرض وجوده مع عدمه فاذا كان موجودا في نفس الامر  
 يكونه معدوما بحسب الفرض اذا كان معدوما فيكون موجودا بحسب الفرض  
 ولتناقض لا استحالة فيه فان التناقض المستحيل يعتبر فيه اتحادا في جهة واحدة  
 ههنا لا ترى انه يستلزم المحال بالذات فلا يكون ممكنا في بريي ممكنا  
 بالذات في الواقع فان الممكن بالذات لا يستلزم المحال كذلك وان كان  
 قد يجامع مع الاستحالة بالغير كما يقال في عمل العقل الاول فانه يمكن بالنظر في ذاته  
 وان اختلف بالنظر الى غيره وهو الواجب تعيلا فان قلت وقوع الاستحالة بالغير  
 مستحيل بالذات فمع انه يمتنع ان يمكن بالذات فان العقل الاول بالنظر في ذاته  
 يجوز ان يكون معدوما فاذا اعدم بالنظر الى ذاته اختلف مقتضاه التام له  
 من الواجب تعيلا قلت ولا انا لا نسلم ان وقوع الاستحالة بالغير مستحيل بالذات

في جوابه ايضا من وجهين الاول مثل ما ذكرت انما من هذا الكلي شريك الثاني  
 لا يمتنع ان يكون من الكليات المذكورة والثاني كما قاله المصنف مع كلية  
 الكبر وان كان كل مركب مجموع فان المركبات الفرضية كالجميع المركب  
 من التقيضين ليس يمكن بل المراد بها المجموعات الواقعية وحيث لا يستلزم  
 الاوسطا فاشارة اليه بقوله فان افتقارها لاجتماع على تقديرها في الفرض لا يغير  
 الامتناع في نفس الامر اذ لا منافاة بينهما فان الاحكام الفرضية المتشعبة  
 للاحكام النفس الامرية بحسب الظاهر قد توجد في موضوع واحد كما مثاله  
 سابقا من ان الشيء اذا فرض وجوده مع عدمه فاذا كان موجودا في نفس الامر  
 يكونه معدوما بحسب الفرض اذا كان معدوما فيكون موجودا بحسب الفرض  
 ولتناقض لا استحالة فيه فان التناقض المستحيل يعتبر فيه اتحادا في جهة واحدة  
 ههنا لا ترى انه يستلزم المحال بالذات فلا يكون ممكنا في بريي ممكنا  
 بالذات في الواقع فان الممكن بالذات لا يستلزم المحال كذلك وان كان  
 قد يجامع مع الاستحالة بالغير كما يقال في عمل العقل الاول فانه يمكن بالنظر في ذاته  
 وان اختلف بالنظر الى غيره وهو الواجب تعيلا فان قلت وقوع الاستحالة بالغير  
 مستحيل بالذات فمع انه يمتنع ان يمكن بالذات فان العقل الاول بالنظر في ذاته  
 يجوز ان يكون معدوما فاذا اعدم بالنظر الى ذاته اختلف مقتضاه التام له  
 من الواجب تعيلا قلت ولا انا لا نسلم ان وقوع الاستحالة بالغير مستحيل بالذات

وقوله  
الاستعانة بالغير قوله  
وقاية من سقوطه على  
قوله اولاً وتصلح منع  
في المخرج فاذا انقضت  
بالنظر في التمتع الاقتصار  
اللام لمن الواجب كذا  
وحاصلان وقوع عدم  
مستلزم التمتع الاقتصار  
باب قوله

[illegible]

بل يستحيل بالغير كذلك استحالة وقوع وقوعه وهكذا الى ما لا يتناهى ثانيا  
 ان وقوع عدم العقل الاول بالنظر الى ذاته لا ينافي وقوع الوجود ووضوح مرتبه  
 بالنظر الى الواجب تعالى اذ بتغير المحسنتين يزعم التناقض كما بينهما انفا والحق عندك  
 ان بعض المستحيلات بالذات قد يجوز لبعض المحركات بمعنى انه لا يحيله  
 الا ترى ان كون الانسان محمدا انما يحيله ذات الانسان والحار دون ذلك  
 لا يشبهه والحيوانات لذاتها والوان الا تعقاب المستحيل الذاتي ككون الحار  
 عرضا انما يستحيل بالنظر الى ذات المتقلبين لا يقتضي استحالة ذات الواجب  
 وكذلك الحق والاكليام في هذا الباب ووجوه اشكلا لا يقتضيه وجود زيد  
 كما لا يخفى على المتعطف وحله ان وجود اثنين يستلزم وجود ثالث وهو  
 المجموع وذلك واحد حاصله انه لا يلزم وجود فصلين قريبين حقيقة واحدة  
 فان كل واحد من الانسان والفرس مثلا الفصل احدى هو لما طبق في الانسان  
 والصاهل في الفرس اما المجموع المركب منهما فله ايضا فصل احدى هو المجموع  
 المركب من الفصلين القريبين فان قلت لا حاجة الى تخليف ذكر السؤال  
 والجواب المذكورين للذي ابرحهما المصنف فاذن السوال مناهضة من اصله  
 اذ القاعدة المذكورة من ان الحقيقة الواحدة لا يكون لها فصلان قريبان لهما  
 يعني بموضوعها الحقيقة الواحدة بالوحدة الحقيقية ودون اعتبارية ولا شك ان  
 المجموع المركب من النوعين امر اعتباري ولا استحالة في عقد الفصل القريب

الاستاذ في قوتكم  
الاستاذ في قوتكم  
الاستاذ في قوتكم

بالتفصيل في كتابه  
بسم الله الرحمن الرحيم  
التأليف: الشيخ  
دون

سید محمد علی

[illegible]

صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة  
والله اعلم بالصواب

[illegible]

راجہ افریقین و افغان  
انجمن اسلامیہ و اعلیٰ







فإن كان الوجود هو الجوهر...  
فإن كان الوجود هو الجوهر...  
فإن كان الوجود هو الجوهر...

فإن كان الوجود هو الجوهر...  
فإن كان الوجود هو الجوهر...  
فإن كان الوجود هو الجوهر...

أولاً نذكر بحصوله لو جرح معنى ضاهي بل يحتاج وجودها إلى وجوده كالشيء  
بالفعل بالنسبة إلى الإنسان أولاً وهذا لا ذاك الشخص الإنسان الذي  
وجوده بالنسبة إلى الطبيعة الإنسانية فإن كل واحد منهما خارج عن حقيقة  
الإنسان غرضه به غير شمول لأفاده ولا يكون هذا الشخص الشخص تظاهراً  
من طبيعة الإنسان ولا ينتم إلى ما هو التسلسل فإن الإضافة فرع وهو المضاف  
فإن كان وجود المضاف عين الوجود المضاف فيلزم ما الذي هو عينه فيلزم التسلسل  
وفيما فيه والخامس العرض العام وهو الخارج المتعلق بكل حقائق مختلفة  
سواء كان متعلقاً بكونه بحسب النوع أي به محتاجاً إلى الحصول النوعي إلى  
ما هو عرض عام كما كان بحسب النسبة إلى ذاته في القسم أو متعلقاً بكونه  
النوعي كما ينبغي بالنسبة إلى الشيء ذاته وهذا لا يوجب التعلق بالذات  
إلى أنواع المتصلة وهذه احتمالات أربع وهو أن يكون متعلقاً بالوجود  
معناه كالأمكنة بالنسبة إلى الأماكن ما لا يمتد من يقبل بهما  
لوجودها فالحق قالوا أمكن فاحتاج وجوده ولكن التحقيق خلاف ذلك فإن  
الأمكان لا مفهومه اعتباري التبعي لا يصح له الطبيعة الوجودية استخرجية  
والثانية الحقيقية فانه تابع لا اعتبار والموجودات توجد بدون الاعتبار  
ولم يرد في استخراجها والذهن وهو الماهية والماهية أيضاً لا يصح له الطبيعة  
لوجودها فانه يستلزم التسلسل على ما لا يخفى على من له أدنى فطنة

فإن كان الوجود هو الجوهر...  
فإن كان الوجود هو الجوهر...  
فإن كان الوجود هو الجوهر...

فإن كان الوجود هو الجوهر...  
فإن كان الوجود هو الجوهر...  
فإن كان الوجود هو الجوهر...

[illegible]

فان الاولوية تستلزم تجويز جانب غير اولي وعلى الاول يثبت ما ادعى  
 المصنف واذا ثبت هذا فيلزم ههنا اشكال هو ان المفارق الدائم  
 يلزم حينئذ دخوله في الالزام ولم يتعرض المصنف لجوابه ههنا وانما  
 اليه في بحث التصديقات وخلاصته ان هذا التقسيم مبني على النظر  
 الجلي واما بحسب النظر الدقيق الذي ينبغي على من استحدث الحكمة فالجواب  
 الدائر داخل في الالزام او يقال ان الالزام ما يمنع انعكاسه بالنظر الخاته  
 فقط واما الالزام بالنظر الى العلة فهي داخل في المفارق هل المطلق الوجوه  
 دخل صراحة في اوزام الماهية والحق لا فان اوزام الماهية على ثلاثة اقسام  
 الاول منها ما يتقدم على الوجوه المطلق ملزمها كماله مكان التقرر والتميز  
 كما ذكرنا فليس فيه دخل للوجوه المطلق ولا يلزم الدور الثاني منها ما يكون  
 مساويا للوجوه المطلق كالشخص مساو فيسوق الوجوه وليس في دخل صريح  
 للوجوه المطلق الا يلزم عليه احد ساوقين للآخر وهذا يبطل المساواة في المقام  
 عبارة عن التلازم بحيث لا يتخلف احد ههنا عن الاخر في مرتبة وههنا يلزم  
 المتخلف ضرورة تختلف الماهيات عن العلة في مرتبة الذات الثالث منها ما يتاخر  
 عن وجود المرفوض كالارضية الاربعة والفردية للثلاثة وهذا القسم لا يخل  
 من مداخله وجوه المرفوض في عرفه فلم يلزم مداخله الوجوه المطلق  
 في الالزام المطلق فثبت مراد المصنف من ان مداخله الوجوه المطلق ليست

فان الاولوية تستلزم تجويز جانب غير اولي وعلى الاول يثبت ما ادعى  
 المصنف واذا ثبت هذا فيلزم ههنا اشكال هو ان المفارق الدائم  
 يلزم حينئذ دخوله في الالزام ولم يتعرض المصنف لجوابه ههنا وانما  
 اليه في بحث التصديقات وخلاصته ان هذا التقسيم مبني على النظر  
 الجلي واما بحسب النظر الدقيق الذي ينبغي على من استحدث الحكمة فالجواب  
 الدائر داخل في الالزام او يقال ان الالزام ما يمنع انعكاسه بالنظر الخاته  
 فقط واما الالزام بالنظر الى العلة فهي داخل في المفارق هل المطلق الوجوه  
 دخل صراحة في اوزام الماهية والحق لا فان اوزام الماهية على ثلاثة اقسام  
 الاول منها ما يتقدم على الوجوه المطلق ملزمها كماله مكان التقرر والتميز  
 كما ذكرنا فليس فيه دخل للوجوه المطلق ولا يلزم الدور الثاني منها ما يكون  
 مساويا للوجوه المطلق كالشخص مساو فيسوق الوجوه وليس في دخل صريح  
 للوجوه المطلق الا يلزم عليه احد ساوقين للآخر وهذا يبطل المساواة في المقام  
 عبارة عن التلازم بحيث لا يتخلف احد ههنا عن الاخر في مرتبة وههنا يلزم  
 المتخلف ضرورة تختلف الماهيات عن العلة في مرتبة الذات الثالث منها ما يتاخر  
 عن وجود المرفوض كالارضية الاربعة والفردية للثلاثة وهذا القسم لا يخل  
 من مداخله وجوه المرفوض في عرفه فلم يلزم مداخله الوجوه المطلق  
 في الالزام المطلق فثبت مراد المصنف من ان مداخله الوجوه المطلق ليست

فان الاولوية تستلزم تجويز جانب غير اولي وعلى الاول يثبت ما ادعى  
 المصنف واذا ثبت هذا فيلزم ههنا اشكال هو ان المفارق الدائم  
 يلزم حينئذ دخوله في الالزام ولم يتعرض المصنف لجوابه ههنا وانما  
 اليه في بحث التصديقات وخلاصته ان هذا التقسيم مبني على النظر  
 الجلي واما بحسب النظر الدقيق الذي ينبغي على من استحدث الحكمة فالجواب  
 الدائر داخل في الالزام او يقال ان الالزام ما يمنع انعكاسه بالنظر الخاته  
 فقط واما الالزام بالنظر الى العلة فهي داخل في المفارق هل المطلق الوجوه  
 دخل صراحة في اوزام الماهية والحق لا فان اوزام الماهية على ثلاثة اقسام  
 الاول منها ما يتقدم على الوجوه المطلق ملزمها كماله مكان التقرر والتميز  
 كما ذكرنا فليس فيه دخل للوجوه المطلق ولا يلزم الدور الثاني منها ما يكون  
 مساويا للوجوه المطلق كالشخص مساو فيسوق الوجوه وليس في دخل صريح  
 للوجوه المطلق الا يلزم عليه احد ساوقين للآخر وهذا يبطل المساواة في المقام  
 عبارة عن التلازم بحيث لا يتخلف احد ههنا عن الاخر في مرتبة وههنا يلزم  
 المتخلف ضرورة تختلف الماهيات عن العلة في مرتبة الذات الثالث منها ما يتاخر  
 عن وجود المرفوض كالارضية الاربعة والفردية للثلاثة وهذا القسم لا يخل  
 من مداخله وجوه المرفوض في عرفه فلم يلزم مداخله الوجوه المطلق  
 في الالزام المطلق فثبت مراد المصنف من ان مداخله الوجوه المطلق ليست



[illegible]

الانضمام فرع ذات المنضم اليه دون وجوده واما ما ذكر في بيان مبررات  
البراهنة فيه فاعلم ان لا يعتمد عليه الخامس بل يرجع ويقول ان الضرورة العقلية  
تشهد بفرعية المنضم عن المنضم اليه اما بحسب الوجود كافي السواد وبحسب  
او بحسب الذات كافي انضمام الوجود الى الماهية وهي تقضي بالضرورة  
من غير ان تكون علة موجودة موجودة له حتى يلزم وجودها قبل وجوده  
وايضاً بقي ههنا احتمال خامس وهو ان يكون وجوده تعالى منفصلاً عن  
ذاته مقتضى لها من غير ان يكون الذات علة موجودة له قلت بالله التوفيق  
ان الاحتمالين باطلان عندني بالنظر الدقيق فان ذات الواجب تعالى  
حينئذ يكون كلياً قابلاً للشركة بين الكثيرين ويكون نسبة الذات الى  
تلك الافراد على السواء لا يقال يجوز ان يكون الكلي مقتضياً لاختصاص  
فرع واحد لا نأقول هذا الاحتمال باطل فان الضرورة تشهد بان الكلي  
بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الحثيات الكسرية نسبة الى جميع افراد  
على السواء والكلي المنحصر في فرع انما يقتضي الاختصاص في فرع بالنظر الى  
حيثية مقتضية اخرى كقبل في العقل والفلك اذا كان نسبة الكلي  
الى جميع افراد على السواء فالماهية الكلية للواجب تعالى بالنظر الى  
الوجود العاثر بنفسه اما ان تقتضي الاختصاص بالنظر الى ذاته فهو بطل  
لما ذكرنا اولاً وحينئذ يكون ذلك الوجود مختصاً بفرع دون فرع بالنظر

[illegible][illegible][illegible]





لزم الوجوه له تعالى للضرورة لا لعلامة موجبة اولاه وحاصله ان المقضي  
التام للوجوه هو الماهية من دون ان تكون موجودة اولاه بل يكون بحسب  
ذاتها مقتضية لولوا راجع هذا الكلام الى ما ذكرنا اولاه بضم بعض المقدمات  
الى بعض يسقط ما ذكره المصنف فان عالم التوحيه لا يجزئه وايضا اللازم  
اما بان يلزم تصوره من تصور الملزم وقد يقال للبدعي على الذي يلزم من  
تصورها الوجوه باللزم وهو علم من الاول وقد ناقش المحقق الذي بانه انما  
يلزم العلم اذا اعتبر في الاول ما اعتبر في الثاني وهو كفاية تصورهما التخرج  
باللزم او غير باين بخلافه اي بخلاف البين باحد المعنيين فالنسبة  
بالعكس ذلك لان نقيض الاخص اعم وكل منهما موجبه بالضرورة فلا يحتاج  
الى تنبيه فضلا عن دليل وهما شاك وهوان اللزم لازم ولا يهتد اصل  
الملازمة وقد فرضنا وقوعه فيتسلسل اللزومات ضرورة كونها عتق  
الحد كونه متوحيه بالترتيب اللزمي كما بين في موضعه وحله ان اللزم من  
الحال الاعتبارية لا انزاعية التي ليس لها تحقق في الواقع لان الذهن بعد  
اعتباره فقط قطع باعتبار انقطاع الاعتبار فلا يلزم التسلسل المستحيل فانه  
عبارة عن وجوب امر غير متناهية موجبة بالفعل مرتبة والترتيب ان ثبت  
باللزم بان يكون اللزم الذي اعتبره بين اللازم والملزم ملوما للزم  
الثاني الملزم للتالث وهكذا ولكن لم يثبت وجوب اللزومات الغير المتناهية المتتال

في الوجه في الواقع في الخارج لاها نسبة ولا يعقل وجوبها في الخارج  
ولا في الذهن بعد اقتدار الذهن على انتزاعها من الغير المتناهية المتناهية  
الفصل في منشؤها ومنبجها متحقق وهو احد لا يتكسر حسب لا تراعيها  
فلا يتوجه له شكل في ايضا وذلك هو الحافظ النفس امرية لا انتزاعية  
فلا تكون اختراعية متناهية او غير متناهية مرتبة او غير مرتبة فقط  
التسلسل فيها ليس بحال صادق لعدم الموضوع فندبره يتوجب الاشكال  
الذي ذكرنا سابقا في بيان المجموع لا توجد في الاطلاق خاتمة مقبولة  
يسمى كلياً منطقياً ومعنى ذلك المقبول يسمى كلياً طبعياً والمجموع من ألعراض  
والعروض يسمى كلياً عقلياً في وجه التسمية غني عن البيان وكذا الكليات الخمس  
منها منطقي وطبعي عقلي فالجنس المنطقي هو مفهوم قولنا المقول على اثنين  
فختلفين في حجاب ما هو الجنس الطبعي هو معرفه كحيوان مثلاً والجنس العقلي  
هو المركب منها وهكذا في غير تلك الطبعي له اعتبارات ثلاثة فبشرط لا شيء  
حجرية وبشرط شيء ويسمى مخلوقاً وبشرط شيء ويسمى مطلقة وهذه الاعتبارات  
الثلاثة قد تؤخذ بالنظر الى اصلها متصلة كالاجناس بالنسبة الى الفصول  
فالحيوان مثلاً اذا اخذ بالنسبة الى الناطق يسمى مخلوطة وفوعا واذا اخذ  
بشرط في الناطق يكون مادة غير مخلوطة على الاول واذا اخذ لا بشرط شيء يكون  
جنساً ومخلوطة على كل من تفصيله سابقاً وقد تؤخذ بالنظر الى العوارض الغير المتصلة

[illegible]

كالإنسان بالنظر إلى شخص يدور مع مثلاً طبيعة الإنسان إذا أخذ من الشخص  
 الخاص مثلاً ككونه مخلوقاً ويتصور فيها المراتب الأربع أحدها ألوهية التقيد والتقييد  
 كليهما داخلين في هذا هو المسمى بالفرع عندهم وثانيها ألوهية كليهما خارجين وإنما  
 التقيد في المخلوق فقط من دون أن يجعل جزءاً من المخلوق وهذا هو المسمى بالشخص  
 عند المحققين ثالثها أن يكون التقيد داخله والتقيد خارجاً وهذا هو المسمى بحصة  
 عندهم ورابعها أن يكون القيد داخله والتقيد خارجاً وهذا هو القسم الرابع اجتناباً  
 له عند المحققين وأنت تعلم أنه على تقدير عدمية التقيد لا وجوب في الخارج  
 الأولى الثانية فقط وسيأتي تحقيقه ثم هذه المراتب الثلاث تجزئ في الجوانب  
 بالنظر إلى عوارضها أيضاً وهي من حيث هي ليست موجبة ولا معدومة  
 ولا شيء من العوارض ففي هذه المرتبة ارتفع التقيد فكان هكذا قالوا وتفسير  
 قولهم أن الوجوه قد ثبت زيادته على الماهية عندهم وكذا العدد فهم ارتفعوا  
 عن مرتبة الذات بمعنى أنها لا يكونان عيناً وجزءاً لها وهذا حق بل امرؤ قد مرادهم  
 بارتفاع التقيد في المرتبة نفى العينية والجزئية عنها كما يقال إن منفعته  
 الإنسان واللائسبان ليسا عيناً ولا جزءاً للوحيين بل هو هذا المعنى من  
 ارتفاع التقيد بل ليس في الوجود في الواقع وهو المراد لهم نعم هذا المعنى من  
 الارتفاع غير متعارف عندهم ولكن لا بأس به عند هؤلاء مرادهم وحيد عند  
 كل واحد من هذه بعض المدققين بقوله في نظر دقيق هو أن ارتفاع التقيد

[illegible]

المطلقة

بسم الله الرحمن الرحيم

ای المظفر

100

۱۰۱

...

...

3

الحمد لله

قوله

سبح العود الى

1

4







قوله لا يشاهد ما وكذا الانسان والفرس بالنسبة الى استخفافهما الموجهة  
 فيه ولا شاك ان جزء الموجه في الخارج موجه في الخارج طرف ثم استلزام  
 انعدام الجنب في ظرف انعدام الكل فيه وهذا الوجه يعقل على المحصول ان الجسماء  
 وهو فحش من جزئية الماهية الكلية الموجه استخفافا عما يشتهر بالنظر  
 الجلي اما النظر الدقيق فلا يشتهر ولا يجوز به بل يحكي ان يكون الكليات منتزعا  
 صرفة من الجنبات الموجهة فيه وهي عين الشخصيات والكليات النسبية  
 اليها اعراض عامة لها منتزعات من ذواتها كالقيد في النفس المنتزعة  
 من الماهيات والهويات وكلا مكان المنتزع عنها وهذا هو الحق المستمع  
 الذي ثبت عندني بالبرهان المستقيم وسياتي في بيان مذهب النافين  
 والثاني ما يخصه بعض المتأخرين من المحققين وهو ان الاتصال في الاجسام  
 ثابت باطل الجزء الذي لا يتجزى والمتصل اذا قسمناه الى قسمين مثلا  
 بالقسم الكلية والنجى ان المتصلان اللذان انفكا في الخارج اما ان يكونا  
 عين الشخص او لا على الثاني ثبت المطلوب من وجود الكلي الطبيعي في  
 الخارج فانه على تقدير عدمه فيه اما هي شخصتها محضة متباينة في  
 الاول لم تثبت بينهما اتصالا سابقا ولا حقا معانه قد ثبتت الزمان السابق  
 على الاتصال بل اللاحق ايضا في بعض الصيغ كاجزاء الماهية اذا انفصلت  
 من ماء متصل وانهم لم اتصلت بعد ذلك وهذا بناء على ان المتباينين

قوله لا يشاهد ما وكذا الانسان والفرس بالنسبة الى استخفافهما الموجهة  
 فيه ولا شاك ان جزء الموجه في الخارج موجه في الخارج طرف ثم استلزام  
 انعدام الجنب في ظرف انعدام الكل فيه وهذا الوجه يعقل على المحصول ان الجسماء  
 وهو فحش من جزئية الماهية الكلية الموجه استخفافا عما يشتهر بالنظر  
 الجلي اما النظر الدقيق فلا يشتهر ولا يجوز به بل يحكي ان يكون الكليات منتزعا  
 صرفة من الجنبات الموجهة فيه وهي عين الشخصيات والكليات النسبية  
 اليها اعراض عامة لها منتزعات من ذواتها كالقيد في النفس المنتزعة  
 من الماهيات والهويات وكلا مكان المنتزع عنها وهذا هو الحق المستمع  
 الذي ثبت عندني بالبرهان المستقيم وسياتي في بيان مذهب النافين  
 والثاني ما يخصه بعض المتأخرين من المحققين وهو ان الاتصال في الاجسام  
 ثابت باطل الجزء الذي لا يتجزى والمتصل اذا قسمناه الى قسمين مثلا  
 بالقسم الكلية والنجى ان المتصلان اللذان انفكا في الخارج اما ان يكونا  
 عين الشخص او لا على الثاني ثبت المطلوب من وجود الكلي الطبيعي في  
 الخارج فانه على تقدير عدمه فيه اما هي شخصتها محضة متباينة في  
 الاول لم تثبت بينهما اتصالا سابقا ولا حقا معانه قد ثبتت الزمان السابق  
 على الاتصال بل اللاحق ايضا في بعض الصيغ كاجزاء الماهية اذا انفصلت  
 من ماء متصل وانهم لم اتصلت بعد ذلك وهذا بناء على ان المتباينين

الاول بيان الوجه الثاني  
 مستدل

قوله لا يشاهد ما وكذا الانسان والفرس بالنسبة الى استخفافهما الموجهة  
 فيه ولا شاك ان جزء الموجه في الخارج موجه في الخارج طرف ثم استلزام  
 انعدام الجنب في ظرف انعدام الكل فيه وهذا الوجه يعقل على المحصول ان الجسماء  
 وهو فحش من جزئية الماهية الكلية الموجه استخفافا عما يشتهر بالنظر  
 الجلي اما النظر الدقيق فلا يشتهر ولا يجوز به بل يحكي ان يكون الكليات منتزعا  
 صرفة من الجنبات الموجهة فيه وهي عين الشخصيات والكليات النسبية  
 اليها اعراض عامة لها منتزعات من ذواتها كالقيد في النفس المنتزعة  
 من الماهيات والهويات وكلا مكان المنتزع عنها وهذا هو الحق المستمع  
 الذي ثبت عندني بالبرهان المستقيم وسياتي في بيان مذهب النافين  
 والثاني ما يخصه بعض المتأخرين من المحققين وهو ان الاتصال في الاجسام  
 ثابت باطل الجزء الذي لا يتجزى والمتصل اذا قسمناه الى قسمين مثلا  
 بالقسم الكلية والنجى ان المتصلان اللذان انفكا في الخارج اما ان يكونا  
 عين الشخص او لا على الثاني ثبت المطلوب من وجود الكلي الطبيعي في  
 الخارج فانه على تقدير عدمه فيه اما هي شخصتها محضة متباينة في  
 الاول لم تثبت بينهما اتصالا سابقا ولا حقا معانه قد ثبتت الزمان السابق  
 على الاتصال بل اللاحق ايضا في بعض الصيغ كاجزاء الماهية اذا انفصلت  
 من ماء متصل وانهم لم اتصلت بعد ذلك وهذا بناء على ان المتباينين

قوله لا يشاهد ما وكذا الانسان والفرس بالنسبة الى استخفافهما الموجهة  
 فيه ولا شاك ان جزء الموجه في الخارج موجه في الخارج طرف ثم استلزام  
 انعدام الجنب في ظرف انعدام الكل فيه وهذا الوجه يعقل على المحصول ان الجسماء  
 وهو فحش من جزئية الماهية الكلية الموجه استخفافا عما يشتهر بالنظر  
 الجلي اما النظر الدقيق فلا يشتهر ولا يجوز به بل يحكي ان يكون الكليات منتزعا  
 صرفة من الجنبات الموجهة فيه وهي عين الشخصيات والكليات النسبية  
 اليها اعراض عامة لها منتزعات من ذواتها كالقيد في النفس المنتزعة  
 من الماهيات والهويات وكلا مكان المنتزع عنها وهذا هو الحق المستمع  
 الذي ثبت عندني بالبرهان المستقيم وسياتي في بيان مذهب النافين  
 والثاني ما يخصه بعض المتأخرين من المحققين وهو ان الاتصال في الاجسام  
 ثابت باطل الجزء الذي لا يتجزى والمتصل اذا قسمناه الى قسمين مثلا  
 بالقسم الكلية والنجى ان المتصلان اللذان انفكا في الخارج اما ان يكونا  
 عين الشخص او لا على الثاني ثبت المطلوب من وجود الكلي الطبيعي في  
 الخارج فانه على تقدير عدمه فيه اما هي شخصتها محضة متباينة في  
 الاول لم تثبت بينهما اتصالا سابقا ولا حقا معانه قد ثبتت الزمان السابق  
 على الاتصال بل اللاحق ايضا في بعض الصيغ كاجزاء الماهية اذا انفصلت  
 من ماء متصل وانهم لم اتصلت بعد ذلك وهذا بناء على ان المتباينين



قوله لا يمتنع ان يكون له  
 المتباينين بالذات وقوله لا يمتنع  
 الوجود الثاني وقوله لا يمتنع  
 الوجود الاول وقوله لا يمتنع  
 دليل آخر لا يمتنع ما صله بالمتباين  
 ان المتباينين الذين انفكوا في الخارج  
 عين الشخص وقوله لا يمتنع  
 بينه الاتصال لا يمتنع فانه ما ثبت  
 الاتصال بين الاثنين الاولين  
 الاثبت بين الاثنين الاولين  
 غير المتباينين في الخارج وقوله لا يمتنع  
 اي لا يمتنع الاتصال في الخارج

بالذات لا يتصلان والشخصان متباينان لذلك وهذا مع انه قد ثبت  
 برهن عليه في مقامه هذا الفتح بالفظ الدقيق فان اجسم المتصل لم يثبت  
 امكان انفكاكه في الخارج وقد بيناه مفصلا في بعض المحاشي والشرح وايضا  
 ان الاجزاء المتصلة قد اعدت بالفك بانعدام المتصل الاول والاجزاء  
 الحادثة بعد الانفصال غير فان الاول اجزاء انتزاعية صرفة تابعة للمتصل  
 الاول فيجب ان يتغير بانعدامه والثانية حقائق موجودة في الخارج فيجب  
 ان تبين الاول وحده لا يث ما ورد ان الاجزاء المتصلة للماء بعينها  
 الاجزاء المتصلة له وهذه الاجزاء بعد الانفصال متباينة بالحقبة احد الكلي  
 الطبيعي فيه فكيف تتحد مع اجزاء المتصلة الذهنية فان الاتصال لا يثبت في  
 المتباينات ووجه عدم الوجود ظاهر للقطن بما لوحنا فان الاجزاء لا  
 انتزاعيات صرفة والثانية موجودة اية صرفة فيجب ان تبين ان المتباينين  
 ذواتها وان اشتركت في معنى المائتة المعارضة لما قلنا ان الاجزاء المتصلة متحد  
 في الماهية لا اتحادها في الوجود فلا تكون تشخصا محضة فلا بد من وجوب  
 الكلي الطبيعي فيها فثبت المطلوب قلت كلا فان الاجزاء المتصلة  
 انتزاعيات صرفة لا تحقق لها في الخارج فلم يثبت وجوب الكلي الطبيعي في  
 الخارج ولي ههنا نظري في انهم يطعن عليه احكاما بمنع كون تلك الاجزاء  
 متحدة بحسب الحقيقة بل انتزاعيات صرفة متباينة بحسبها كما دللنا على

قوله لا يمتنع ان يكون له  
 المتباينين بالذات وقوله لا يمتنع  
 الوجود الثاني وقوله لا يمتنع  
 الوجود الاول وقوله لا يمتنع  
 دليل آخر لا يمتنع ما صله بالمتباين  
 ان المتباينين الذين انفكوا في الخارج  
 عين الشخص وقوله لا يمتنع  
 بينه الاتصال لا يمتنع فانه ما ثبت  
 الاتصال بين الاثنين الاولين  
 الاثبت بين الاثنين الاولين  
 غير المتباينين في الخارج وقوله لا يمتنع  
 اي لا يمتنع الاتصال في الخارج  
 قوله لا يمتنع ان يكون له  
 المتباينين بالذات وقوله لا يمتنع  
 الوجود الثاني وقوله لا يمتنع  
 الوجود الاول وقوله لا يمتنع  
 دليل آخر لا يمتنع ما صله بالمتباين  
 ان المتباينين الذين انفكوا في الخارج  
 عين الشخص وقوله لا يمتنع  
 بينه الاتصال لا يمتنع فانه ما ثبت  
 الاتصال بين الاثنين الاولين  
 الاثبت بين الاثنين الاولين  
 غير المتباينين في الخارج وقوله لا يمتنع  
 اي لا يمتنع الاتصال في الخارج  
 قوله لا يمتنع ان يكون له  
 المتباينين بالذات وقوله لا يمتنع  
 الوجود الثاني وقوله لا يمتنع  
 الوجود الاول وقوله لا يمتنع  
 دليل آخر لا يمتنع ما صله بالمتباين  
 ان المتباينين الذين انفكوا في الخارج  
 عين الشخص وقوله لا يمتنع  
 بينه الاتصال لا يمتنع فانه ما ثبت  
 الاتصال بين الاثنين الاولين  
 الاثبت بين الاثنين الاولين  
 غير المتباينين في الخارج وقوله لا يمتنع  
 اي لا يمتنع الاتصال في الخارج

قوله لا يمتنع ان يكون له  
 المتباينين بالذات وقوله لا يمتنع  
 الوجود الثاني وقوله لا يمتنع  
 الوجود الاول وقوله لا يمتنع  
 دليل آخر لا يمتنع ما صله بالمتباين  
 ان المتباينين الذين انفكوا في الخارج  
 عين الشخص وقوله لا يمتنع  
 بينه الاتصال لا يمتنع فانه ما ثبت  
 الاتصال بين الاثنين الاولين  
 الاثبت بين الاثنين الاولين  
 غير المتباينين في الخارج وقوله لا يمتنع  
 اي لا يمتنع الاتصال في الخارج  
 قوله لا يمتنع ان يكون له  
 المتباينين بالذات وقوله لا يمتنع  
 الوجود الثاني وقوله لا يمتنع  
 الوجود الاول وقوله لا يمتنع  
 دليل آخر لا يمتنع ما صله بالمتباين  
 ان المتباينين الذين انفكوا في الخارج  
 عين الشخص وقوله لا يمتنع  
 بينه الاتصال لا يمتنع فانه ما ثبت  
 الاتصال بين الاثنين الاولين  
 الاثبت بين الاثنين الاولين  
 غير المتباينين في الخارج وقوله لا يمتنع  
 اي لا يمتنع الاتصال في الخارج

[illegible]







بما هو محل ما ان يكون هو الماهية من حيث هي هي فيلزم مقارنته <sup>تخص</sup>  
زيد لم ضرورة وجود المحل اعنى الماهية من حيث هي هي فيلزم <sup>المحل</sup>  
هو الماهية من حيث الخصو <sup>فلا يكون تلك الخصا</sup> فلا يكون تلك الخصا  
ولا يلزم الدور لا غيرها ولا يلزم التسلسل الذي يرتب لهم ما قال  
جدي مرشد مقدم المحققين نظام الملة والدين قدس سره العز  
ان الماهيات على تقدير وجودها في الخارج وانضمام الشخص اليها الماهية  
المجردة التي اقيم البرهان على ابطالها فانها لا تنتقل حصولها في الخارج بالاعتين  
ولا تتعلقها بان يكون في الخارج طبيعة عامة موحدة فيه ثم ينضم اليها شخص  
زيد <sup>ويعبر</sup> ويكر فان الماهية المجردة وهذه الماهية التي ينضم اليها الشخص <sup>شخصا</sup>  
في البطلان <sup>اقول</sup> ويجبر بطلانها ما ذكرنا انما ان تامة حق التامل فيه  
وجدا <sup>كما قال</sup> المرشد الحق ثم انه قد يقال في تصحيح الانضمام المذكور انه  
يجب ان يكون انضمام الفصل الى الجنس فيكون الشخص في مرتبة وجود  
ذاته محصلة الماهية بحسب الوجود والشخص بحسب خصيصة معينة <sup>اجبة</sup>  
الى وجود الماهية <sup>القول</sup> فيه فساد ضرورة وجود الاول ان في انضمام الفصل  
الى الجنس بعض الملاحظات التفصيلية للعقل وهي مرتبة الصفة والمادة  
انما يكون الشخص للصفة محتاجا الى الشخص الخاص لمادة فلو كان انضمام  
الشخص الخاص الى الماهية كان انضمام الفصل اعنى الصفة الى الجنس اعنى

بما هو محل ما ان يكون هو الماهية من حيث هي هي فيلزم مقارنته  
زيد لم ضرورة وجود المحل اعنى الماهية من حيث هي هي فيلزم  
هو الماهية من حيث الخصو فلا يكون تلك الخصا  
ولا يلزم الدور لا غيرها ولا يلزم التسلسل الذي يرتب لهم ما قال  
جدي مرشد مقدم المحققين نظام الملة والدين قدس سره العز  
ان الماهيات على تقدير وجودها في الخارج وانضمام الشخص اليها الماهية  
المجردة التي اقيم البرهان على ابطالها فانها لا تنتقل حصولها في الخارج بالاعتين  
ولا تتعلقها بان يكون في الخارج طبيعة عامة موحدة فيه ثم ينضم اليها شخص  
زيد ويعبر ويكر فان الماهية المجردة وهذه الماهية التي ينضم اليها الشخص  
في البطلان ويجبر بطلانها ما ذكرنا انما ان تامة حق التامل فيه  
وجدا كما قال المرشد الحق ثم انه قد يقال في تصحيح الانضمام المذكور انه  
يجب ان يكون انضمام الفصل الى الجنس فيكون الشخص في مرتبة وجود  
ذاته محصلة الماهية بحسب الوجود والشخص بحسب خصيصة معينة اجبة  
الى وجود الماهية القول فيه فساد ضرورة وجود الاول ان في انضمام الفصل  
الى الجنس بعض الملاحظات التفصيلية للعقل وهي مرتبة الصفة والمادة  
انما يكون الشخص للصفة محتاجا الى الشخص الخاص لمادة فلو كان انضمام  
الشخص الخاص الى الماهية كان انضمام الفصل اعنى الصفة الى الجنس اعنى  
بما هو محل ما ان يكون هو الماهية من حيث هي هي فيلزم مقارنته  
زيد لم ضرورة وجود المحل اعنى الماهية من حيث هي هي فيلزم  
هو الماهية من حيث الخصو فلا يكون تلك الخصا  
ولا يلزم الدور لا غيرها ولا يلزم التسلسل الذي يرتب لهم ما قال  
جدي مرشد مقدم المحققين نظام الملة والدين قدس سره العز  
ان الماهيات على تقدير وجودها في الخارج وانضمام الشخص اليها الماهية  
المجردة التي اقيم البرهان على ابطالها فانها لا تنتقل حصولها في الخارج بالاعتين  
ولا تتعلقها بان يكون في الخارج طبيعة عامة موحدة فيه ثم ينضم اليها شخص  
زيد ويعبر ويكر فان الماهية المجردة وهذه الماهية التي ينضم اليها الشخص  
في البطلان ويجبر بطلانها ما ذكرنا انما ان تامة حق التامل فيه  
وجدا كما قال المرشد الحق ثم انه قد يقال في تصحيح الانضمام المذكور انه  
يجب ان يكون انضمام الفصل الى الجنس فيكون الشخص في مرتبة وجود  
ذاته محصلة الماهية بحسب الوجود والشخص بحسب خصيصة معينة اجبة  
الى وجود الماهية القول فيه فساد ضرورة وجود الاول ان في انضمام الفصل  
الى الجنس بعض الملاحظات التفصيلية للعقل وهي مرتبة الصفة والمادة  
انما يكون الشخص للصفة محتاجا الى الشخص الخاص لمادة فلو كان انضمام  
الشخص الخاص الى الماهية كان انضمام الفصل اعنى الصفة الى الجنس اعنى









غير مفارقة عن ذات الكل في طرف من الظروف فهذا الاشتباه اوقعه  
في الزعم الفاسد فعليه بالتعطن الفائق والفكر اللائق هذا اي بيان الوجوه  
في الخارج في المحاطة والمطلقة واما المجرعة فلم يذ هل يصل الى وجودها  
في الخارج ودليله ان الماهية اذا وجدت في الخارج فلا يكون اقل من  
ان يفيضها الوجود الخارجي واللوانم المنتسبة اليها فلم تكن مجرعة الا فلا طوط  
وهي المثل الا فلا طوطية وهذا اما يشنع به عليه الحق عندي ان التشنيع  
المبدؤ كرساقط عنه فان المثل اعني علم المثل قد تعسف بتفسيرات اخرى  
واما انتساب القول بانه قائل بوجود الماهية المجرعة لا بمعنى عدم الافتراض  
بالعوارض فلم يثبت نعم ذلك لو ثبت كان انتساب التشنيع اليه غير شنيع  
وهو مع علو شأنه برئي عن ذلك القول واما الانتساب بقوله بالمثل فتعسف  
للمتشنيع لما ذكرنا من ان له التفسير الاخرى وقد تعسف في تفسيرا لطبيعة  
باب الالاجسام في المطلقة اعني ارباب الالاجسام وهي العقول المفارقة للمادة  
لما لم يدل برهان قوي على بطلانها في باب العلم بالصق القائمة بانفسها  
وهذا حاله بطلانها في باب تفسير العقول في العالم المتوسط بين عالم  
اعني المجرعات علم الشهادة اعني الالاجسام المادية في غير مثله هو المثل  
المشاكلة لمعارضة عن المادة عقلانية غير قابلة للفناء في حيث انها  
مفارقة عن المادة ملققة بعالم المجرعات ومن حيث انها مقدارية ملققة

الاشياء في الخارج في طرف من الظروف فهذا الاشتباه اوقعه  
في الزعم الفاسد فعليه بالتعطن الفائق والفكر اللائق هذا اي بيان الوجوه  
في الخارج في المحاطة والمطلقة واما المجرعة فلم يذ هل يصل الى وجودها  
في الخارج ودليله ان الماهية اذا وجدت في الخارج فلا يكون اقل من  
ان يفيضها الوجود الخارجي واللوانم المنتسبة اليها فلم تكن مجرعة الا فلا طوط  
وهي المثل الا فلا طوطية وهذا اما يشنع به عليه الحق عندي ان التشنيع  
المبدؤ كرساقط عنه فان المثل اعني علم المثل قد تعسف بتفسيرات اخرى  
واما انتساب القول بانه قائل بوجود الماهية المجرعة لا بمعنى عدم الافتراض  
بالعوارض فلم يثبت نعم ذلك لو ثبت كان انتساب التشنيع اليه غير شنيع  
وهو مع علو شأنه برئي عن ذلك القول واما الانتساب بقوله بالمثل فتعسف  
للمتشنيع لما ذكرنا من ان له التفسير الاخرى وقد تعسف في تفسيرا لطبيعة  
باب الالاجسام في المطلقة اعني ارباب الالاجسام وهي العقول المفارقة للمادة  
لما لم يدل برهان قوي على بطلانها في باب العلم بالصق القائمة بانفسها  
وهذا حاله بطلانها في باب تفسير العقول في العالم المتوسط بين عالم  
اعني المجرعات علم الشهادة اعني الالاجسام المادية في غير مثله هو المثل  
المشاكلة لمعارضة عن المادة عقلانية غير قابلة للفناء في حيث انها  
مفارقة عن المادة ملققة بعالم المجرعات ومن حيث انها مقدارية ملققة

الاشياء في الخارج في طرف من الظروف فهذا الاشتباه اوقعه  
في الزعم الفاسد فعليه بالتعطن الفائق والفكر اللائق هذا اي بيان الوجوه  
في الخارج في المحاطة والمطلقة واما المجرعة فلم يذ هل يصل الى وجودها  
في الخارج ودليله ان الماهية اذا وجدت في الخارج فلا يكون اقل من  
ان يفيضها الوجود الخارجي واللوانم المنتسبة اليها فلم تكن مجرعة الا فلا طوط  
وهي المثل الا فلا طوطية وهذا اما يشنع به عليه الحق عندي ان التشنيع  
المبدؤ كرساقط عنه فان المثل اعني علم المثل قد تعسف بتفسيرات اخرى  
واما انتساب القول بانه قائل بوجود الماهية المجرعة لا بمعنى عدم الافتراض  
بالعوارض فلم يثبت نعم ذلك لو ثبت كان انتساب التشنيع اليه غير شنيع  
وهو مع علو شأنه برئي عن ذلك القول واما الانتساب بقوله بالمثل فتعسف  
للمتشنيع لما ذكرنا من ان له التفسير الاخرى وقد تعسف في تفسيرا لطبيعة  
باب الالاجسام في المطلقة اعني ارباب الالاجسام وهي العقول المفارقة للمادة  
لما لم يدل برهان قوي على بطلانها في باب العلم بالصق القائمة بانفسها  
وهذا حاله بطلانها في باب تفسير العقول في العالم المتوسط بين عالم  
اعني المجرعات علم الشهادة اعني الالاجسام المادية في غير مثله هو المثل  
المشاكلة لمعارضة عن المادة عقلانية غير قابلة للفناء في حيث انها  
مفارقة عن المادة ملققة بعالم المجرعات ومن حيث انها مقدارية ملققة

*[The page contains dense handwritten Persian script in several columns.]*



قال  
وان يكون اى المعروف  
سائر المعروف فى الصدق لافى  
المعروف حتى يتوهم ان  
هذا القول

[illegible]

بالتحصيل الحقيقي في سياكي لهذا مريد تفصيل في معنى التعريف اللفظي  
 تحصيل صورة غير حاصل أي مطلقا أي ابتدائيا أو تعقيبيا كالوحدان  
 فان علم وجودها أي وجود تلك الصورة في الخارج بمعنى جوه متعلقها فيه  
 فهو بحسب الحقيقة تعريف الإنسان بالحيوان الناطق عند من علم وجوده  
 فيكون أي ان لم يعلم وجودها في الخارج بالمعنى الذي ذكرنا بحسب الاسم  
 وهذا القسمان مختلفان بحسب الاشخاص فمنهم من يعلم وجود الشيء في  
 الخارج ويعرفه بالحد أو الرسم يكون التعريف عند بحسب الحقيقة ومنهم من لا يعرف  
 وجوده فيه يكون بحسب الاسم بل يختلفان بحسب شخص أحد بالنظر إلى  
 الوقتين تندرج فيه اقسام ثمانية فان التعريفين المذكورين كل واحد قد يكون  
 قد يكون رسما وكل واحد من الحد الرسم قد يكون تاما وقد يكون غير تام والتاسعة  
 هذه الاقسام الثمانية هو التعريف اللفظي فجميع اقسام التعريف منصفة في النسبة  
 ولا بد ان يكون المراد اجلي هذه الدعوى اجلي اخفى من البيان فلا يصح بالمسألة  
 معرفة ولا يخفى ان يكون مساويا فيجب كالايراد والانعكاس أي المنع والجمع  
 فلا يصح بالعدم كالاخلاق بالمنع والاخص كالاخلاق بالجمع وهذا القسم أي الجامع  
 والماثل هو الفرق الكامل المعروف يقسم به التمييز التام في التعريف وفي بعض اقسامه  
 مدخلات ثلثة القواعد المنطقية ولذا انما خرج عن رأي ما كان بالاختصاص  
 أو بالعدم والتعريف بالمثل تعريف بالمشابهة المختصة دفعه داخل عنوان التعريف

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱







قوله فاما في هذا العلم بان هذا حد حقيقي للشيء عسير جدا فان اجنس مشتبه بالعرض العام  
والفصل بالخاصة اللهم الا لبعض الماهيات لا نزاعية التفصيلية التي ليست  
للمادة سوى ما انتزعه العقل فالحق ان العلم بكنه الاشياء اعنى العلم بانها كذا  
قد يتيسر ولا يتعسر كما في الماهيات لا نزاعية فان الكنه لها ليس كما حصل  
في النفس اما العلم بان هذا اجنس لها واذ لك فصل فلا يتيسر الا انتزاعيا  
ايضا فان الاول مثلا واذ لك البنية وغيرهما انتزاعيا في كنه العقل بان  
مقوله الاضافة جزء لها والشيء ان انواع الاضافة انما تحصل في الذهن  
لوحج اجمالي والعقل انما ينتزع منها المفاهيم العامة والخاصة ولا يقدر  
على تمييزها ذاتيات وعرضيات الا ان يقال ان المفهوم الموصل المركب من  
مفهومين انتزاعيين احدهما الجزء الاعم منه وهو اجنس له والثاني المختص  
وهو الفصل ليعلم كنهه واجزأه بالمعنى الذي ذكرنا بالبداهة فافهم والعرف  
من الغوامض وذلك للاشتباه المذكور في الماهيات الحقيقية المتخيلة  
تعم قد يستدل في بعض الماهيات المذكورة على التفرقة كما يقال الجسم جنسه  
الكبير وفصله الاتصال لم وقد استدلو اعلية بليات وذلك لاني في كون من  
الغوامض فان الغشا النظر ايات ايضا من الغوامض ثم ههنا مباحث اي تقتضيا  
الاول ان اجنس ان كان مبهما بالنظر الى الفصول العارضة الواظرة الى انواع

لا تصور ان هذا العلم بان هذا حد حقيقي للشيء عسير جدا فان اجنس مشتبه بالعرض العام  
والفصل بالخاصة اللهم الا لبعض الماهيات لا نزاعية التفصيلية التي ليست  
للمادة سوى ما انتزعه العقل فالحق ان العلم بكنه الاشياء اعنى العلم بانها كذا  
قد يتيسر ولا يتعسر كما في الماهيات لا نزاعية فان الكنه لها ليس كما حصل  
في النفس اما العلم بان هذا اجنس لها واذ لك فصل فلا يتيسر الا انتزاعيا  
ايضا فان الاول مثلا واذ لك البنية وغيرهما انتزاعيا في كنه العقل بان  
مقوله الاضافة جزء لها والشيء ان انواع الاضافة انما تحصل في الذهن  
لوحج اجمالي والعقل انما ينتزع منها المفاهيم العامة والخاصة ولا يقدر  
على تمييزها ذاتيات وعرضيات الا ان يقال ان المفهوم الموصل المركب من  
مفهومين انتزاعيين احدهما الجزء الاعم منه وهو اجنس له والثاني المختص  
وهو الفصل ليعلم كنهه واجزأه بالمعنى الذي ذكرنا بالبداهة فافهم والعرف  
من الغوامض وذلك للاشتباه المذكور في الماهيات الحقيقية المتخيلة  
تعم قد يستدل في بعض الماهيات المذكورة على التفرقة كما يقال الجسم جنسه  
الكبير وفصله الاتصال لم وقد استدلو اعلية بليات وذلك لاني في كون من  
الغوامض فان الغشا النظر ايات ايضا من الغوامض ثم ههنا مباحث اي تقتضيا  
الاول ان اجنس ان كان مبهما بالنظر الى الفصول العارضة الواظرة الى انواع

والا فذلك لا يعرف ايضا في  
والا لا نرى في الفصول العارضة الواظرة الى انواع  
الاجنس مشتبه بالعرض العام  
والفصل بالخاصة اللهم الا لبعض الماهيات لا نزاعية التفصيلية التي ليست  
للمادة سوى ما انتزعه العقل فالحق ان العلم بكنه الاشياء اعنى العلم بانها كذا  
قد يتيسر ولا يتعسر كما في الماهيات لا نزاعية فان الكنه لها ليس كما حصل  
في النفس اما العلم بان هذا اجنس لها واذ لك فصل فلا يتيسر الا انتزاعيا  
ايضا فان الاول مثلا واذ لك البنية وغيرهما انتزاعيا في كنه العقل بان  
مقوله الاضافة جزء لها والشيء ان انواع الاضافة انما تحصل في الذهن  
لوحج اجمالي والعقل انما ينتزع منها المفاهيم العامة والخاصة ولا يقدر  
على تمييزها ذاتيات وعرضيات الا ان يقال ان المفهوم الموصل المركب من  
مفهومين انتزاعيين احدهما الجزء الاعم منه وهو اجنس له والثاني المختص  
وهو الفصل ليعلم كنهه واجزأه بالمعنى الذي ذكرنا بالبداهة فافهم والعرف  
من الغوامض وذلك للاشتباه المذكور في الماهيات الحقيقية المتخيلة  
تعم قد يستدل في بعض الماهيات المذكورة على التفرقة كما يقال الجسم جنسه  
الكبير وفصله الاتصال لم وقد استدلو اعلية بليات وذلك لاني في كون من  
الغوامض فان الغشا النظر ايات ايضا من الغوامض ثم ههنا مباحث اي تقتضيا  
الاول ان اجنس ان كان مبهما بالنظر الى الفصول العارضة الواظرة الى انواع













التي لها معنى التركيب من  
الذاتيات كما يحكي ابن النلق  
شذوذاً

۱۰۰

سید سلیمان

مجلس الشورى

مجلس

الحمد لله رب العالمين

مجلس



من عبد السلام

100

۱۰۰

على الآخر وإنما أنشأ التقويل ليكون الناظر باحاطة الأطراو والجوانب على  
غطا اليقين فاذا نظرت الى الكلام تجد مؤلفا من عدة معان اي الجنس الفصل  
كل منها كاللوازم المنشودة غير الآخر فمحمدا باعتبار هذه الكلمة بالفعال في قوله  
ان الجنس له وجود بالفعل والفصل له وجود اخر فلا يدخل احدهما في الآخر  
ولا على الوجهين ضرورة ان مناط الكل عندهم على الاتحاد الوجودي فلا يتصور لكل  
في فقه وهذا الكلام الذي ذكره المصنف نقلا من القدماء تقليد فقط ليس على  
بصيرقة فان الاجزاء الكمية المستبعدة عندهم هي الجنس الفصل وكل منهما ما أخفى  
من حيث الإطلاق ولا بشرط شيء وهو مرتبة الكل ولا يضمن تغاير الوجودي الذهني  
فان المصنف في الكل التغاير بحسب العقل والاتحاد بحسب نحو اخر من الوجودي وهو  
حاصل ههنا فان الجنس حينئذ في اعتبار الحد يستعمل بعقل خاص والفصل  
يستعمل استعمالا آخر ويتحدان في التوصل النوعي سواء كان بحسب اتحاد الكليات  
والوجودي كالتعريف او بحسب الكلول ففقهنا لا يبيننا تحقيقه فالكلام على في مرتبة الحد  
المركب من الجنس الفصل منكم جدا اللهم اذا اعتبر الحد يد بالاجزاء الخارجية  
طلاوة والصيغة وهو كما ترى وليس معنى الحد بهذا الاعتبار معنى الحد  
المعقول اي على وجهين اعتبار التفصيل غير اعتبار الاجزاء كما اذا اختلف  
الى اقسام احدهما اي الجنس ففقه بالآخر اي بالفصل مستضمنا فيه وقد علمنا  
ان معنى الفقه ليس ههنا على موقعه فان الفصل خارج عن الجنس غير اصل

(صاحب المجلد)  
 مفتاح التأجيل على المسائل  
 والمتعلق التأجيل على المسائل  
 وانظر اصداء الفقه اريد  
 بالمعاني ما فوق الواجب  
 والتأجيل على التوجع مع  
 الطبيعة النورية المتغيرة  
 منها كالانسان مثلاً  
 قولك في فتده في قضيتك  
 كنهه الى حسن حبيب  
 المتعلق

—

100

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام في القلعة  
التي فيها موسى عليه السلام  
والنبي صلى الله عليه وسلم  
في القلعة التي فيها النبي  
صلى الله عليه وسلم

يعقوب

1

—

100

[illegible]

الحمد لله

١٠٠

تاریخ

2

1

2

1

1

قوله اي الجنس قوله  
 يتضمن اي الفصل في الجنس قوله  
 بان الذات اي بين الجنس الفصل قوله  
 مع الجنس قوله لا يخلو من الجنس قوله  
 مع الجنس قوله هو التركيب  
 وعلى المذهب التحقيق وهو التركيب  
 الاضماري فان الفصل وجود اول  
 متساويان وانما وجود اول  
 على الثالث اي على قوله متساويان

قوله اي الجنس قوله  
 من الجنس قوله متساويان  
 على الثالث اي على قوله متساويان  
 قوله اي الجنس قوله  
 يتضمن اي الفصل في الجنس قوله  
 بان الذات اي بين الجنس الفصل قوله  
 مع الجنس قوله لا يخلو من الجنس قوله  
 مع الجنس قوله هو التركيب  
 وعلى المذهب التحقيق وهو التركيب  
 الاضماري فان الفصل وجود اول  
 متساويان وانما وجود اول  
 على الثالث اي على قوله متساويان

في خاصة كيف يتضمن فيه الا ان يراد على طو الحقيقين الراعيين باتحاد الذات  
 والوجوه النفس بحسب ملاحظة المحل عنه فان الفصل كانه مندرج في مرتبة ذات  
 الجنس لا اتحاد مع فصله وعلى المذهب التحقيق الذي اختارنا ان يكون  
 بالتضمن هو كون الفصل من الجنس كجنس منه كما يشهد بالعبارة الشيخان المحال  
 المقبول في المحل في بعض الملاحظات التفصيلية كمنه من المحل يعني انه مشترك  
 للجنس في التخصيص وان كان بين التخصيصين فرق ففي الجواب بحسب الذات والوجوه  
 كونهما في المحل المذكور بحسب الوجود فقط وعلى كلا التقديرين لا يخلو من  
 لفظ النفس من المسامحة ووصف توصيفا لاجل التخصيص والتفريق كما ان  
 معناه ياتي بالصيغة الوجدانية التي للحد كاسبابها واما الصيغة الوجدانية  
 للحد فنفس الراعيين باتحاد الجنس الفصل بحسب الذات والوجوه هو الذات  
 البسيطة المتصلة بالذات الجنس الفصل عند الراعيين بحسب الوجود فقط  
 هو الذات المركبة المتحدة في الوجود واذ قد بطلنا ذلك بالبيان القوي مسلما  
 ظهر ان الحق بالتوحيد الصق الوجدانية للحد وهو التوحيد في الذات  
 فقط دون الذات الوجود مثلا الحيوان الناطق في تجددها الانسان بفهم  
 منه شيء واحد هو بعينه الحيوان الذي لا حيوان بعينه الناطق هكذا  
 زعم الراعيين باتحاد الجنس الفصل بحسب الذات والوجوه ويكلف العبارة  
 لمن هب القائلين بالتركيب لا تحادي فقط كما يكلف في العبارة للمذهب الحق

المتعلق  
 بالجنس الاول من الوجود في مقام  
 المهرن  
 الذات فانما هي  
 المحل للذات  
 التفسير في  
 على حسب  
 وتفسيره على  
 الذي اختارنا ذلك  
 قال في  
 الجواب  
 لا يخلو من  
 مع الجنس قوله  
 مع الجنس قوله هو التركيب  
 وعلى المذهب التحقيق وهو التركيب  
 الاضماري فان الفصل وجود اول  
 متساويان وانما وجود اول  
 على الثالث اي على قوله متساويان

قوله اي الجنس قوله  
 يتضمن اي الفصل في الجنس قوله  
 بان الذات اي بين الجنس الفصل قوله  
 مع الجنس قوله لا يخلو من الجنس قوله  
 مع الجنس قوله هو التركيب  
 وعلى المذهب التحقيق وهو التركيب  
 الاضماري فان الفصل وجود اول  
 متساويان وانما وجود اول  
 على الثالث اي على قوله متساويان

قوله اي الجنس قوله  
 من الجنس قوله متساويان  
 على الثالث اي على قوله متساويان  
 قوله اي الجنس قوله  
 يتضمن اي الفصل في الجنس قوله  
 بان الذات اي بين الجنس الفصل قوله  
 مع الجنس قوله لا يخلو من الجنس قوله  
 مع الجنس قوله هو التركيب  
 وعلى المذهب التحقيق وهو التركيب  
 الاضماري فان الفصل وجود اول  
 متساويان وانما وجود اول  
 على الثالث اي على قوله متساويان

هو التقابل بالتركيب الانضمامي في احوال بعينية الوجود وفي الثاني بعينية لا تقابل  
كان العقد كلي يفيض اوصافه الاتحادية التي للموضوع مع المجموع في الخارج  
الان هناك تركيبا خبريا فيه حكم وهذا تركيب تفصيلي يفيض اوصافه الاتحادية  
وحاصل التظان ان القضية كما تكون مرآة للحكم عنه ويكون المرآة فيها مركبة  
مفصلة والمرئي واحدا بالوحدة الحقيقية في محل الذاتيات الحقيقية عندهم  
لذلك اتحاد المركب الموصل الى الكنه الذي هو متواجد بالوحدة الحقيقية  
عندهم لان العلم في الصواب الاول تصديقي في الاخرى تصوي واما على  
ما بينناك من التركيب الانضمامي فالحد ذو المحل عنه لا يكون متواجد  
بالوحدة الحقيقية بل بحسب الحد والاعتبار فقط فجميع التصورات  
المتعلقة بالاجزاء تفصيلها هو الحد الموصل الى التصور الواحد المتعلق بجميع الاجزاء  
بالحال وهو الحد ذو وقد نعلم بعض المحققين انه لا يحصل في اتحاد ايضا  
صواب الحد وبذلك الالتفات ليد فقط وهو باطل فانه حينئذ لا يحصل العلم  
النظري فان ثمة النظر حينئذ انما يكون الالتفات فقط وهو ليس بعلم فانه  
عبارة عن الصواب الحاصل في الذهن والالتفات للمعبر بالحق فعل من  
اتصال النفس مغاير لما مر ان ذلك اصطلاح جديد من خبر ضروري في اعية  
اليوم انما اخترع اصطلاحا حكما لهم في بعض المقامات فيقول الحق في الكلام  
بما لا يرضى به قائماته وبالحكمة فيه مفسد لا تحصى على المتقن وانذهم شك لا اري







5/2/71

[illegible]

ثم بعد ذلك يحصل وجود آخر لكل واحد منهما مقارن بل يستلزم بالالتفات  
الوحيد في هذا الوجه الآخر المقارن للالتفات هو العلم النظري التصوري  
للحدود وما قالوا لا بطلان له انه يستلزم اجتماع المثلين كما  
ذكرنا فيجيب عنه بان اجتماع المثلين المستحيل انما هو اجتماع فردين  
لما هي واحدة في زمان كذلك جهة واحدة ويحتمل ان يكون الواحد الاخيرة  
مفقودا وهو هناك ان اذ اعتبرنا قيامه وحصوله بالزمان في الحد يكون له  
جمية من المحل واسم الاستعداد الخاص فيه واذا اعتبرنا قيامه وحصوله بالزمان في  
الحد فيكون له جهة اخرى مغايرة الاولى وهي الاستعداد الخاص هكذا الحال في  
الفصل وهذا كما يقال ان الصفة الجمعية طبيعة نوعية واحدة يتعدد افرادها في  
المحل الواحد هو جمولي العناصر في زمان واحد انما يكون ذلك بتعدد الجهات في  
الحد وان لم يكن الاستعدادات الخاصة والتعدد ههنا ايضا بحيث ان يكون  
بمثابة الجهات اما في المقدمتين الرسميتين فبالترام ان الصفة الجامعة للرسم  
اعتبار ان اعتبار ذاتها وكما ناله الالتفات الى الرسم وهذا الاعتبار سهو قد يكون  
بهديك واعتبارا ذاتا بحيث عرضي للرسم في الالتفات بعد الرسم وهذا الاعتبار يكون  
تلك الصفة النظرية وبعد في العلم النظرية وهذا كما يقال ان المعالج بالفتح  
مرتب على المعالج بالكم في حينئذ يحصل الصفة النظري بالرسم ايضا فانظر  
الى هذه التفككات الباردة لاصلاح كلامهم واحسن المتبع فالا الهام المادي

بعض  
انها حقوقه فان  
وان لم تجد مكان  
فاجتمع التلاميذ  
زمان ان يحدث  
البحار ونرى  
خمس  
الكل الذي  
الفصل  
يكون له  
الخاص  
وحصوله  
جهة من  
الاستعداد  
اي استعداد  
كيفية  
بعض

في الماء والاراء الحسية  
بقدر الجراثيم من بين الانبياء  
التي في الصورة الحسية الحية  
تصل هذه الصورة للصورة  
الاخرى ومن جهة الاشارة  
الحسية المصنوعة من الارض  
هذه الصورة هي التي  
ويكون كذا في التفسير  
فكل ما في التفسير هو  
على قوله انما في الصورة  
والجراثيم هي التي  
الحاصلة من التفسير



وان زعم الحكماء كلاهما وهو من بيت التصديق والحق عندك انقلاب شيء  
الملازمة **الثاني** التعريف اللفظي من المطالب التصويقي والتحقق في  
بيانه ما ذكر من انه يحصل بالتصديق ثانيا في المبدئية وهذا الطريق مثبت  
عندهم فانه جواب ما هو كمال ما هو جواب ما هو فهو تصديق وقد يناقش  
في هذا الدليل بان ذلك يقتضيه الحقائق العلمية بوضع الالفاظ والاصطلاحات  
فاننا وان سلمنا ان التعريف اللفظي جواب لكن لا نسلم ان جواب ما هو  
في التصديق وليس على اثبات دليل الا بالاصطلاح والوضع اللغوي الذي لا يمكن  
بها اثبات حصول التصديق في الذهن بل يجوز ان يكون ثمة نقول لا نقول في التصديق  
المعلق فقط والعرف الخاص او العام انما يقتضيان بلفظ ما هو التصديق  
بالمعنى العام من حصول التصديق والاتفاق اليها وحيث لا يتم مقصودهم من اثبات  
كون التعريف اللفظي من المطالب التصويقي حقيقة فانه لا يثبت له عند  
حصول التصديق حقيقة نعم انما يثبت ذلك في التعريف اللفظي اذا ثبت حصول  
التصديق في مرتبة ثانية في المبدئية وهو لم يثبت عندهم بدليل قطعي بل يجوز عند  
العقل بعد تسليم حصول التصديق في الذهن ان يكون التصديق بانه في المبدأ فقط  
بذهل الذهن عن اعمالي لا يلتفت اليها اصلا وقد يلتفت اليها بالوجه الثاني  
والنقص في الذهن والاحضار انما يطرأ على التصديق الحاصل في العقل  
والحواس مردون ان يتخذ التصديق الكلية مثلا من انحرافه وهو العقل انما

[illegible]









[illegible]

الكثيرة بالتفصيل بحسب تقدم الوضع فإن قلت التفصيل فيه إما أن يكون  
 أن واحداً في الألفاظ والأصناف والأول باطل لما تقر عندكم من أن النفس في  
 أن واحداً لا يلحق بالثنتين بلحاظين الثاني أيضاً باطل ووجه الترجيح بلا مرجح  
 فإن الأوصاف كلها ابتدائية عندنا لا لاحقاً لا تتبعها لاحقاً على الآخر قلت كلا  
 بل يحن أن يرجح بعض منها على الآخر بمسببة طبع اللاحق أو كسوة أو لا في  
 ذهنه وكذا ينبغي أن يكون له مرجحات أخرى كما لا يخفى على من له أدنى فطنة  
 ولو لا ذلك لبطل المشتك مطلقاً مع أنه محقق وموجب بالدليل الاستقرائي  
 وإلا لما تحقق قضية أحادية معناها أن القضية عندكم مخصص في الثنائية  
 والتلائية وبطل الأحادية بالاستقراء فلو جاز أن ينتقل من اللفظ المفرد إلى  
 التفصيل لجاز أن ينتقل من المعنى الموضوع والمحمول والنسبة التامة الخبرية  
 والاشغال الملزكة باطل في التالي باطل أفكراً المقدم وهو المطلوب أن قلت ماذا  
 تريد بالبحوث في قوله ولا يجوز تحقيق الخان أريد به الجواز العقلي فذلك غير  
 فالأمر بطرد التاكيد كيف صيغة افعل بنقل منها إلى معنى القضية وهو مفرد  
 ولم يتكلم به لأن المراد على المسند إليه التكامل إلى أحسن افعل والنسبة المتكاملة غير  
 في فاعل وإن أريد به الجواز الوجودي أي الجواز المقارن به فذلك غير مفيد للطلو  
 كفي تحقيق الاستقراء في القضية بآلاف بعضها من اللفظ المفرد لا يستلزم أن يكون  
 لفظ مفرد أصلاً لا ينقل منه إلى المعنى المركب التفصيلي الذي صيغ في الآخر وفي غيره ذلك

[illegible]

و استیجوا الاوتیج  
 ابدا ایتیه فلا ترجع الی احد  
 علی الاخر تنی بالخط و احسنه اول  
 فیما یرجع الی احد  
 و حاصل الجواب اقتضی التمسک  
 و هو ان تفصل فی المخدوش  
 فالا لانات و الا انتم الی احد  
 و لزم و تم التمسک الی احد  
 و لزم و تم التمسک الی احد









فإن حصول معناه في علم الوضع يمكن إلا بالوجه العرضي فما يحصل الاشتغال  
 إلى معناه فقط وبعد التقاء اللفظ عليه في علمه بالوضع على هذا الوجه  
 يجوز أن يحصل ذات معناه أيضا وفي بين التفات الشيء وحصوله  
 وكذا فرق بين الحصول بالذات وبين حصوله بالعرض فلا يلزم الدوام  
 فتغاير الموقوف والموقوف عليه اللهم إلا أن يجاب بأن هذا الاحتمال  
 من المستحبات فإنه لا مناسبة بين اللفظ والمعنى وإن كان اللفظ  
 موضوعا له فإن هذا البعد من إيصال الرسوم إلى الشيء لا اتحادها معه  
 بالعرض دون هذا وإلى هذا التفصيل انشأ المصنف بقوله وإنما منه  
 أي من اللفظ المفرد الأحضار فقط أي لا يحصل معناه ابتداء بل من  
 ثابته في المدركة بالتوجه إلى معناه وذلك مفاد التعريف اللغوي  
 ولذا قال فلا يصح التعريف باللفظ أي لا يصح تعريف المعنى المفرد  
 سواء عبر عنه باللفظ أو بلفظ المفرد الموضوع عبارة اللفظ باللفظ  
 وذلك لعدم الفائدة لا وجود الأحضار

خاتمة الطبع

على الدرجات العلمية السرمديين من غير شريعتهم بحسن كمال الحسن في غاية النظرة

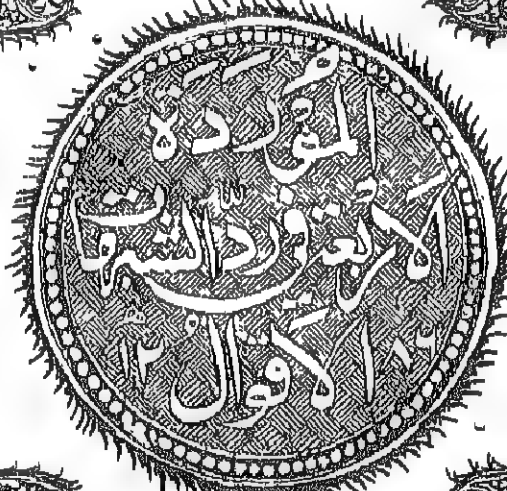
[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
والله اعلم بالصواب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْأَفْئِدَةُ جَاهِلِيَّةٌ قَدْ تَمَّ عَمَلُهَا فِي الْإِسْلَامِ وَتَمَّ عَمَلُهَا فِي الْإِسْلَامِ وَتَمَّ عَمَلُهَا فِي الْإِسْلَامِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَطْبَعَةُ مَدِينَةِ الْمَدِينَةِ  
دَرْجَةُ زَاوِيَةِ كَابِيَّةٍ مَصْبُوحَةٍ

اما بعد الحمد لاهله والصلوة على اهلها فهذه الموديعات لازاحة الشبهات على كلام الاستاذ العلامة  
البارع القمقام مولانا محمد يوسف حفظه الله عن موجبات التلوهف التأسف وتبعية ايراد رتبة اقوال  
مشتملة على القيل والقال **القول الاول** انه قال في السلم سبحانه الضمير اثنان الى السجدة او الى الله المضمين  
في الضمير او المذكور في البسملة كذا اذا الشراح وقال الاستاذ العلامة دام ظله النظر الدقيق يحكم بان  
المرجع ليس مذكور امراحة لان التسمية بعد تسليم كون جزء الكتاب ابدأ منه سنة مستقلة  
كلا ابتداء بالضمير فارجاع الضمير الواقع في التمجيد الى الواقع في التسمية مناف للامتناع لان استقلال قائل التسمية  
**اقول** ليس مقصود دام ظله ان جملة التمجيد مستقلة بمعنى انها ليست من قواعد الجملة الاولى  
كما حال والفت حتى يرخ ان رجوع الضمير الواقع في التمجيد الى الجملة الاولى لا ينافي الاستقلال بهذا المعنى  
ولان جملة التمجيد لما تشتمل على الضمير المحتاج الى المرجع لا تبقى مستقلة اذا مستقل ما لا يفتاق الى الغرض حتى يرد  
ان هذا الاحتياج لا يخرج الكلام عن الاستقلال كيف وقع امثال في الفرقان التمجيد قال عز وجل قل  
تبارك الذي القوله وهو العزيز وقال ابن الحاجب الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرغ وهي اسم وفعل وحرف  
فالجملة التالية مع استقلالها هنا تشتمل على ضمير اجعل الى ما سبق وما قيل وليت شعري من منع رجوع  
ضمير الجملة المستقلة الاولى الى الثانية انتهى فقلوب الصالحين ان يقول وليت شعري من منع رجوع ضمير  
الجملة المستقلة الثانية الى الاولى بل المرام ان الاستقلال بمعنى ترك الخاطم مع اخر فالمعنى ان الاستقلال  
بكل من التسمية والتمجيد سنة مستقلة بالخير فيكون كل منهما مستقلا في كونه مبتدأ به بمعنى انه محذوف والملا  
هم اخرى فلو اعيد الضمير في احدهما الى ما في الاخرى كانت الاخرى ملحوظة مع الاخرى وخرجت عن حكم  
الاستقلال والشاهد على ان كلا منهما محذوف الملاحظة مع اخرى انه لم يقل احد بان لفظ الله في الحمد  
من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير كذا قيل فتدبر ثم تلقى عليك انه لما جوف القاضى في شرح قول المصنف  
الايمان به نعم الصديق عثر الضمير الى الله واوضحه الاستاذ في حاشيته على شرح القاضى بقوله وهو المذكور  
في البسملة انتهى قيل ان هذا الشيء عجاب فانهم جوف في حاشية شرح القاضى رجوع الى الله المذكور في البسملة  
ومعناه في حاشية شرح مولانا محمد حسن وهو الضميرين قولهم تدافع ولا بعد ان يقال ان الاستاذ شرح كلام  
القاضى هناك على حسب علمه واختاره مناهم احكم به دقيق نظره كما صرح هو به فلا تدافع **القول الثاني**  
انه قال في السلم وههنا شائش مشهور وهوان العلم والمعلوم انه وقال في حاشيته المنهية شرعا علم انه قد تفر  
الشبهة باعتبار نفس الصديق وحرف الجواب ان التعلق بكل شيء لا يستلزم التعلق بكل وجه فيجب ان يعتد بقلقه  
بحقيقة الصديق وبكلمه ويحذف التعلق به باعتبار وجهه ورسمه الا ترى ان حقيقة الواجب يمتنع تصورا  
بالكثرة وانما يجوز بالوجه وان المعاني الحرفية يمتنع قبولها وحدها وانما يجوز بان يضم ضميرها الى ما قبله وقيل

المصدر الحديث  
خادم الحرمين

المراد بالوجه  
خادم الحرمين

المراد بالوجه  
خادم الحرمين

المراد بالوجه  
خادم الحرمين

المراد بالوجه  
خادم الحرمين

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

10/10/1954



نلقي عليك أولاً أن قوله عن التقرير الأول متعلق بالجواب المذكور وقوله لا يجري وقوله  
 فإن النسبة المشكوكة في دليل بقوله لا يجري وثانياً أن توضيحاً لا يجري الجواب المذكور في المنهية عن  
 التقرير الأول وهو تقرير المشبهة باعتبار نفس التصديق ههنا أي في تقرير المشبهة المسطوق في المتن وهو تقرير  
 باعتبار المصدق به فإن مدار تقريرها باعتبار المصدق به تعلق التصو والتصديق بشي ثالث لا تعلق التصو  
 بالتصديق حتى يجاب بمنع فعله بكنهه التصديق وثالثاً أن هذا كله مما أفاده الاستاذ العلامة دام ظلوه وقد علم  
 بوجوه منها أنه خلاف المساق وفيه أنه هو الظاهر المساق وخلاف المساق ما فهمه المساق كما سيكشف  
 عنك غطاؤه ومنها أنه صرح في حاشيته على شرح القاضي بأن التخصيص بجريان الحل على تقرير المشبهة دون  
 تقرير آخر ترجيح بلا مرجح كلامه في الحاشيتين متناقض فلا عبدة به ولا يذهب عليك أن القاضي أصر بأن الحل  
 المذكور في المتن يجري عند تقرير المشبهة بنفس التصديق أيضاً كما قد مر مفصلاً وقال الاستاذ العلامة ذيل شرح  
 قوله بالتخصيص بجريان الحل الخ وغيره هناك أن التخصيص بجريان الحل المذكور في المتن على تقرير دون  
 تقرير ترجيح بلا مرجح ويقول ههنا أن الجواب المذكور في المنهية يجري على تقرير دون تقرير وإن هذا  
 من ذلك فأنما التناقض في زعم المولى ذلك لا يخفى ومنها أن الجواب المذكور في المنهية يجري على تقرير المشبهة  
 باعتبار المصدق به أيضاً بأن يقال أنه لما منع تعلق التصو بشي بجميع أنحاء فجاز أن يتعلق التصو بالمصدق  
 بوجه ما فلا يلزم اتحاد التصو والتصديق في تعلق التصديق بكنهه المصدق به لا بوجهه ولا اظنك مرتاباً في  
 أن المحقق عيّنهم أن متعلق الشك والاذعان واحد كما صرح به المصنف أيضاً فكيف يجوز أن يتعلق التصو بالمصدق  
 به بوجهها والتصديق بكنهه واللام يقيد متعلقهما فعليك الانصاف وتجنب عن الاعتساف وإبرأه أنه قيل  
 أن الظاهر مركب لأم المصنف في المتن هو التقرير الأول أي تقرير المشبهة باعتبار نفس التصديق هو محلاً  
 المقصود عند المصنف عدم تطابق الجواب المذكور في المتن عليه عنده فللتبنيه على أن المراد غير الظاهر قال  
 المصنف في المنهية ولا يجري الجواب المذكور الخ فالمراد بالجواب المذكور هو جواب المتن لا غير ويكون  
 قوله عن التقرير الأول متعلقاً بقوله لا يجري والحاصل أنه لا يجري الجواب المذكور في المتن عن التقرير الأول  
 أي تقرير المشبهة باعتبار نفس التصديق ولا يخفى أن هذا ليس بسديد من وجوه أمّا أولاً فإن قول المصنف  
 ههنا بعد قوله عن التقرير الأول يكون مستنداً كما لا طائل تحته وأما ثانياً فإن الجواب المذكور في المتن  
 عبر المصنف عنه بالحل لا بالجواب حيث قال وحله ولا يقل وجوابه وعبر عنه بلفظ الحل في المنهية أيضاً  
 حيث قال وعليه بناء الحل المذكور ولا يقل وعليه بناء الجواب المذكور والجواب المذكور في المنهية عليه  
 عنه بلفظ الجواب حيث قال فالجواب أن التعلق الخ فهذا ينادي بأعلى نداء على أن المراد بالجواب المذكور  
 هو الجواب المذكور في المنهية لا الجواب المذكور في المتن ولا يقل على عادته ولا يجري الحل المذكور الخ وأما ثانياً  
 فإن مفاد قوله لا يجري الجواب المذكور الخ ومفاد قوله وعليه بناء الحل الخ يكون واحداً ولا يكون قولاً ولا يجري

زاد المولى  
 فادوم اجلس

القاضي المولى  
 فادوم اجلس

الجواب المذكور المصنف الفاضل في هذا الشأن وأما ما راجع إلى ثبوت النسبة المشكوك في كونه فظاهر  
 من كلامه في تقرير الشبهة باعتبار المصدق به ويكون هذا القول متعلقا بقوله وقد تقررت الشبهة الخ لا يقبله وهذا  
 خلاف المساق وقد قيل من أن قوله فإن النسبة المشكوك في دليل لقوله ولا يجري الجواب المذكور في حق  
 تقرير الشبهة باعتبار المصدق به والكبرى معلومة والمحصل أن تقرير الشبهة هذا أو ما هذا أشبهه لا يجري  
 الجواب المذكور في المتن لا بالنسبة إليه فيفيد أن الجواب المذكور في المتن لا يجري على التقرير الأول ففيه  
 أن هذا تكلف مستغنى عنه بخلاف الظاهر المساق إلى الفهم والعجب من ذلك القائل أنه صرح أولا في  
 تعليل أن الجواب المذكور في المتن إنما يجري على تقرير الشبهة باعتبار المصدق به وصرح ثانيا بأن الجواب  
 المذكور في المتن لا يجري بالنسبة إليه وهل هذا إلا رد فمقد برو تشكك القول الثالث أنه قال في السلم  
 وكانت اللفظية الوضعية أهمها وأشملها الخ وبين القاضي أحمد علي السند في رده وجلا شمولية مما توهمه  
 أنه هي أمكن الدلالة العقلية والطبيعية والوضعية الغير اللفظية أمكن الدلالة الوضعية اللفظية بوضع  
 الألفاظ بأزاء مدلولات هذه الدلالات وليس العكس قال الأمام إذا علم أن دأ م ظله يعني أنه ليس أنه  
 مهما أمكن الدلالة الوضعية اللفظية أمكنت الدلالات الأخرى بل قد تكون متمتعة إذا انتفى علاقتها بالتأثير  
 أو أحداث الطبيعة أو وضع الواضع لا للفظ وللدلول دلالات أخرى يمكن أن يكون لفظ موضوع بأزاءه فلا يرد  
 ما أورد من أنه إن أراد ما كان الوضعية أنه يمكن لأن أن توهمه وتقر هذا اللفظ المعنى من المعاني فمسئلته ليس  
 كلامنا فيه بل في أصل وضع الواضع وإن أريد إمكان تحقق الوضعية بحسب أصل الوضع فموضوع الجواب هو  
 عن الطبيعة عند اضطرابها للفظ محل يدل على ما عرض لها من غير دلالة على معنى من المعاني انتهى أقول بالله تعالى  
 أن أراد مقدم الفضل على الشرحية الأولى من كلام القاضي أحمد علي السند في تأويله أن الأستاذ العلامة  
 دام ظله وللدلول دلالات أخرى الخ بيان للشبهة الأولى وصرح فوجه عدم وصرح دأ لا يراه ظاهرا خشيته المشكوك  
 أي إمكان تحقق الوضعية اللفظية بأزاء مدلول الدلالات الأخرى بحسب أصل الوضع وأما صدر اللفظ  
 الماهل من الطبيعة عند اضطرابها فلا يفيده غاية ما يلزم هو عدم تحقق أصل الوضع في اللفظ الماهل للفظ  
 ولا كلام فيه بل الكلام في إمكان تحقق أصل الوضع وهذا الأمكان في ذلك اللفظ أيضا متحقق والفهم بأنه  
 لا وجه لعدم وصرح دأ لا يراه غير سديد ومن فهم الشق الثاني في كلام مقدم الفضل أنه تحقق الوضعية بحسب  
 أصل الوضع فقد عجب فإن الشق الثاني في كلامه إمكان تحقق الوضعية بحسب أصل الوضع وبني بهيد بين  
 تحقق الشيء وإمكان تحققه أما دعى أن إمكان تحققه قبل تحققه وما قيل من أن القاضي السند في جديعي  
 بوضع اللفظ لمدلول الدلالات الأخرى كلية ففيه أن القاضي السند في جديعي به بل إنما يدعي بأن  
 وضع اللفظ لمدلول الدلالات الأخرى كما لا يخفى وشتان بين الشيء وإمكانه فهو أعلم أن قول القاضي السند  
 مما أمكن الدلالة العقلية والطبيعية والوضعية الغير اللفظية أمكن الدلالة الوضعية اللفظية قضيتة نظرية

٢  
 القول المذكور  
 خادما الجواب

٣  
 القول المذكور  
 خادما الجواب

٤  
 القول المذكور  
 خادما الجواب

٥  
 القول المذكور  
 خادما الجواب

٦  
 القول المذكور  
 خادما الجواب

٧  
 القول المذكور  
 خادما الجواب





م ۱۹ س ش م  
۳۵

DUE DATE

ع  
۱۶۰

--	--	--	--

